المكتبات العامة

طبيعة عملها وتوسيع نطاقها

تأليف

ليونل ر. ماك كولفين

أمين المكتبة العامة في وستمنستر

وسكرتير شرف جمعية أمناء المكتبات بالمملكة المتحدة

تقديم ومراجعة

د.محمود عبد السلام

الكتاب: المكتبات العامة.. طبيعة عملها وتوسيع نطاقها

الكاتب: ليونل ر. ماك كولفين

تقديم ومراجعة: د.محمود عبد السلام

الطبعة: ٢٠٢٢

الطبعة الأولى ١٩٥٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

كولفين ، ليونل ر. ماك

المكتبات العامة.. طبيعة عملها وتوسيع نطاقها/ ليونل ر. ماك كولفين, تقديم ومراجعة: د.محمود عبد السلام

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٧٠ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٠ – ٤٣٥ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٢٣٢٩ / ٢٠٢٢

المكتبات العامة

طبيعة عملها وتوسيع نطاقها

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

المكتبة ببساطة هي مكان حفظ الكتب، والحفظ هنا بمعنى الجمع والضم معا، وقد عرف الإنسان منذ القدم المكتبات، فعلى ضفاف النيل نشأت مكتبة أسموها دار الكتب وكتبوا عند مدخلها" هنا مكان شفاء الروح ".

حدث ذلك في مصر القديمة قبل الميلاد بنحو ثلاثة آلاف عام ودون المصريون كل ما يتعلق بالنظم والتاريخ والطب واحتفظوا به في هذه المكتبة، كما أوضحت الدراسات الأدبية الحديثة وجود مكتبة تضم حوالي ثلاثة آلاف وثيقة تتعلق بالشؤون الادارية والأدبية في وادي الفرات ترجع إلى الفترة من ٢٧٠٠ إلى ١٩٠٠ ق.م.

ومن أشهر ما عرف العالم القديم في هذا الخصوص مكتبة نينوى وبابل حيث استعمل الخط المسماري في الكتب المحفوظة بالمكتبتين.

وتعدّ المكتبة من المعالم الرئيسية الدالة على ثقافة الشعوب والأفراد، فهي مصدرُ حصول الباحثين والدارسين على المعلومات والبيانات التي يحتاجون إليها، وقد تطوّرت المكتبات وتنوّعت على مدار الأيام والعصور، بفضل تطور وسائل حفظ وتثبيت النصوص وتبادلها، وقد ازدهرت في بعض الفترات واندثرت في فتراتٍ أخرى، ولم تقتصر الآن هذه المكتبات على الكتب الورقية ،بل أصبحت هناك الخدمات الالكترونية التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات تحت تنظيمٍ من مسئولي المكتبة.

وفن المكتبات له أهمية كبيرة في جميع البلاد التي تؤمن بالقراءة بوصفها أهم وسائل تثقيف الأفراد والنهوض بمستواهم الفكري من ناحية، وبوصفها أفضل وسائل التسلية والترويح عن النفس من ناحية أخرى. وتتلخص رسالة هذا الفن في تيسير القراءة الأفراد الأمة. وهذه الكلمات على قلتها تتضمن مشاكل كثيرة ويحتاج تحقيقها إلى الإلمام بفنون متنوعة ليس هنا مكان تفصيلها. ونظرة واحدة إلى العدد الضخم من الكتب التي ألفت بالإنجليزية أو بغيرها من اللغات الأوربية في هذا الفن ترينا إلى أي حد تنوعت أبحاثه وتعددت مقاصده.

وبجانب القراءة العامة التي تهدف إلى التثقيف العام أو الترويح عن النفس، يساهم فن المكتبات بقسط وافر في النهوض بالبرامج التعليمية في المدارس والجامعات بل وبالأبحاث العلمية والدراسات المتخصصة بما ييسره للمؤسسات التي تقوم بهذه الأبحاث من مكتبات منظمة وخدمات ببليوجرافية هي خير معين على متابعة البحث.

وهذا يجدد الحاجة إلى انشاء مكتبات عامة جديدة، وإلى تطوير المكتبات العامة القائمة، والكتاب الذي بين أيدينا "المكتبات العامة. بسطها وتوسيع نطاقها"، من تأليف "ليونيل ر. ماك كولفين"، وكان وقت تأليف الكتاب يعمل أمينا للمكتبة العامة في ويستمنستر، وسكرتير شرف جمعية أمناء المكتبات بالمملكة المتحدة.

وهذا الكتاب، متميز في مجاله، وقد صدر في لندن ضمن سلسلة كتب رعتها منظمة اليونسكو، التي قالت عن المكتبات العامة أنها "

والمكتبات العامة، في مظهرها البسيط، دار تودع فيها ثمرات المعرفة والخبرة الإنسانية، فينهل منها القوم أني شاءوا، مهما اختلفت أجناسهم ودياناتهم، أو تباينت طبقاتهم وأعمارهم على أن المكتبات العامة، قد تهيأت في السنوات الأخيرة، للنهوض بخدمات واسعة، ولم تعد مجرد دار للكتب، بل غدت عاملا إيجابيا في تعليم الراشدين"...

ولتلك السلسلة قصة يجدر أن نوجزها هنا، فالمنظمة العريقة تأخذ ضمن اهتماماتها دعم المكتبات العامة في كافة الدول، وتحث الدول على انشاء ورعاية المكتبات العامة، لذلك قامت اليونسكو بتنظيم دورة تدريبية لأمناء المكتبات العامة، عام ١٩٤٨ في إنجلترا، ثم شرعت على أثرها في إصدار سلسلة من الكتب بقصد ترجمتها وترويجها في أنحاء العالم، أدق التجارب في النهوض بخدمات المكتبات العامة. وتتناول هذه المؤلفات، التي صدر منها ثلاثة عام ١٩٥٠، بحث أهم المسائل التي تتعلق بفن المكتبات كتدريب الأمناء، وأثر المكتبات في تثقيف الراشدين، ونشر خادمات المكتبات العامة بين سكان الأرياف والمناطق النائية أو بين من تحيق بهم ظروف معينة.

ولقد كلفت عدد من أمناء المكتبات ذوي الخبرة والكفاءة بتأليف هذه الكتب، ليفيد منها زملاؤهم في العالم كله، فعلى هؤلاء تقع القبعة الكبرى في الرقي بخدمات المكتبات. ولكن نفع هذه المؤلفات لا يقتصر فقط على أمناء المكتبات، فلى ملء الأمل أن يطالعها رجال الحكومة والمربون وغيرهم ممن يساهمون في نشاط المكتبات العامة، وتدريب أمنائها، وذلك لقناعة المنظمة بأن نهضة المكتبات لتعتمد على كفاءة هؤلاء،

وتقديرها للتبعات الملقاة عليهم، وقد أكدت المنظمة على أنها باعتمادها لتلك الكتب لا تفرض قواعد خاصة بالمكتبات بقدر ما تتيح التداول لخبرات هؤلاء المؤلفين، وذلك لقناعتها بأن طرائق التفسير والتطبيق تتباين وتختلف لأن خدمات المكتبات ترتبط في كل قطر بحالته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وعلى الرغم من كون هذا الكتاب يتوجه بالخطاب لأمين المكتبة، بشكل عام، إلا أن الغرض الذي وضع من أجله هذا الكتاب هو تقديم بعض الأفكار والخطط التي تتعلق بخدمة العاملين في ميدان العمل المكتبي. ويمكن أن تطبق الخطط التي ذكرت في الكتاب على مكتبات المدارس من أولية وابتدائية وثانوية وكذلك على المكتبات الملحقة بالمؤسسات الاجتماعية التي يقصد بها خدمة النشء، وكذلك المكتبات العامة غير المختصة بسن معين أو مجال معين، فالكتاب ينشغل بالقارئ العام، فيتوجه له بالخطاب بالرغم من أن مؤلفاه معنيان أساسا بالحديث إلى أمين المكتبة، فهدف الكتاب يتمثل في شرح الأسس والمعايير الواجب اتباعها في عملية اختيار الكتب التي يتم تزويد المكتبات بها.

ومن المعروف أن المكتبات العامة تلقى نصيبا أكبر من الاهتمام، كلما زاد الوعي بحجم المكتبة سواء أكانت صغيرة الحجم أم متوسطة أم كبيرة، دون إغفال الحديث عن المكتبات الجامعية والمدرسية.

واهتمام الكتاب مباشرة بأمين المكتبة ينطوي على اهتمام كبير بالقارئ الذي يقصدها، فأمناء المكتبات وأخصائيي المعلومات وظيفتهم

الأساسية هي خدمة القارئ والباحث من خلال توفير العديد من الخدمات مثل: خدمة الإرشاد والتوجيه والتي تعد من الخدمات الضرورية التي تقدمها المكتبة العامة. وهي بيت البحث العلمي، فكل طلاب البحث العلمي مهما كان مجال بحثهم يلجؤون إليها لاحتوائها على العديد من الكتب الهامة والحيوية وفي كافة فروع العلم والمعرفة، الأمر الذي يمكّن الباحثين من الحصول على المراجع بكل سهولة ويسر ودون أن يتكلفوا تكاليف مادية عالية.

وقد اهتم المؤلف بتوضيح المصطلحات والمفاهيم المستخدمة ضمانا لعد الالتباس وللتأكيد على وضوح المعنى، لذلك قام بالتفرقة بين أنواع المكتبات، موضحا أن المكتبة المركزية يقصد بها المكتبة الرئيسية وفروعها في شبكة مدنية أو في شبكة تضم مدينة ومنطقة ريفية في آن واحد.

أما المكتبة البلدية فيقصد بها مكتبة تؤسس في بلد أو مدينة، دون فروع حضرية على مثال المكتبات التي نجدها عادة في معظم المناطق الحضرية الصغيرة.

والمكتبة الفرعية تطلق على المكتبة التي تقوم وسط جماعة متحضرة وهي إما أن تكون فرعا في منطقة حضرية تقوم فيها المكتبة بخدمة قسم أو ضاحية، أو أن تكون فرعا في مقاطعة أو "إقليم، بينما المكتبات المتنقلة: يقصد بها المكتبات التي تنتقل في عربات. وليست هذه المكتبات صناديق من الكتب يحملها ساع أو غير هذا من وسائل النقل، مما يمكن تسميته في بساطة صناديق من الكتب.

ويلفت المؤلف الانتباه إلى أن المكتبة العامة في المدينة، تمثل قنوعاً أوسع بين الرواد والخدمات، من أي نوع آخر من المكتبات، بحيث تعتبر مشاكلها أعم المشاكل وأكثرها مشاركة بين الأنماط الأخرى من المكتبات. إذ يمكن القول بأن مشاكل كل المكتبة الخاصة، والمكتبة المدرسية، والمكتبة الجامعية، هي مجرد حالات خاصة من مشاكل المكتبة العامة.

د.محمود عبد السلام

الباب الأول

تنظيم خدمات المكتبات العامة الأهلية

الفصل الأول

مبادئ عامة

ينبغي ملاحظة أربعة شروط جوهرية، تكفل للمكتبات العامة أثرها الإيجابي، سواء قصدت إلى خدمة نفر من الناس وافر أو ضئيل. وإنها بعد الشروط أولية واضحة، وإن يكن المسؤولون عن نشاط المكتبات قد أغفلوها أو غضوا النظر عنها، فكانت النتيجة دائماً فشلاً تاماً أو يكاد، في تحقيق الأغراض الصحيحة من خدمات المكتبات.

ذلك أن هذه الشروط لا تتوافر إلا بعد تنظيم حقيقي تصيبه خدمات المكتبات، ومن ثم، لما كانت عملية انتشار المكتبات وتوسيع نطاقها تعتبر إلى حد بعيد عملية نهوض بهذا الضرب من التنظيم، مما يهيئ للمكتبات النشيطة حسن الأداء في بلد أو قطر معينين، وجب من البدء تقدير هذه الشروط الأربعة، والحرص الدائم على مراعاتها.

ويجدر بنا أن نقرر أولا أن موجود المكتبة من الكتب، في كل نقطة من النقاط التي تقام من خدماتها للقراء، يجب أن يكون صالحا بحيث يسد حاجات المنتفعين بها، على اختلاف نزعاتهم. وهؤلاء الناس قد تجمعهم بغية واحدة، ولكن لمعظمهم مطالب خاصة، تنشأ عن طبيعة عملهم واهتمامهم ونشاطهم الاجتماعي والثقافي، وتتفق وقدراتهم وخبرتهم.

وإننا لنلمس هذا التفاوت في الرغبات في أي جماعة كبيرة أو صغيرة، وذلاك أمر يحدو إلى التشجيع. ومن ثم لا يكفي أن نهي كتبا يهفو كثرة الناس إلى قراءتها، بل ينبغي العمل على توفير كتب قد لا يفيد منها سوى رجل واحد فحسب.

والقراءة إلى هذا، عملية مستمرة، ذلك لأن الذين يعكفون على قراءة الكتب لأي قصد من المقاصد، متعة كان ذلك أو مهنة أو دراسة أو تثقفاً، إنما يرغبون في مطالعتها طوال حياتهم، على نحو منتظم، أو بين الحين والحين، وفي هذا ما يعني أن تزودهم المكتبة بمواد تكفيهم للقراءة طوال عهدهم بالحياة. ولهذا مظهران :

الأول: أن تتمشى مجموعات الكتب وفق سير الزمن بحيث تجاري رغبات القراء في تقلباتها، وبحيث تضم كل ما ظهر حديثا عن الأمور الحديثة والقديمة.

والثاني، أن بعض القراء قد يجد معظم ما يحتاج إليه في مكتبة كبيرة تتجدد فيها الكتب دائما، ولكن، قد يحدث ألا تتوفر اللهم إلا مكتبة صغيرة، لا تسد حاجاتهم إلا إذا تجدد ما فيها من الكتب باطراد وانتظام.

وما تلبث المكتبة الضئيلة –ولا يشترط أن تبلغ غاية الضآلة–التي تعتمد على كتبها الدائمة فحسب، أن تصبح عاطلة عديمة الجدوى، وإن تلقت كميات معقولة من الكتب بين الحين والآخر كما يحدث أن يقل عدد الكتب التي تثير اهتمام قارئ دون غيره، فما يلبث هذا القارئ أن يستنفدها جميعاً، ولقد يقرأ إلى حين كتبا لا تدفعه إلى قراءتها حاجة أصيلة، أو لا تحقق لديه إلا

القليل من النفع، وفي هذا تقصير عن الغاية الرفيعة المنشودة.

وهنالك لمثل هذا الفشل عشرات الألاف من الأمثلة الأليمة، كان تجنبها ميسوراً. فما تلبث هذه المكتبات أن تقف عن تحقيق أي غرض نافع، فلا تعود باعث على انتشار المكتبات، بل تقف عثرة في سبيل تقدمها.

وينبغي أن ندرك أيضا أن واجب المكتبات أن تتجاوز تلبية الرغبات القائمة، فتسعى إلى النهوض بها، وتبسط من مجالها، وتستميل الجمهور إليها، وتقوم في دائرتها المباشرة دليلاً محسوساً على كثرة الكتب وتنوعها واختلاف موضوعاتها وتشجع القراء على استخدامها. على أن المكتبات لن تصل إلى ذلك إن كانت مجموعات الكتب فيها غير وافية، أو توقفت عن النمو أو بلغت حد الاحتضار أو أن اشتملت على كتب تجتذب جماهير الناس لا لشيء إلا لأنهم اعتادوا قراءتها. ولا ننسى أن كثرة الناس – إن لم يكن جميعهم، عدا من يتهافت منهم على مكتبات واسعة في المدينة، أو من تهيئهم الوسائل لاقتناء الكتب من المحال الغنية بها – لا يستطيعون العلم بالكتب إلا لدى رؤيتها في مكتباتهم المحلية.

ومن ثم وجب على المكتبات، حتى على أكثرها ضالة، أن تقوم بعرض لتلك الكتب القليلة في ذيوعها، النادرة في تداولها. وسنرى كيف يمكن تحقيق ذلك.

ونعيد القول بأنه مهما يكن وجود الكتب الصالحة جوهرياً، إلا أنها لن تكون للمكتبة عتاداً كاملاً: فمن ناحية، ينبغي الإفادة من الكتب واستغلالها على النحو السلم. وإن هذه المهمة –أي مهمة جعل الكتب نافعة للناس وهي

بعد، الغرض من انتشار المكتبات– إنما تدعو إلى تنظم حقيقي وإدارة جادة وفهم للكتب والناس، بحيث ينبغي على أمناء المكتبات، أن يحيطوا بالمنوال اليومي والخبرة الفنية مما يتعلق بفن المكتبات، وأن يقدروا قيمة أهداف مهمتهم ومثلها العليا. أو بعبارة أخرى، إن من الضروري استخدام الموظفين المدربين الخبيرين، وذلك أمر جوهري في بعض الأقسام، وفيما يختص ببعض نواحي النشاط. وهناك من الخدمات ما قد يصح فيه الاعتماد على موظفين غير مدربين بل متطوعين أحياناً.

ولكن من الواجب أن يعتمد هؤلاء دوما على عون أمناء المكتبات المتهنين وإرشادهم. وفي فن المكتبات مجال للتعليم والتخصص بقدر ما في فن التربية أو الهندسة أو غير ذلك من سائر أبواب الاختصاص. وثمة أمر آخر، منفصل عن سابقه، وهو أن المكتبة القائمة بمهمتها لا تقتصر على توفير الكتب بل تقدم المعلومات أيضا، وبعض هذه يقوم خبراء في المراجع باستمائها من الكتب على أن الكثير منها يجمع من مصادر أخرى، واسعة متنوعة. وتحتاج أقسام المراجع والمعلومات إلى مثل، بل إلى أكثر مما يحتاج إليه قسم توريد الكتب من موظفين ومصادر، مما قد يفوق إلى حد كبير ما تضمه دائرة صغيرة مستقلة.

ويمكن التوصل مما سلف إلى استنتاج الشروط الأربعة الجوهرية التي أشرنا إليها منذ البداية، فخدمات المكتبات العامة، مهما اختلفت طرائق إيجادها وتنظيمها يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:–

(١) أن تتمكن كل فروع المكتبة –باستثناء أكبرها فقط– من تجديد

وتبديل معظم الكتب الموجودة لديها إن لم يكن جميعها، وذلك عند الاقتضاء وعلى نحو يمهد لها سد الحاجات القائمة، وتشويق الناس إلى الإكثار من الإقبال على المكتبات.

(٢) أن توفر الكتب الخاصة، التي قد يحتاج إليها قارئ لاستعماله الخاص، أنى كان ذلك القاري، ومهما بلغ موضوع تلك الكتب من الاختصاص.

(٣) أن تمهد للمكتبات جميعاً دقة الإشراف على شؤونها وإمدادها بالأكفاء من موظفي المكتبات، المدربين تدريباً لائقاً.

(٤) أن يمكن الناس في كل مكان من أن يحصلوا في نطاق مكتبتهم على جميع المعلومات والإرشادات اللازمة. وذلك لتعزيز قسم الكتب، أو للعمل على أن تكون جدواه أشد أثراً.

وهناك شرط خامس يقتضيه كل برنامج يهدف إلى بسط خدمات المكاتب العامة وتوسيع نطاقها –ولسوف نشير إليه غير مرة– وهو أنه ينبغي أن تكون أقسام المكتبات جميعاً، على خير ما يمكن أن نجعلها عليه. ولن نجد قولاً مأثوراً أصدق من عبارة: "النجاح يولد النجاح" فالمكتبات القاصرة لا تحقق إلا القليل من الأغراض، بينما تستطيع المكتبات الصالحة أن تحققها على التقريب جميعاً. وإنما يفيد الناس من المكتبات الصالحة كل الفائدة لما يلقونه فيها من أشياء مجدية لهم، وهم لن يؤموا المكتبات العاجزة لأنها من الوجه العملي عديمة النفع لهم. ويدعم الناس –والحكومات– المكتبات النافعة المجدية دون أن يجدوا باعثا يدفعهم إلى تحمل مكتبات سطر الفشل والعقم بحروف عريضة في سجلها.

الفصل الثاني

الهيئات الكفيلة بخدمات المكتبات

توزيع خدمات المكتبة:

يقوم تنظيم خدمات المكتبة على النهج الذي يعيش الناس عليه، فهم من يقيم في العواصم الكبيرة، أو في مناطق منعزلة، ومنهم من يقطن الريف والقرى أو يسكن المراكز التجارية. وما من قطرين في العالم، تجمعهما ظروف متماثلة، بل نادراً ما تتشابه الظروف في منطقتين من قطر واحد. ذلك لأن توازن السكان بين المدن والريف، وسعة المدن واتصالها بالضواحي، وكثافة السكان وما يفرق بين البلاد وأصغر الجماعات من مسافات، إنما يختلف اختلافاً شديداً بحيث يستحيل الوقوف على عامل يشترك فيه الجميع.

وعلى الرغم من ذلك فهذه العوامل قائمة، ذلك لأن لكل قطر عاصمة، ولكل إقليم أو منطقة مدينتها أو مدنها الكبرى، وليست هذه جميعا مجرد وحدات تضم سكانا، بل هي مراكز التجارة والصناعة والنشاط الثقافي، ومراكز للمواصلات والتوزيع. وينطبق هذا إلى حد أقل على المدن الصغيرة والبلدان، وسواء ازدحمت المناطق بالسكان أو ندرت بهم فهناك مراكز حضرية تتسع أو تضيق، يؤمها الناس من حين إلى حين لأسباب

مختلفة من تجارة إلى سعي وراء المتعة أو لقاء رفيق – ويصيبون منها ضروباً من المنافع والخدمات.

وإنما تقوم خطة توزيع خدمات المكتبة، على ذات الأساس الذي يقوم عليه توزيع أي ضرب آخر من ضروب الخدمات. ولئن كان المرء في المدن الكبيرة يستطيع أن يحصل على الأشياء جميعا، فإن منها ما يرغب الشاري في اقتنائه من محال تقرب من داره. على أن مطالب الناس، من ناحية، وسبل المواصلات، من ناحية أخرى، تحدد مع ما يمكن توفيره من السلع، في مكان معين.

وإذا افترضنا بالتالي أن مستويات المعيشة واحدة، فإن سكان جهة واقعة في أطراف مدينة كبيرة فيها ما يدفعهم إلى التردد عليها، يمكنهم أن يقنعوا في بقعهم بالقليل من السلع، مما لا تقنع به جهة تتساوى معها في السعة ولكنها نائية عن مركز كبير، بل قد تعد هي ذاتها مركزا لجماعات صغرى قاصية عنها. ولقد وقع المؤلف ذاته في البقاع المتطرفة من نيومكسيكو واستراليا الغربية، على مخازن حاشدة بالسلع مما لا يستطيع أن يعرضه بلد إنجليزي، يعتبر بالقياس إلى تلك البقاع مدينة عظيمة. هذا وإن كل بلد يستطيع أن ينتج في دائرته بعض السلع النافعة، وأن يستورد أخرى إليه من أماكن بعيدة أو دانية، وذلك عن طريق الوسائل العادية ووفق مناهج التوزيع.

وينطبق على خادمات المكتبة عين هذا الأنموذج من توزيع السلع، فإن بعض المواد تتوفر دائما أني عاش الناس، وإن احتاج بعضهم من

يبتغون زيادة في الرفاهية، إلى أشياء أخرى فإنهم يحصلون عليها من مراكز يرتادونها لأسباب أخرى، أو ترسل إليهم من تلك المراكز ذاتها.

وتنجم عن هذه الحال عواقب خطيرة أولها أن ليس على القائمين بأعمال المكتبات أن يتوهموا صعوبة في تحقيق المهمة الملقاة عليهم. وكثيراً ما دحض المؤلف ذلك الزعم القائل إن هناك مشقة في إمداد الجماعات الصغيرة النائية بالكتب، مما يدعو إلى قصر المكتبات على جماعات أكثر اتساعاً؛ ورده الوحيد على هذا، أنه ما دامت هناك سبل عملية لتزويد هؤلاء النائين بالجعة والملابس والأدوات وآلات الحياكة، فيمكن في إمدادهم بالكتب تطبيق نظام التوزيع ذاته، مع ما يلزم من تعديل. وينبغي أن يقوم تصميم بسط المكتبات وتوسيع نطاقها على أساس متزن من الفهم العادات الناس؛ وعلاقتها بمختلف أنواع "مراكز السكن" وطرق المواصلات؛ أو ينبغي –بعبارة أخرى– أن يكون هناك تنسيق بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية. على أن القائمين بشؤون المكتبات كثيراً ما أهملوا هذا الشرط الجوهري، مما أدى إلى وجود وحدات صغيرة مفككة، بل إلى حرمان الريفيين ضروب التيسير التي يتمتع بها أهل المدن، وكان يمكن توفيرها لهم.

ومن ثم يجدر بنا عند انتهاج خطة لبسط المكتبات وتوسيع نطاقها:.

أ– أن نتمكن الناس من الإفادة من مختلف خدمات المكتبة بقدر ما يستطيعون وكما يرغبون، فهي هذه الخدمات للريفي مثلاً في سوق المدينة التي يقصدها، ونهيئها لساكن الضواحي في المدينة التي يتردد

عليها بقصد شراء حاجاته أو بقصد العمل أو المتعة.

ب- أن نحذر أن تقوم هيئتان مختلفتان بوظيفتين له غاية واحدة إذ تهيئان للقراء (من الريف أو من الضواحي) خادمات يمكنهم الحصول عليها من مكان آخر.

ج- أن نستفيد من وسائل المواصلات على خير وجه، فنتوخى المركزية في توزيع الكتب، كلما أمكن ذلك.

وإلى هذا يجب أن تضم كل خطة تهدف إلى بسط المكتبات وتوسيع نطاقها، أطراف القطر الذي تختص به، دون أن تكون هناك منطقة ملغاة أو مستثناة، ودون أن تقع منطقة على حدود خطتين مختلفتين للتوزيع. ورغم هذا فأحياناً يشق تحاشي ذلك عندما يتيسر لإحدى المناطق الاعتماد على خدمات مركزين أو أكثر.

نموذج لخدمات المكتبات:

قد يجدي الآن أن نقدم الخطوط الكبرى لا نموذج أساسي مفيد لخدمات المكتبات، في كل منطقة تتميز بالخصائص التالية:

أ- مدينة كبيرة ذات ضواح.

ب- مدن ومناطق متحضرة صغيرة.

ج- قرى وجماعات صغيرة و بيوت منعزلة.

وسنرى فيما بعد، الوسائل التي يمكن بمقتضاها أن ترسل الكتب الأهالي المجموعة الثالثة. وعلى كل حال فيمكن لهؤلاء أيضا أن يستغلوا

خدمات المكتبة القائمة في أقرب بلدة إليهم، وليجدر بهذه المكتبة أن توفر لساكنيها كل ما يحتاجون إليه، وأن تجدد مجموعات كتبها، باستعارة مجموعات من الكتب من مكتبات أخرى أو من مخزن مركزي للكتب (وسنشير إلى هذا في حينه)، أو بالحصول من مصادر أخرى على الكتب التي تكفل تحقيق رغبات القراء. وأما المراكز الحضرية الهامة فيجب أن تضم مكتبة رئيسية توفر أفضل الكتب وأقيمها، لمختلف السكان، من مقيمين في المدينة أو في الضواحي أو في الريف المجاور، هذا إلى جانب مكتبات فرعية تقدم خدماتها الكل قسم، وتحفظ اتصالها الوثيق بالمركز الرئيسي.

ويقتضي هذا النموذج البسيط عادة بعض التعديلات الهامة، سما إذا تعلق الأمر بمنطقة بالغة الاتساع يمكن اعتبارها كلاً متسقاً يدخل في مجال خطة واحدة للتوزيع والإدارة، ولكنها مع هذا مشتتة السكان وتشكو عجزة مالية يتطلب عون مصدر آخر، ولاية كان أو دولة. وهناك على النقيض من هذا، مناطق قد بلغت من الاتساع حدا كبيرة، بحيث تتطلب حاجاتها الضرورية نوعا من اللامركزية يحيل هذه المناطق إلى أجزاء سهلة الإدارة.

المركزية واللامركزية، في شؤون المكتبات:

من الجلي أن هذا التصميم الأساسي، مهما يصب من تعديل، يجب أن يضم عناصر عديدة من السلطة المحلية، وأن يتضمن بعض التنسيق والتعاون بينها، أو نوعا من النظام يلتقي مسؤولية تقديم الخدمات المكتبية على عاتق هيئة حكومية أكبر (إقليمية أو خاصة بولاية أو دولة).

وهنا نتساءل فوراً عما إذا كان ينبغي أن تشرف على المكتبات العامة سلطات محلية أو سلطات ولاية أو سلطات قومية؟

وجواباً على ذلك نقول: إذا كانت السلطات المحلية كفيلة بنفسها أو بعون ممكن، بأن تزود الجمهور بالنافع من خدمات المكتبة، فما من ريب في وجوب إلقاء هذه التبعة عليها، ويستحب على كل حال أن يكون للسلطة المحلية صلة كافية بالمكتبات تبنهما على الاهتمام بشؤونها. ويقوم هذا الرأي على اعتبارات عديدة: الأول إن من شأن المكتبة العامة أن تخدم الأفراد لا الجماعة فحسب، ذلك لأن هؤلاء يحسنون الانتفاع بها، ولأن عمل المكتبة لم يكن يوما فرض على القراء، وإنما صدى لرغباتهم.

والاعتبار الثاني، إن نجاح المكتبة يعتمد على تقدير الرواد لخدماتها، إذ ينبغي أن يكون لدى القارئ فهم لقيمها، وأن يشعر بالزهو لامتلاكها، فإن الناس يهتمون دائما ويختالون عجباً بأشياء يقوون على السيطرة عليها ويرون فيها تعبيرا عن رغباتهم، وثمرة لجهودهم.

والاعتبار الثالث –ويجوز لنا أن نبالغ في أهميته– هو أن هناك جماعات مختلفة تتطلب من المكتبة خدمات متباينة، وكلما توثقت العرى بين جماعة ما والقائمين على تزويدها بالكتب، تهيأ لهؤلاء أن يحققوا رغبات الجماعة.

والاعتبار الأخير –ولعل في الإشارة إليه خطورة– ولكنا نذكره لما له من أهمية قصوى – إنه يجب توفر رقابة محلية تحول دون أن تكون المكتبة أداة لأي ضرب من ضروب الدعاية، فإن من واجب المكتبة أن توفر

لقرائها حرية كاملة، فإذا ضعفت الرقابة اشتد خطر الدعاية.

والحق إن نجاح كل برنامج يعمل على بسط المكتبات وتوسيع نطاقها، يتطلب توازناً صحيحاً بين هذين العاملين، وإن شق التأليف بينهما أغلب الأحايين. ومن الواجب أن تكون مسؤولية المكتبة "محلية" ما أمكن ذلك، وثيقة الصلة بالقراء، حتى توفر خدماتها النافعة لهم. على أن ذلك كله لا يتهيأ إلا عندما تتوفر الأسباب المادية؛ وعبثا ننتظر من جماعة أن تعمل بنفسها ولنفسها شيئاً لا تقوى على القيام به، وذلك خطأ اقترفته كثير من الجماعات في مختلف أنحاء العالم.

الإدارة المحلية:

يختلف نظام الإدارة المحلية من بلد إلى آخر بحسب ما يميز الوحدات الحكومية المحلية من حجم وشكل وسلطات وعلاقة بالسلطات الحكومية العليا. ومن ثم يستحيل التعميم، فقد نجد في القطر الواحد، وحدات بالغة الكثرة متناهية الصغر، دون وسيط بينها وحكومة الأمة أو الولاية أو الإقليم، بينما نجد في قطر آخر، نظاما أكثر رقيا يتضمن "درجتين"، فهو إذ يضم داخل الأمة خلايا إدارية أصغر، يركزها جميعا في هيئات أكبر منها، ويعهد إلى تلك الخلايا بمهام محدودة.

ومع هذا فيجدر بالسلطات المحلية، مهما تكن صفة النظام الإداري فيها، أن تتجه نحو تحقيق خدمات المكتبة. وإن ذلك ليتهيأ لها عن طريق تشريع يقضي بإنشاء مناطق محلية إدارية مناسبة، أو عن طريق مشاريع تعاونية.

ويلقي الوضع الأول بعض الاعتراضات، فمثلاً يحدث غالباً أن تحجم السلطات المحلية -وذلك تصرف معقول- عن الحد من سلطاتها، أو عن فقدان خصائصها الذاتية في ثنايا المشاريع الجماعية. وقد تكون هنالك بالمثل عقبات مالية أو إدارية تحول دون تهيئة سلطات يناط بها إدارة المكتبات مستقلة عن السلطات المشرفة على الأعمال المحلية الأخرى. وإلى هذا، فهناك تلك العقبة الناجمة عن ذلك الاختلاف الأزلي بين المدن والريف.

وتدير بعض المدن الكبيرة هيئة واحدة يناط بها القيام بشؤون معينة به على أنه يحدث في كثير من الأحوال أن يشرف على المدينة عدد من الهيئات الإدارية مستقل بعضها عن بعض. وتقتضي مثل هذه الحال توحيد هذه الهيئات بالطرق التشريعية. ومن الممكن وجود منظمات قائمة على مبدأ التعاون الاختياري، ولكن دمج هذه المنظمات، في أكثر المدن -إلا الكبرى منها-، وتوحيد إدارتها وشؤونها المالية وهيئة موظفيها يكون أقرب إلى الفعالية والاقتصاد. وهذا المبدأ يصح، لا على المكتبات فحسب، بل على شؤون الإدارة المحلية الأخرى.

وهناك أماكن تجمع فيها الظروف الجغرافية بين المناطق الريفية والحضرية، بحيث يمكن اعتبارها وحدة كاملة (وتستثني هنا المدن الكبرى)، وتلك حال المقاطعات البريطانية وإن لم يكن الاتحاد في شؤون المكتبات فيها كاملا؛ كماله في شؤون التعليم. وأما في البلاد الأخرى، فلا تضم المقاطعة (أو ما يعادلها) إلا التخوم الملاصقة للمدن الكبرى، وذلك وضع سقيم ويقتضي -على قدر الإمكان- توحيدها مع قسم إداري آخر.

ومع هذا فليس العالم بأكمله مدناً حضرية واسعة أو مقاطعات تلتف حول المدن، حتى يتيسر على الناس أن يترددوا عليها في فترات متقاربة، وحتي تتسع المكتبة شاملة بفروعها، وهناك أقطار كثيرة، يتناثر السكان في بقاعها الواسعة، وليس فيها بلد أو بلاد جديرة بإنشاء مكتبات، وقد يحدث أن يتوفر في هذه الأقطار مركز حضري أو أكثر، ولكن يحول صغر هذه المراكز دون القيام بشؤون المكتبات. ومن ثم يلزم لمثل هذه الأقطار نمط مخالف من التنسيق، وخطط تتكيف وهذا الوضع، وسبل جديدة لاجتياز هذه العقبات. ويبدأ العمل باختيار مركز إقليمي أو بإنشائه إن اقتضت الحال، أو بالركون في شؤون المكتبات، إلى منظمة أكثر أهمية تقع خارج الإقليم.

وقد يفتقر تطبيق هذه القواعد الثلاث الأساسية –الهيئات المحلية، والتأليف بينها، والخطط الإقليمية– إلى المال والتنظيم أو الحيوية، فينبغي الرجوع عندئذ إلى الهيئات الإقليمية أو القومية، لكي تعمل على إعانة المكتبات والنهوض بها.

نماذج للهيئات الكفيلة بخدمات المكتبات:

ولنذكر الآن الهيئات المختلفة التي تستطيع القيام بخدمات المكتبات:

أولاً: سلطة مكتبية واحدة تشرف على نظام موحد المكتبات المنطقة بكاملها.

أ– إذا كانت المنطقة المشار إليها مدينة بكاملها يكون فيها ما يلي:

(١) مكتبة مركزية بها قسم للإعارة وقسم للمراجع، والأقسام الضرورية

الأخرى.

(٢) فروع كافية لهذه المكتبة.

(٣) أقسام خاصة بالأطفال، و بفئات معينة كالناقهين والمكفوفين ...

إن دعت الحاجة إلى ذلك (وسنعالج هذه الناحية في الفصول التالية)[١].

ويمكن لمثل هذا النظام –وننعته "بنظام المدينة الكاملة– أن يؤدي عمله في مدينة واسعة، بحيث يصبح نظاما فعالا كأنه وحدة مستقلة مكتفية بذاتها ما عدا إمكان التجائه عند الحاجة إلى هيئات أخرى تزوده ببعض كتب الاختصاص البحت (مما سنعود إليه) ولكن يجب على مثل هذه الهيئات أن تبسط خدماتها على من يحتاج إليها من سكان المنطقة المجاورة لها، وذلك بالاتفاق مع الهيئات المحلية المختصة.

ب – إذا كانت المنطقة جزءاً من مدينة:

وذلك عندما تشمل المدينة –بمعناها الجغرافي، كمركز حضاري– عدة أقسام مستقلة في الإدارة، كما هي الحال في سدني وملبورن، ولوس انجيليس وأما في المدن البالغة الاتساع كمدينة لندن أو نيويورك فتصبح هذه الأقسام (الأحياء والدوائر والبلديات ...) من السعة بحيث تبرر وجود هيئة مستقلة لتولي شؤون المكتبات، على أن تصيب قدراً من التعاون في بعض شؤونها. ومن المستحب إدماج مثل هذه الأقسام –إن كانت صغيرة– في إطار

(١) إن أوجه النشاط هذه لم يرد ذكرها عند الكلام على أنواع الهيئات الأخرى، بل افترض وجودها تبعا للظروف مهما يكن نوع النظام المكتبي القائم.

واحد، أو في وحدات تجمع بين عدة مناطق مجاورة من المدن الكبرى.

ج- إذا كانت السلطة المكتبية تشرف على مدينة أو بلدة أو أكثر، محاطة بمنطقة ريفية، وتشمل إقليماً جغرافياً بكامله.

إذا استثنينا المدن الكبرى، فيعتبر ذلك الوضع أفضل النظم، إذ تشمل هذه المنطقة مكتبة مركزية في المدينة ومكتبات فرعية في الجهات الأخرى ويرد إلى المكتبات الصغرى فيها، مجموعات من الكتب، تتغير بين الحين والحين يبعث بها مخزن رئيسي تشرف عليه إدارة عامة مركزية (أو إدارات فرعية أحياناً ...)، ويكون من شأنه تزويد المخازن الصغيرة با اكتب وأن يكفل تحقيق رغبات الأفراد من القراء. وتتحقق حيوية العمل ويتحقق الاقتصاد في مراحل هذا النظام باستخدام موظفين مختصين في فن المكتبات.

د- إذا كانت السلطة المكتبية تشمل إقليماً شبيهاً بالمنطقة المذكورة في الفقرة السابقة، عدا وجود عنصر أو عناصر حضرية مستقلة فيه.

يحتفظ هذا النظام بكثير من المزايا التي يتمتع بها النظام السابق، إلا إذا أضعف من شأنه وجود مكتبات حضرية مستقلة. وعندئذ ينبغي العمل على إدماج المكتبات معاً، أو على التعاون بينها، حتى يحول هذا دون تكرار في الجهد، ويمهد لقراء المنطقة أن يستفيدوا من إمكانيات المدينة أو المدن الموجودة فيها.

هـ- إذا كانت السلطة المكتبية تشمل المناطق الريفية مضافاً إليها بعض المدن الصغيرة جداً.

إن وضع كهذا الوضع لا يبعث على الرضى، فالسكان يكونون فيه محرومين من مجموعة مجدية من الكتب، وقد تنشئ الهيئة المشرفة مركز مستقلا يتردد عليه الناس، فيؤدي هذا إلى تكرار عمل واحد وبالتالي إلى مضيعة للجهد، هذا إلى عجز منطقة القرية عن القيام وحدها خدمات مجدية. ويزيد من خطورة الموقف أن ساكن القرى لا يتمتع بموارد ساكن الحضر وإن كانت المدينة تعتمد في الكثير من رخائها على القرى المجاورة. ومن الحلى إذن أنه يحسن العمل على إدماج هذا الوضع ضمن النظام "ج" أو النظام "د".

وإذا كانت السلطة المكتبية قائمة في مركز حضري صغير، لا يهيئ له صغره أن ينهض بأعباء مكتبة على الوجه الملائم.

من الواضح أن أول خطوة مباشرة هي العمل على إدماج هذه المنطقة ضمن أقرب الهيئات القروية إليها، غير أن هذا الوضع الجديد ذاته لا يعمل على توفير المواد اللازمة للمكتبة، ومن ثم يحسن إدماج هذه المنطقة ضمن النظام "ج" أو النظام "د".

ثانيا: المناطق التي تضم هيئتين مستقلتين أو أكثر.

إذا تبينت استحالة إدماج الهيئات المحلية المستقلة ضمن نظام واحد، فإن التعاون الاختياري، وتنسيق الجهود بين هذه الهيئات لابد لهما أن يجديا في الوصول إلى نتائج إيجابية.

ويتحقق ذلك بطريقتين أساسيتين:

(١) أن تتعاقد هيئة مع أخرى (قد تكون أكبر منها) للقيام بخدمات المكتبات أو بعضها وقد يتخذ هذا الاتفاق صيغة كثيرة، نذكر منها الآن على سبيل المثال:

أ- الاتفاقات التي تقضي باستخدام مكتبات إحدى المدن الكبيرة، فتسمح مثلا للقاطنين في قرية أو في ضواحي مدينة أن يستعيروا كتباً من المكتبات الكبرى بحيث تدفع الهيئة المتعاقدة مبلغ إجمالياً أو مبلغاً يتناسب وعدد المستعيرين. هذا وأن الغالب على مكتبات المراجع في المدن أن تفتح أبوابها لمختلف القراء، دون نظر إلى مكان إقامتهم.

(٢) الاتفاقات الخاصة باستعارة جملة من الكتب لقاء أجر معين.

(٣) الاتفاقات الخاصة التي تنال بموجبها إحدى المكتبات الموظفين والإرشادات الملائمة أو الإشراف المنظم على شؤونها.

(٤) الاتفاقات التي تقضي بأن تقوم الهيئة الكبرى ببعض الخدمات المعينة، كشراء الكتب الأساسية، والفهرست، وتخزين الكتب وإعداد المواد والأدوات اللازمة.

(٥) الاتفاقات التي تقضي بأن تدفع الهيئة المحلية أجرة للهيئة الكبرى مقابل قيامها بخدمات المكتبات في منطقة الهيئة المحلية كأن هذه الخدمات جزء من أعمالها العامة. وهذا الإجراء نادر الوقوع، وإن كان لا مفر منه إذا لم تشأ الهيئات المحلية اندماجها في هيئة أوسع، كما أنه يعتبر تجربة تمهيدية تسبق بخطوة الاندماج التام.

ويمكن في جميع التدابير السابقة، أن تقع كل التكاليف أو بعضها على سلطة عليا، إقليمية أو قومية، لا على الهيئة المستفيدة.

ب – هيئات تشترك في النفقات:

وذلك بأن نشأ –عن اختيار– لجان مركزية تمثل الإدارات المحلية وتدير شؤون المكتبات، بالاشتراك معاً في نفقاتها. ويكون هذا الحل مجدياً عندما لا تستطيع الإدارات المحلية أن تندمج ضمن غيرها، أو لا تريد هذا الاندماج ويعتبر هذا الحل خطوة أولى نحو الاندماج التام. وأما تكاليف هذا النظام فتؤخذ من الأموال المحلية، بنسب يتفق عليها منذ البداية. وتعتبر هذه النظم القائمة على الاشتراك في النفقات أفضل الحلول، عندما يشق الاندماج التام، بشرط أن يكون الاستقرار مبدأها، إذ من العسير إنشاء منظمة فعالة إذا كان الأحد المساهمين أن ينسحب عقب إنذار قصير الأجل. وأما المساوئ الرئيسية لهذا النظام فهي ذاتها مساوئ كل مشروع يحمل الطابع الاختياري:

(١) إن بعض المناطق قد لا ترغب في التعاون، فيحرم سكانها فوائد المكتبات العامة، أو يواجهون عقبات مضاعفة في سبيل إنشاء مكتبة مستقلة لهم.

(٢) إن بعض الفئات الهامة من السكان قد تستنكف عن المساهمة، فيشق

على البقية منهم أن يتولوا تحقيق المشروع، أو قد يكلفهم هذا باهظ التكاليف.

ومن ثم يقتضي هذا النظام أن تفرضه سلطة عليا (ولاية كانت أو دولة) على المنطقة ذات الشأن.

ثالثا: هيئات الولاية (أو الإقليم) والهيئات القومية

تعتبر هيئات الولاية (أو الإقليم) والهيئات القومية عاملاً ضرورياً على بسط خدمات المكتبات وتوسيع نطاقها في مختلف الأقطار. فمن شأنها أن تدفع بالهيئات المحلية إلى العمل، وذلك بإعانتها على التوفيق بينها، إذا لم يتحقق لهذه أن تنهض وحدها بخدمات المكتبات..

ولن يتاح لنا –في هذه الفقرة أو غيرها– أن ندرس وضعاً فريداً للإدارة الحكومية. ففي البلاد الكبرى كإنجلترا مثلا لا نجد وسيطة بين الحكومة القومية والإدارة المحلية، بينما نجد في غير إنجلترا (كالولايات المتحدة أو كندا أو أستراليا) جهازاً هاماً من الولايات أو الحكومات الإقليمية. وهناك إلى هذا، بلاد صغرى قد بلغت سعة أراضيها حداً أدنى بحيث تقتضى إشراف الحكومة على بعض شؤونها، رغم وجود إدارة إقليمية فيها، (ونجد هذا في الدانمرك مثلاً) بينما تقع مثل هذه الشؤون عادة –في غير هذه البلاد– على عاتق حكومات الولايات.

ولإيضاح هذا النمط من الهيئات، نقول إنها الهيئات التي تقع عليها مسؤولية المكتبات والإشراف عليها (إشراف جزئيا على الأقل) في منطقة أو في جزء منها يضم هيئات محلية عديدة، أو في مناطق منفصلة. وتستطيع مثل

هذه الهيئات أن تصبح السلطة العليا المختصة أو أن تخضع لقرارات حكومة قومية أو اتحادية. وفي هذه الحالة يتهيأ للحكومة الاتحادية أن تساهم –إذا أرادت– في بسط خدمات المكتبات العامة وتوسيع نطاقها.

وإنما يتحقق لهيئة الولاية أو الأمة (على النحو الذي أوضحنا) أن تباشر نشاطها على الوجوه التالية:

أ– أن تنظم بذاتها خدمات المكتبات، ولقد أوضحنا من قبل أنه لا يحسن العمل عامة بهذا النظام، غير أن هناك مناطق تفتقر إلى هيئات محلية مختصة فتقتضي بذلك إشراف مباشرة من الولاية. وثمة مناطق أخرى لا تتوفر لهيئاتها المحلية المواد الكافية أو سبل المواصلات، فتتطلب إشراف الولاية على شؤونها. وإلى هذا، فينبغي على هيئة الولاية أن تقوم بالخدمات الضرورية أو بعضها، نحو قراء قد حرموا مكتبات محلية، بأن تزوده بكتب يرغب فيها المتخصصون من القراء مثلا، وذلك حتى يتهيأ للهيئات المحلية أن تحقق بنفسها الرغبات جميعاً.

ب– أن تعنى بتنظيم بعض مخازن الكتب: إذ أن هناك مناطق تعجز عن تحقيق أنظمة تكفل الاندماج والتنسيق (على نحو ما أوردنا في الفقرة "ثانياً") فتتولى الدوائر الحكومية بذاتها تنظيم بعض المخازن المركزية أو الإقليمية بحيث تعمل هذه على إمداد المخازن المحلية بالكتب. وتستطيع هيئة الولاية أو الأمة أن تؤدي لأمناء المكتبات المحلية خدمات جوهرية، دون أن يكون في ذلك مساس بمسؤوليتهم الإدارية عن مكتباتهم.

ج– أن تمنح السلطات المشرفة على المكتبات، إقليمية كانت أو محلية،

إعانات مالية، وذلك في الحالات التالية:

(١) إذا تبين أن الموارد المحلية لا تكفي لسد نفقات المكتبة جميعها.

(٢) إذا أريد توزيع تبعات العمل توزيعاً عادلاً، مما يعود نفعه على البلاد جميعها.

(٣) إذا أتاح النظام المالي في البلاد، تغطية بعض النفقات المحلية من الموارد القومية أو الإقليمية.

(٤) وعلى الأخص لكي يحق للحكومة أن تتدخل في تنظيم خدمات المكتبات، وذلك بالعمل على تشجيعها، والسهر على بلوغها مستوى مرضية وفرضه فرضا إذا اقتضى الأمر.

د- أن تقدم إعانات "عينية" كأن تعير المكتبات كتبا وموظفين، تنتدبهم للعمل في الفهرست وشراء الكتب وغير هذا من أعمال الدوائر المركزية.

هـ- أن تسدي النصح وأن تقدم العون الفني، وذلك بتعيين مفتشين يناط بهم مراقبة صرف الإعانات والهبات، والتحقق من مراعاة المكتبات أحكام القانون.

و- أن تحث على انتشار المكتبات، وذلك بمساعدة الهيئات المحلية وتشجيعها، وبالدعاية لنشر المكتبات.

ز- أن تدرس مشاكل المكتبات، وأن توجه البحوث وأن تجمع الوثائق وتجعلها في متناول القراء.

ح- أن تنشر الوثائق التي تتعلق بتطور المكتبات كقوائم الكتب والمراجع: وكتب تعليم فن المكتبات وغير ذلك من المطبوعات.

ط- أن تقوم بتمويل المشاريع التجريبية، أو أن تساهم فيها.

ي- أن تعمل على تيسير التدريب المهني.

رابعاً: الخطط الإقليمية:

لئن أحجمنا عن ذكر هذه النظري حتى الآن، فذلك لأن الخطط الإقليمية في تنظيم المكتبات قد تكون نتيجة التنسيق بين الإدارات المحلية، أو لتنظيم تقوم به الهيئات الإقليمية (أو القومية). ونعني بالخطط الإقليمية خططاً تترامى على مناطق أوسع من تلك التي تقوم على أساس اندماج الهيئات أو التأليف بينها، أو خطط تناول مناطق تشرف عليها سلطة الحكومة لا سلطة الهيئات المحلية.

خامسا: الهيئات الاتحادية:

إذا اشتملت البلاد على سلطة وسطى (كالولايات أوالمحافظات أو المديريات) بين الحكومة القومية والهيئات المحلية (كما هي الحال مثلا في الولايات المتحدة وكندا واستراليا)، تضطلع هذه السلطة الوسطى بالتبعات التي تمارسها الحكومة القومية في بلاد حرمت سلطة وسطى. وتتحمل الحكومة القومية أو الاتحادية، حتى في مثل هذه البلاد، عبء بعض الخدمات التي تمارسها الهيئات الإقليمية.

وتتوقف هذه الوظائف حتما على النظام الحكومي والمالي القائم في البلاد ذات الشأن.

ويحسن مع هذا أن يتولى مكتب اتحادي تنسيق أعمال الهيئات الإقليمية، وأن يقر إذا اقتضى الأمر، إعانة اتحادية يتلافى بفضلها التفاوت بين موارد مختلف الولايات أو أن يشرف على تزويد كل الولايات أو بعضها، بكل ما يعوزها من خدمات رئيسية تكفل لها تحقيق رغباتها، وذلك بأن يمدها مثلا بالفهارس العامة (على النطاق الاتحادي القوى) فإنه بذلك يمهد لها الحصول على مؤلفات متخصصة. وإلى هذا فيحسن أن تعير المكتبات الاتحادية –إن أمكن– بعض مواردها إلى بعض المكتبات الأخرى وأن تهيء لها القيام بأعمال النقل الفوتوغرافي (كأفلام "الميكروفيلم" والفوتوستات وغيرها).

ولكم أصابت اليونسكو في التوصية بإنشاء مراكز قومية يناط بها تنظيم تبادل الكتب وتوزيع المزدوج منها ... سواء بين المكتبات الأهلية أو بين مخازن الكتب أو قاعات المطالعة، في البلاد الأخرى. وتستطيع تلك المراكز القومية أن تتعاون تعاونا مجدية مع فرع المكتبة الاتحادية، أو الأهلية أو مع المكتبة الأهلية، وينبغي كذلك إنشاء مركز ببليوجرافي كامل (للمراجع) –يتعاون تعاون وثيقة مع قسم الفهارس العامة– خليق بتوفير أحدث المعلومات عن المطبوعات الأهلية والأجنبية، وكل ما تضمه المكتبات من مؤلفات أساسية خاصة، ومراجع ... إلخ ...

الفصل الثالث

العوامل الإدارية والمالية

تشريع المكتبات:

لقد سلمنا ضمناً بأن تحقق الهيئات الحكومية خدمات المكتبات، على نحو ما تحقق الخدمات الأخرى اللازمة لرخاء المدينة الحديثة، كالتعليم أو إنشاء الطرق أو الصحة العامة. وسلمنا كذلك بأننا نصل إلى خير النتائج إذا تحملت الشعوب هذا العبء وفق ما تقتضيه قواعد الديموقراطية النيابية – وأشرفت على خدمات الحكومات. على أننا لا نناقش هنا شيئا من ذلك، حتى لا تتجاوز مجال البحث في هذا الكتيب.

ولكن لما كانت المكتبات العامة إحدى الخدمات التي تنهض بها الحكومة، وتسد نفقاتها أموال الشعب، فيلزم أن يكون هناك تشريع يعهد بالمهمة إلى الفنيين المسؤولين عن حسن سيرها، ويحدد مناهجهم، ويحقق مراقبة شؤون المكتبات المالية، وإدارتها إدارة صحيحة.

وتلتقي على التشريع الخاص بانتشار المكتبات وظائف ثلاث:

أن ييسر خدمات المكتبات، وأن يدفع بها إلى النمو، وأن يضمن وجودها أينما دعت الحاجة إلى ذلك. ومن ثم لا يقتصر عمل الحكومة

على منح "التأشيرات" أو مراقبة "الحسابات"، بل ليجدر بها أن تعمل على خلق الظروف المواتية التي تزدهر فيها المكتبات. ولذا وجب على مشرعي قوانين المكتبات، أن يتحرروا من روح الحصر في تشريعهم، مما يمكن أن يصدر عنهم عن عمد أو عن تعرض التفاصيل كانوا في غنى عنها.

وأما صورة الحصر التي تعرض أغلب الأحايين (والتي تؤدي إلى أبلغ الأضرار) فهي تحديد حد أقصى للمصروفات أو الضرائب.

وقد أدت هذه القيود، التي قصد منها على الأرجح، تلطيف خوف المناهضين لتوسيع نطاق المكتبات من تجاوز النفقات لاحد الذي يجدونه معقولا، إلى وضع العقبات في طريق تقدم المكتبات العامة بل تجاوزها إلى أبعد من ذلك، كما حدث في بريطانيا العظمى مثلاً، إذ فرض القانون قيوداً مالية لا لزوم لها، فأدت هذه القيود إلى خلق مستوى منخفض للمكتبات، وانزلت من ادوية الغايات المثلى المرتقبة منها، وكان تلافي هذا الضرر فيما بعد أمرا شاقا عسيرة.

إن القيود المالية التي قد يفرضها القانون، ولاسيما في بداية عهد المكتبات العامة بالنشوء والتوسع، غالبا ما تكون شديدة الوطأة. ثم ما تلبث بعد فترة من الزمن، أن تصبح غير وافية بالمرام. ولو قصدت السلطات المشرفة على المكتبات، والشعب نفسه فيما بعد التوسع في الاتفاق على المكتبات لشق عليهم إجراء تعديل في القانون.

ولذلك وجب أن تطلق حرية الإنفاق على المكتبات بصورة عامة – ضمن الشروط التي سنشير إليها فيما بعد– وأن يترك لحصافة القائمين

على شؤون المكتبات، وحسن تقديرهم، تعيين المبالغ التي ستنفق فعلا في هذا السبيل. ويمكننا أن نقول إن الإفراط لن يكون رائد هؤلاء. على أنه يجدر بنا أن نشير بهذا الصدد إلى أنه من الخطأ الفاحش أن نقول أو أن نعتقد بأن المكتبات القيمة يمكن أن تقوم دون سند مالي واف بالحاجة. فالشعب لا ينتظر أن تنشأ له طرق المواصلات الجيدة أو الخدمات الصحية الوافية إلا إذا قدم الثمن. والأمر عينه ينطبق على المكتبات ويصح أن يقال إن المكتبات التي تدار إدارة حكيمة منتظمة لا تكلف شيئاً كثيراً بالنسبة إلى ما تعطيه من ثمرات، بالغة ما بلغت تكاليفها الفعلية.

ومع هذا ، فهناك من الأمور ما ينبغي أن يفرضه القانون، وهناك منها ما يجب أن يسمح به، بحيث لا يشك أحد في صبغته القانونية. وليجدر بنا، في هذه الأمور، أن تمنح الهيئات المحلية حرية في أن تتآلف وتتسق، وفي أن تساهم في المشاريع الإقليمية أو أن تشارك في نفقاتها، وفي إنشاء مصالح مركزة، وفي العمل على تكوين موظفيها وتدريبهم تدريبا مهنا.

هل نجعل تنظيم المكتبات إجباريا. ومن يفرض القانون؟

أينبغي أن نجعل تنظيم خدمات المكتبات إجبارية؟ أينبغي أن يكون ذلك فرض على السلطات المختصة، محلية أو إقليمية أو غير ذلك؟ أما الإلزام فيقتضي بالطبع تحديدا للمعايير التي يجب أن تلتزمها الخدمات وإلا خرجت على القانون. وما من ريب في أن واجب كل قطر، أن ينشئ المكتبات الملائمة في كل ناحية من نواحيه، فإذا لم تقم بذلك السلطات

المختصة أو أبدت عدم رغبتها في القيام به كان من حق الهيئة الإقليمية أو القومية أن تفرض أمرها على تلك السلطات – ذلك أن المكتبات ضرورة واجبة، فلا يحق لهيئة ما أن تحرم سكان منطقتها –لتقصير منها– حقوق جوهرية يتمتع بها غيرهم من المواطنين وما نحسب أن مبدأ عاما كهذا، يلتقي اعتراض من أي من القائمين على بسط المكتبات العامة وتوسيع نطاقها.

ومع هذا فيعترضنا أمران: الأول إن فرض الإجراءات يجب أن يتمشى ونمو الموارد المالية. ويقتضي أن نبدأ بمنح السلطات المحلية أو غيرها، ما يلزم من مال وعتاد ووسائل للتنظيم، أما أن نفسرها على إنشاء مكتبات، قبل أن هيئ لها الوسائل، فمن شأنه أن يهبط بمستوى الخدمات، وأن يشجع خلق ظروف، ما تلبث مع الأيام أن تصبح عائقة خطيرة في سبيل تقدمها فمثلاً، لا نستطيع الاستغناء، في أي مكان كان، عن موظفين أكفاء.

ومن العبث إذن أن ننشئ مكتبات دون أن يكون لدينا أمناء جديرون بالقيام على شؤونها، أما أن تسعى السلطات إلى إنشاء مكتبات بدون أمناء أكفاء فذلك يضطرها إلى استدعاء موظفين غير مختصين، ويشق عليها التخلص منهم فيما بعد، ولا يمكنها أن تطلب منهم تنظيم المكتبات تنظمها صحيحة يكفل للقراء سد رغباتهم الحقة. ولما كان ينبغي تدريب أمناء المكتبات وتزويدهم بالخبرة العملية فإن تكوين مثل هذه الفئة المختصة، لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها ...

ومن ثم ينبغي على كل ولاية أو أمة حديثة العهد بخدمات المكتبات، أن تتخذ من الخطوات الإيجابية ما يعمل على تهيئة فئة مختصة كافية من أمناء المكتبات، على أن يسبق هذا وضع تشريع يفرض تنظيم المكتبات. وينطبق نفس الأمر على العوامل الأخرى، فمثلا ينبغي وجود نظام يسمح بتزويد المكتبات بالكتب، كما يسمح بتبادل الكتب بين المكتبات الصغيرة وإن من الغفلة أن نلزم الهيئات –بدون نظام كهذا– بإنشاء مكتبات جديدة فلقد تضطر هذه المكتبات إلى البقاء في ظروف مالية عاجزة، سرعان ما تسير بها إلى فشل محقق، يشل من حركة انتشارها.

والأمر الثاني، إنه لما كان الإلزام يتضمن تعيين المعايير التي يجب أن تسير عليها المكتبات، فينبغي الحذر من أن يصبح أدنى ما حدده القانون أقصى ما تصل إليه المكتبات في الواقع. وليحسن ألا يحدد التشريع الشروط المفروضة، فقد يصعب، تغييرها بعد ذلك، أو قد يتطلب التغيير أمداً طويلاً. وإنما يجدر بالقانون أن يعين هيئة مختصة تضع هذه الشروط من حين إلى حين، بحيث تتمتع تلك الهيئة بسلطة مطلقة في تغيير هذه الشروط.

وخير الأمور إذن أن يأتي الإلزام في مرحلة متأخرة من مراحل انتشار خدمات المكتبات؛ فمبدأ التطور أن يكون تدريجيا مطردة، وإلا أن يعجل بالتطور عون وتشجيع يأتيان المكتبات من هيئة الولاية أو الأمة.

وإذا قدر القراء ما تنهض به المكتبات الصالحة من الخدمات كلما اتسع انتشارها، ازداد حظ المكتبات في الانتشار، وفاق ما يقدر لها لو أن

المسؤولين تعجلوا في إنشاء مكتبات عديدة دون التفات إلى التنظيم.

وليجدر بنا أن نشير –دون أن نثير أمورا قد تخرج عن مجال بحثنا– إلى أن واجب الولاية أو الأمة التي يعنيها النهوض بمكتباتها، أن تسعى أولا إلى إنشاء ما تستطيع إنشاؤه من المكتبات الصالحة، في كل مرحلة من مراحل تطورها وأن تعمل، بعد ذلك، تدريجاً على زيادة عددها، دون أن تنشئ مكتبات كثيرة العدد، قليلة الجدوى ... ومن ثم، إذا كان الاعتماد السنوي المقرر للإعانات محدودة، فيحسن قصره على عدد قليل من المكتبات، حتى يتحقق لكل منها أن تبلغ نتيجة مجدية، فذلك خير من توزيع إعانات ضئيلة لا تحقق نفع. كما أن في منح الهيئات التي تعمل بسبلها الخاصة على تحقيق غايتها، أولوية في الإعانات –تعتبر حقاً لها– ما يحفز، ولا ريب، الهيئات الأخرى إلى بذل أقصى الجهود.

وعلى الرغم مما سبق، فهناك حالات تستوجب الإلزام، وإن جاء ذلك في مرحلة مبكرة من مراحل بسط المكتبات وتوسيع نطاقها، فإذا كان، مثلا، في اندماج الهيئات المحلية المتجاورة، أو في تنسيقها، أو في اشتراكها معاً في برنامج إقليمي، ما يعمل على الرقي بالمكتبات، وإذا كان نجاح هذه الصيغ من التآلف، لا يتحقق بتنحي بعض العناصر الضرورية، كان من العدل إلزام تلك العناصر بأن تشترك مع الجميع.

بعض الموجبات القانونية الأخرى:

هناك قوانين عدة، تتضمن شروطاً تتعلق بتعيين موظفي المكتبات، فهي تفرض مثلا استخدام الأكفاء منهم في كل نواحي العمل التي تتطلب

تخصصاً في فن المكتبات، يكفل القيام بخدماتها. كما تقضي هذه القوانين بأن يتقاضى الأمناء مرتبات تتناسب وتبعاتهم؛ فلن تنهض المكتبات إلا بوجود أمناء جديرين بالنهوض بها. أما إنشاء المكتبات بدون هؤلاء، فيؤدي حتماً إلى التقصير عن تحقيق أغراضها واستغلال مواردها. ومن ثم كان ينبغي وضع قانون يفرض تعيين الأكفاء من الموظفين، مع اعتبار الموارد المالية التي تتيح تعيينهم. كما يجب ألا نفرض تعيينهم، قبل أن يتوفر عدد كاف منهم أو أن يكون مثل هذا العدد في طريق التكوين، ففي ذلك ما يؤدي –ولا ريب– إلى مستوى مهني هزيل، وإنما لسياسة قصيرة النظر. ومن ثم يجدر بالقوانين أن لا تتطرق إلى التفاصيل الدقيقة، بل يحسن أن تتألف هيئة مختصة تتولى دائما تحديد الدرجات العلمية التي تقتضيها كل وظيفة في المكتبات، وتدرس فئات المرتبات وشروط العمل.

ولقد طلب الدكتور روبرت. ل. هانز ون –في وثيقة وضعها أثناء الدراسة الصيفية التي نظمتها اليونسكو عام ١٩٤٨ بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لجمعيات أمناء المكتبات– أن يتضمن تشريع المكتبات الأمور الآتية (بالإضافة إلى ما ناقشناه من أمور):

أ– أن يحدد التشريع أن من واجب المكتبات العامة أن تخدم الشعب بأكمله.

ب– أن تعير المكتبات كتبها لجميع المواطنين في القطر (وفق خطة تتعاون بمقتضاها).

ج– أن تشمل مجموعات الكتب مؤلفات تضم جميع الآراء والرغبات، دون أن

تقتصر على تحقيق الرغبات الأدبية أو المهنية، وأن تتناول مختلف الآراء السياسية والدينية دون أن تتحيز لرأي منها.

د- أن تكون استعارة الكتب بالمجان، لا يفرض فيها الاشتراك أو دفع أي جعل.

ومن اللازم أن تصبح هذه الشروط كلها موضوع تدابير تشريعية، وذلك بالقدر الممكن أتؤدى المكتبة العامة مهمتها الحقيقية. ومن هنا يجب أن نبدأ العمل.

العلاقة بين السلطات المحلية وسلطات الولاية أو الدولة:

ونتناول الآن العلاقة بين الهيئات المختلفة القائمة على شؤون المكتبات، سواء كانت العلاقة بين الهيئات المحلية بعضها مع بعض، أو بين هذه جميعا وهيئات الولاية أو الهيئات القومية. ولو كان يشرف على كل خدمات المكتبات، في كل قطر، سلطات محلية مستقلة، لكان وضع قوانين المكتبات يسيرة، ولكنى أن يناط بهذه الهيئات أن تقرر الاعتمادات اللازمة، وأن تنشئ المكتبات في اللحظة المواتية، وأن تحدد مؤهلات الموظفين وفق الشروط التي أوردها الدكتور "هانزن"؛ بل إننا لنجد بالفعل مثل هذا التشريع الموحد البسيط، في بعض البلاد (كبريطانيا مثلا)، ولكن قد تبينت عدم كفايته، حتى في البلاد التي تعمل به منذ عهد بعيد.

ولذا يجب -كما أوضحنا- أن تختلف بين الوحدات المحلية والهيئات الرئيسية (في الولاية أو الأمة) أساليب تنسيق الجهود، طوعا كان التنسيق أو كراهية ومن ثم يجب أن تعمل قوانين المكتبات على:

أ- إنشاء سلطة مكتبية للولاية أو للأمة، ووضع اعتمادات لها وتحايل واجباتها وصلاحياتها.

ب- تحديد العلاقات بين تلك السلطة والسلطات المحلية.

ج- وضع وتطبيق نظام يتضمن علاقات دائمة بين السلطات المحلية سلطة الولاية - طبيعتها ومواردها المالية:

لقد ناقشنا وظائف سلطات الولاية (وسلطات الأمة) ويبقى أن نتناول طبيعتها وتكوينها.

ذلك أن السلطة قد تكون:

أ- قسما مستقلا، أو وزارة في حكومة الولاية.

ب- مديرية في وزارة.

وإنما يحسن الأخذ بالوضع الأول، إذ لا يخشى فيه أن تخضع المكتبات الأقسام أخرى في الوزارة، أو أن تتحول عن وظائفها الخاصة. وينبغي لهذا السبب الأخير، على الأخص، ألا تكون سلطة المكتبة قسماً في وزارة للاستعلامات أو هيئة للدعاية. وهناك أوضاع أخرى لا تقبل هذا النقد، كأن تتبع سلطة المكتبة وزارة المعارف أو وزارة التربية (أو ما يعادلها)، فثمة مزايا في إلحاق المكتبات -بالتعليم القوى لا المحلي- على أن يدرك المسؤولون أن للمكتبات أغراضاً واسعاً تفوق أغراض التعليم العام النظامي. وإذا كان على سلطات المكتبات أن ترتبط بهيئة أخرى، فيراعى أن تكون تلك الهيئة من إحدى الهيئات الناهضة بالفنون الجميلة أو

التطبيقية، أو بالعلوم أو بالمتاحف والمعارض أو بالإذاعة أو بالعلاقات الثقافية الدولية (بعيدة عن مشاكل السياسة والاقتصاد).

ومع هذا فيحسن أن تكون ثمة وزارة تختص بشؤون المكتبات وحدها. ولعل عيب هذه الوزارة أن اعتماداتها المالية الصغيرة قد تجعل منها وزارة دنيا بالنظر إلى الوزارات الأخرى، ولكنه عيب ما يلبث الزمن أن يلاشيه.

وهناك حل آخر غير الإشراف الوزاري (أو غيره من صور الإشراف الحكومي المباشر) هو العمل على تكوين لجنة حكومية تناط بها شؤون المكتبات ويمكن أن تتألف تلك اللجنة على نحو من الأنحاء التالية:

أ- باختيار أشخاص أكفاء، لهم اهتمامهم بخدمات المكتبات، ولا يلزم أن يكونوا من موظفي الحكومة. وبعد أن تعين الحكومة أعضاء اللجنة من أشخاص كهؤلاء، يصبح من حق هذه اللجنة أن تتولى بعدئذ تعيين أعضائها بنفسها فتكون بذلك هيئة دائمية.

ب- بتعيين أشخاص يعتبرون ممثلين الهيئات المحلية المختصة بشؤون المكتبات.

ج- بتعيين أشخاص، يختار نصفهم بمقتضى المبدأ "ا"، ويختار نصفهم الآخر بمقتضى المبدأ "ب".

وتحتاج هيئات الولاية إلى اعتمادات مالية، فتحصل، عليها من خزينة الولاية، أو تحصل على بعضها أحيانا من الحكومة الاتحادية، على أن تصرف هذه الإعانات في الوجوه التالية:

أ- للنهوض بكافة شؤون المكتبات، كتعيين موظفيها وهيئة إدارتها وتعيين

الإدارة المركزية (والإقليمية) وإنشاء مخازن عامة للكتب، وأقسام رئيسية مختلفة (كأقسام الفهارس المركزية، والمراجع، والفهارس العامة)، والعمل على إرضاء بعض القراء بواسطة الهيئة المركزية مباشرة (كتوزيع الكتب بين أقاليم لا تتمتع بهيئات محلية، وكتزويد المكفوفين بالكتب الخاصة بهم)، والإشراف على المكتبة، وعلى كل ما يتعلق بتكوينها وانتشار خدماتها، والتدريب المهني.

ب- لمنح إعانات للهيئات المحلية، والتعاونية، والإقليمية.

ج- لمنح إعانات للهيئات الفرعية (كالمكتبات المدرسية، وأقسام البحوث، والمكتبات الخاصة)، على أن يكون ذلك لقاء خدمات تقوم بها هذه الهيئات نحو إدارة المكتبة العامة.

تقديم المنح إلى السلطات المحلية:

هناك ثلاثة أغراض من تقديم المنح إلى السلطات المحلية:

أ- العمل على وجود إدارة للمكتبات تكفل تحقيق الأهداف التي تطمح إلى بلوغها خدمات المكتبات.

ب- الحث على نمو المكتبات.

ت- تمكين الهيئة الإقليمية من أن تشارك في برنامج بسط خدمات المكتبات وتوسيع نطاقها، وأن تقوم فيه بدور إيجابي.

ويتمايز قدر هذه المنح وفق عوامل تتباين من قطر إلى غيره، وبوجه خاص باختلاف العلاقة بين مصادر الدخل المختلفة، كالضرائب المحلية

(إقليمية أو قومية) ... ويحسن بالنظر إلى مثل تلك العوامل، أن تساهم الهيئة المحلية بنصف التكاليف على الأقل، فذلك يكفل فائدتها واستقلالها المحلى (بالمعنى الأدبي إن لم يكن بالمعنى الإداري). وهناك، مع هذا، عامل آخر له أثره العملي، وهو اختلاف القدرة المالية لدى الهيئات المحلية باختلاف البلاد، فهناك جهات تحول فيها الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، وضخامة الاعتمادات المقررة للمصالح العامة الأخرى دون التفكير في رصد اعتمادات كفيلة بإنشاء مكتبات نافعة. ويمكن القول، بوجه عام، إن جهات الريف أقل من جهات المدينة قدرة على تمويل المكتبات. وكلما قلت كثافة السكان في منطقة ما، تضاعف عجزها عن تحقيق شؤونها؛ ويرجع ذلك إلى سببين: الأول إن تنظيم المكتبات الصالحة يقتضي مبالغ طائلة عندما تكون مخازن الكتب ضئيلة محدودة، وعندما تبعد الشقة بينها وبين الإدارة المركزية. والسبب الثاني، إن مجموع الخدمات العامة تعاني نفس العجز، بحيث لا يبقى ما يمكن انفاقه على شؤون المكتبات. ومن ثم وجب أن تختلف قيمة المنح في كل بلد وفق نوع الجماعة المحلية التي تصرف لها.

ولكن مهما تكن طريقة تمويل المكتبة وجب التحقق من صلاح خدماتها، وتفادي عدم التكافؤ البالغ بين إعانات الهيئات الريفية وإعانات هيئات المدينة، في ذلك مساس بشعور الجمهور، زد على ذلك أن أغنى الهيئات وأضخمها في الهيئة الإقليمية (أو في الولاية) يجب أن تشعر أنها تتكافأ مع شركائها، في الفوائد والتبعات. ولهذه المشكلة حلول ثلاثة، قد تكون جزئية، ولكنها قمينة بالنجاح. الأول أن نقر صراحة بأن نفقات

المكتبات العامة في المناطق الريفية والبلاد الصغيرة تفوق تكاليف المناطق الحضرية إذا حسبت على أساس عدد القراء وعدد المؤسسات. وخطأ جسيم ما يذاع من أن العكس صحيح، فكلما اتسع النطاق المحلي للمكتبة، سهلت مشاكل الإدارة والاتصال وازداد استخدام الكتب، وهيأ لكل معاون في المكتبة أن يقوم على خدمة عدد أكثر من القراء. وأما خدمة قراء الريف فتتطلب تكاليف كثيرة، إذ تقتضي المكتبات الفرعية الصغيرة وجود أمين كف، كما تقتضي توفير مجموعة كبيرة من المؤلفات، يختار منها القارئ ما يريد. كما أن الإشراف على وظائف هذه المكتبات يتطلب نسبيا مبالغ كثيرة إلى جانب تكاليف النقل وغيره مما لا يمكن أن نستهين به. ومن ثم يجدر بالولاية (أو الإقليم) أن تعمل على منح المكتبات إعانة تتفق وزيادة هذه التكاليف.

والحل الثاني، هو إعانة المناطق الريفية والبلاد الصغيرة بتقديم الخدمات لها وتزويدها بمجموعات من الكتب، وبإعارات ضخمة، وبالإرشاد، وبالمشتريات على أساس مركزي، وبتهيئة الفهارس وإنجاز الخدمات الفرعية، فذلك أجدى لهذه المناطق من أن تتخذ الإعانات شكل اعتمادات تنفق على الشؤون المحلية العامة، وهذه المنح (العينية) التي لا تمنح لهيئات محدودة بل ينتفع منها الجميع، تحول دون ظهور الخصومات المحلية أو تعقدها.

والحل الثالث، هو أنه كلما تهيأ للولاية أن توفق بين المدينة والريف ، وهو أمر دعونا إليه فيما سبق عن طريق إعانات تمنح للهيئات الكبرى لتنفقها في خير الهيئات الصغرى، تلاشى عدم التكافؤ بين المنح.

ويجب أيضا أن تختلف مقادير الإعانات باختلاف الجهات الممنوحة لها (حتى ضمن الولاية ذاتها) إذا أريد أن تستخدم على وجه صالح، فتشجع نمو المكتبات وانتشارها. فالإعانات التي تمنح دون تبصر إلى هيئات لا تستحقها قد تؤدي مع طول الزمن إلى ترسيخ أقدام أنظمة باهظة التكاليف قليلة الجدوى. وقد يتضح مثلا أن المصلحة تقضي أن يكون لإحدى المدن الصغيرة، ولا سلطة القائمة في المناطق الريفية المجاورة لها، مصلحة مشتركة تشرف على مكتبة مركزية واحدة، وإدارة واحدة، وتخدم هذه المناطق الموحدة.

فمن الخطأ في مثل هذه الحالة أن تمنح إعانات قيمة للهيئات المحلية المختلفة، فتساعدها على الاحتفاظ باستقلالها، والاستمرار في طريقها غير السوي. ويجب ألا يبعد عن البال أنه كلما كانت الإعانة كبيرة كانت أقرب إلى دفع المصلحة التي تنالها إلى تكرار العمل الذي تقوم به مصلحة أخرى مماثلة لها. ثم إن تعزيز "الأمر الواقع" من شأنه أن يزيد العتبات التي قد تقوم في المستقبل في طريق الاتحاد وتنسيق الجهود.

ومن ثم ، ينبغي في كل مكان يستحب فيه اشتراك الهيئات في المشاريع الكبرى، ألا تمنح الإعانات إلا للهيئات المستعدة للاشتراك في تلك المشاريع ودعمها. وأما إذا اشتد ضغط الرأي العام المحلى بحيث يتعذر إهماله، فيحسن الاهتداء إلى حل معتدل يقضي بمنح الهيئات التي تتمسك باستقلالها الخاص إعانات محدودة، بينما تمنح إعانات أكبر لهيئات تبدي رغبتها في الوحدة وتنسيق الجهود. ومن شأن هذه الإعانات أن تعطي الهيئة الإقليمية صوت في برنامج بسط خدمات المكتبات وتوسيع نطاقها، ذلك

لأن هذه المنح تخضع بطبيعة الحال لشروط ونظم تقتضيها الهيئة الإقليمية، وتستوجب الاشراف على مراعاتها. على أن ذلك الإشراف قد يتعدى في جهات كثيرة مجال الضبط والرقابة ويصبح عمليا مصدرة للإرشاد والتشجيع. وعلى كل حال يجدر أن تعمل الأنظمة على المساعدة لا الحصر، بحيث تكون لها مرونة القوانين دون تخصيص أو قيد. وإذا تبين أن الهيئات المحلية قد أدركت قيمة ما نالت من منح، وإنها قد استغلتها في سد حاجاتها، فيجب إفساح المجال لهذه الهيئات، حتى تنهض بأعمالها بنفسها، وفق ما يمليه عليها حدسها واهتمامها؛ أو بعبارة أخرى يجدر بالأنظمة أن تساعد الهيئات المحلية على إنشاء مكتبة صالحة، دون أن تفرض عليها نوع الخدمات التي تقوم بها.

تمويل المؤسسات على أساس التعاون في النفقات:

يجب على الأخص في حالة تمويل المؤسسات على أساس التعاون في النفقات، أن تحدد العلاقة بين اللجنة المركزية والسلطات المختلفة التي عينت هذه اللجنة. ولكي يحدو إلى الأسف، أن تعمل إحدى الهيئات المساهمة على أضعاف عونها أو إمساكه، فيؤدي هذا إلى مساس بالنفع المشترك. ويشق العمل من ناحية أخرى، إذا أراد ممثلو الهيئات المختلفة في كل آونة أن يرجعوا إلى سلطاتهم، أو إذا اضطره الحال إلى ذلك.

ونعرض هنا ثلاثة حلول رئيسية:

أ- تتعهد كل هيئة محلية ارتبطت على دفع مبلغ مناسب (أو نسبة محدودة من النفقات)، بإدارة مشروعها خلال سنوات محدودة إلى

اللجنة العامة. وعيب هذا الحل، أن ذلك المبلغ المناسب قد لا يكفي، أو قد يشق بعدئذ تعديله.

ب- تعطي الهيئات المحلية اللجنة العامة الحق في أن تفرض ضريبة على كل الهيئات المشتركة، وفق اتفاق على تقسيم النفقات الاجماعية، وأن تكلفها بدفع حصتها السنوية. ويعتبر هذا الحل مثاليا إلى حد ما، فهو يساعد الهيئة المهتمة بنجاحها على تمهيد سبيلها إلى النمو والتطور. ولكن قد يحدث لهذا السبب عينه، ألا تبدى الهيئات المحلية استعدادها للتخلي عن إشرافها على الأموال المحلية.

ج- للولاية الحق في أن يكون لها سلطة البت في الأمور، بحيث ترغم كل هيئة مساهمة في المشروع على الوفاء بنصيبها المتفق عليه من الجميع.

اللجان الفرعية للمكتبات.

د- يقتضي الأمر في جميع الحالات، أن تبادر السلطات المسؤولة عن المكتبات إلى تعيين لجان تعهد إليها إدارة المكتبات، ولأسباب مختلفة في بعض الأقاليم (منها أسباب تمت إلى التقاليد) تتألف مجالس المكتبات أو يتألف معظمها من أفراد لا ينتسبون إلى السلطات المحلية (أو لم يعينوا بهذه الصفة على الأقل). وغالباً ما تقوم هذه المجالس بنفسها بتعيين أعضاء جدد في المراكز الشاغرة فيها ويجدر القول بأن من شأن هذا النهج أن يقي مجالس المكتبات أثر الأهواء السياسية وأن يجنبها هزات غالباً ما تعقب تغيير الساسة من الرجال، كما أنه نهج يضمن النظام العمل بعض الاستقرار، كما يضمن للمكتبات أن

تركن إلى الأكفاء ممن لا تشغلهم شؤون السياسة. غير أن هذا النظام يرى إلى استقلال المكتبات عن السلطات المحلية، بحيث يشق على هذه السلطات أن تدرك حاجات المكتبات. ويحسن لهذا أن تتألف لجان المكتبات من أكثرية تنتخب من السلطات المحلية، بينما تختار الأقلية الباقية –إذا لزم الأمر– من أفراد يستهويهم العمل على نمو المكتبات، أو ما يماثل ذلك من صور

النشاط الاجتماعي:

وينبغي بالمثل تشجيع تأليف اللجان المحلية للمكتبات، مهما تكن السلطة المشرفة على المكتبات (أو الهيئة المشتركة في النفقات)، أو الهيئة الإقليمية الرسمية التي تسيطر على جماعات غير التي تخضع لها المكتبات (كالمجالس البلدية التابعة لإحدى المناطق، أو كالضواحي الملحقة بمدينة ما ...) وليس ضروريا أن تتمتع هذه اللجان بسلطات واسعة، وإنما يكفي أن يخولها المسؤولون سلطة الإشراف على التدابير المحلية، وصون المباني، والوثوق من كفاية الموظفين، والسهر على انتظام العمل، على أن تكون مسؤولة عن صون أموال المكتبات، ومراعاة دقة النظام، وغير ذلك من خدمات نافعة تبرر تدخل هذه اللجان ووجودها. ومن ثم تقوم هذه اللجان بدور مزدوج، فهي إذ تحث الأهلين على الإفادة من خدمات المكتبات. تقوم وسيطة بين الجماعات والسلطات المشرفة على المكتبات.

الباب الثاني

النواحي الإدارية في برنامج خدمات المكتبات وتوسيع نطاقها

الفصل الرابع

أماكن الخدمات

لا نتناول الآن موضوع المكتبات، من ناحية التنظيم الحكومي أو المالي، بل من وجهة نظر القراء، فهؤلاء يسعون وراء الكتب والمعلومات وإرشاد موظفي المكتبات. وما عمل الأمناء إلا أن يقدموا كتبا يرغب فيها القراء، على أنهم قد يخطئهم التوفيق في عملهم إن لم يدركوا دائما أن فائدة القراء هي الغاية من إنشاء المكتبات، وأن العمل على نشر خدمات المكتبات وتوسيع نطاقها، يقتضي وضع أصلحها في متناول أكبر عدد عن القراء.

وهناك أمور ثلاثة تتعلق بأمين المكتبة.. المكان الذي يقوم فيه بخدمات المكتبة، والمواد التي يتيسر له الحصول عليها، والعون الذي يمكن أن يناله.

أما الأمران الأخيران، فيخرجان عن مجال هذه الرسالة إذ يتعذر علينا أن نورد تفصيلا عن مجموعات الكتب من حيث الضخامة أو النوع، أو عن الضرورة في وجود موظفين نشيطين، أو عن ضرورة تيسير الوصول إلى رفوف المكتبة جميعها، أو عن حرية القارئ في اختيار الكتب، أو عن الحاجة إلى تصنيف دقيق وفهارس متقنة، أو عن حفظ الكتب وتجديدها،

أو عن إضاءة المكتبة ونظافتها، أو عن كل ما يعمل على وجود مكتبة بالمعنى الحقيقي. وأما الأمر الأول فله أهميته الخاصة، إذ يتعلق بأماكن الخدمات، وسبل تزويدها بالكتب والموظفين.

ونطلق على هذه الأماكن اسم "أماكن الخدمات"، وهي بهذا تضم ضروباً لا تحصر، من مكتبات مركزية في المدينة إلى مكتبات قائمة على عجلات، بل إلى كتب يوزعها ساعي البريد، أو يحملها معه "طبيب طيار" في أثناء عيادته مكان منعزلا قصية.

تعاريف:

تتباين في مختلف البلاد، معاني الأسماء التي تطلق على "أماكن الخدمات"، مثلها مثل جميع مصطلحات فن المكتبات، ولذا يحسن أن نبدأ هذا الفصل بتحديد بعض التعاريف.

المكتبة المركزية: ويقصد بها المكتبة الرئيسية وفروعها في شبكة مدنية أو في شبكة تضم مدينة ومنطقة ريفية في آن واحد.

المكتبة البلدية: ويقصد بها مكتبة تؤسس في بلد أو مدينة، دون فروع حضرية على مثال المكتبات التي نجدها عادة في معظم المناطق الحضرية الصغيرة.

المكتبة الفرعية: وتطلق على المكتبة التي تقوم وسط جماعة متحضرة وهي إما أن تكون فرعا في منطقة حضرية تقوم فيها المكتبة بخدمة قسم أو ضاحية، أو أن تكون فرعا في مقاطعة أو "إقليم". وترد الكتب إلى المكتبة الفرعية من:

الإدارة العامة للمقاطعة (أو الإقليم): وتضم مبدئيا مركزا للإدارة والتوزيع، ومخزنا عامة للكتب. على أنه يحسن أن ترتبط الإدارة العامة ارتباطا وثيقا بالمكتبة التي تقوم على خدمة قراء يجاورون البلد أو المدينة التي تقع فيها هذه المكتبة.

الفروع: وتؤسس عادة في أبنية معدة لها، أو في أبنية تصلح على الأخص الخدمات المكتبة، على أن تفتح أبوابها كل الوقت أو بعضه.

المخزن: ويطلق على مجموعة من الكتب أودعت دارا غير دار المكتبة، مصنع أو ناد أو جمعية أو معهد، وتخصص الكتب لمن يتردد من الناس على هذه الدور.

المركز: وهو يماثل المخزن، ويقصد به مجموعة من الكتب أودعت دارة ملائمة، كمدرسة أو بيت أو ندوة أو غير ذلك من أماكن عامة تعمل على خدمة الجمهور. وإذا أردنا التحديد، فنسمي المخزن نادية تودع فيه الكتب ليفيد منها أعضاؤه، بينما نسمي المركز نادية يقوم بتقديم الكتب إلى الجمهور في أوقات محددة.

المكتبات المتنقلة: (وستناقش موضوعها في فصل آت) يقصد بها المكتبات التي تنتقل في عربات. وليست هذه المكتبات صناديق من الكتب يحملها ساع أو غير هذا من وسائل النقل، مما يمكن تسميته في بساطة "صناديق من الكتب".

مكتبات البلاد الصغيرة: لقد أوردنا التعاريف السابقة لتزيد في إيضاح الأمور. على أننا نجد في الواقع أن فرع المكتبة في بلد صغير من المقاطعة،

وأن المكتبة البلدية المستقلة، يتميزان بسات مشتركة، بل يلزم أن يتميزا بهذه السمات.

ونتناول هذا النموذج من خدمات المكتبات، فهو أكثر النظم انتشار من جميع البلاد. يستخدم معظم السكان في بعض البلاد مكتبات المدينة أو ضواحيها، غير أننا نلحظ أن أغلب المكتبات في أي قطر كان إنما تنشأ في البلاد الصغيرة، وسط بقاع يتراوح عدد سكانها بين ألف وعشرة آلاف فرد، ولعل هذا ما يكسب الأمر أهمية ويجعله شاقاً على القائمين على انتشار خدمات المكتبات. وما تلبث مكتبات البلاد الصغيرة أن تقوم بخدماتها لبقية القطر، بل إن هذه الخدمات لتعتمد إلى حد بعيد على تلك المكتبات. وأما الأقطار الواسعة المحرومة من المدن فتثير مسائل من نوع آخر.

ويعتبر هذا النموذج من البلاد الصغيرة، مركزة اجتماعيا يتردد عليه بين الحين والحين جميع القاطنين في القرى المجاورة، إذ لا يجدون سبيلا أيسر إلى التردد على بلد آخر. وإذا وفدوا على ذلك البلد مرة في الأسبوع أو أكثر، أصبحت المكتبة البلدية دارة تزود الجمهور بالمؤلفات اللازمة، وتضم من الكتب الخاصة ما يفيد طلبة المدارس منه. ولا يقتضي الأمر أن ننشئ دار الإيداع الكتب أو غير ذلك مما لا تقضى به الحاجة الماسة، كما يجدر بنا الحذر من تبديد الموارد أو توزيعها على عدد غفير من دور الكتب الصغيرة، في حين يحسن العمل على تهيئة مكتبة كبيرة تضم من الكتب ما يفيد منه أوفر عدد من القراء. ويتوقف على وفرة الكتب وعون الأكفاء ما يجنيه القراء من مزايا وما يبلغونه من مستوى ثقافي. على أن هذا لا يعني أن

تهمل الرغبات الحقيقية للقراء الذين قد يشق عليهم التردد على المدن.

وقد يؤدي أيضا إلى بعثرة الأموال، ما تقوم به المكتبات –كبيرة أو صغيرة– من توزيع كتبها (المشتراة بالأموال العامة) على الأندية والمؤسسات والمصانع، وكان يستطيع أعضاء هذه جميعاً أن يستخدموا من مخازن الكتب ما قد أعد لخدمة عامة الجمهور. وما من حكمة في أن نشجع القراء على الاكتفاء "بحفنة" من كتب لن تفضل يوماً مكتبة بالمعنى الصحيح. وإلى هذا فقد تكون الأموال محدودة، بينما تكثر تلك "الحفنات" من الكتب، فلا يبقى من المال بعدئذ ما يكفي لإنشاء مكتبة صالحة.

ويجدر بنا أن ننشئ ما استطعنا، مكتبات بلدية واسعة، تقدم خدماتها لكل من يتيسر له أن يتردد عليها، فإذا كانت المكتبة البلدية وحدة مستقلة، وجب اتخاذ تدابير تقضي بأن يستخدمها المقيمون خارج حدود البلد – ولقد أوضحنا ذلك من قبل.

ولكن... مهما تبذل هذه المكتبات من سعي إلى خدمة القراء، فإن الكثير منها يظل ضئيلا بالنظر إلى مكتبات المدن الواسعة، بل بالنظر إلى ما يبتغيه القراء من مؤلفات. غير أنها مع هذا تأتي في الطليعة من برنامج بسط خدمات المكتبات، ولعل في ذلك ما يدعو إلى السهر على شؤونها. وماذا نقصد من هذا؟ لننظر إلى بعض العوامل التي تيسر انتشار خدمات المكتبات، بل إلى عوامل أخرى قد يكون لها أبلغ الأثر وإن أهملها المسؤولون أغلب الأحايين رغم ما لها من أثر في بسط خدمات المكتبات.

ولسوف يتضح أن الجزء الأعظم مما يلي، ينطبق على مختلف أنواع المكتبات.

أبنية المكتبات:

ينبغي أن يكون مقر المكتبة في قبلة الناظرين، وذلك بأن تقام في بناء خاص بها أو في جناح من بناء يتميز عن غيره، وبأن يكون لها مدخل خاص في الشارع الرئيسي. وأما في الخطوات الأولى من برنامج بسط خدمات المكتبات، فيمكن أن نعمل على تكييف بعض الأبنية وفق أغراض المكتبات، (كالقاعات أو الأندية أو المعابد المهجورة، وعلى الأخص المحلات والأماكن الكبرى التي تقع في شارع رئيسي) على أن هناك خطأ تقع فيه المئات من هيئات المكتبات ولا تعرف بعده غير الندم، وهو أن ننشئ للمكتبة مبنى خاصا دون أن يتوفر من رأس المال أو الإيراد ما هي الاعتماد الكافي لسد نفقات المكتبة. إن العوامل الحيوية في انشاء المكتبات، هي إعداد الكتب والموظفين. ولذلك يحسن دائما أن يأتي بناء المكتبة في فترة متأخرة، بعد أن يختبر المسؤولون المقر المناسب لإنشاء مكتبة، ويقدروا السعة التي ينبغي أن تكون عليها. وكم من مكتبة بدأت الهيئات ببنائها فكانت ضخمة تتكلف باهظ النفقات، أو ضئيلة تحد من سير النمو والتطور.

ومهما يكن نوع البناء فالمكتبة يجب أن تكون نظيفة يملأها الضوء، جذابة تبعث البهجة في النفوس، بحيث يسر الرواد أن يهرعوا اليها. وما أيسر أن نخلع على المكتبة مظهرا مرحا، فما نحسب أن الألوان البهيجة،

تفوق الألوان المعتمة في التمن. وهناك من الأبنية ما يبدو عدم صلاحه، فنحتال على إصلاحه. ثم ألا يمكن أن نضيف إلى بناء قاعة سقفاً صناعياً مستنداً إلى روافد أو إلى سقوف مرتفعة تمتص الضوء؟ وأما نفقات الإصلاح فيمكن تغطيتها بالاقتصاد خلال بعض سنوات في الوقود والإضاءة. ويحسن في الإضاءة، أن نستعين بضوء "الفلورسنت"، مهما تبلغ نفقات إنشائه الآن في استخدامه اقتصاداً كبيراً.

ويجدر بهيئات المكتبات أن تحرص على الأخذ بمثل هذه السبل الاقتصادية، ولو استمر تنفيذها أمد طويلا فهناك مثلا المرجل الآلي الذي يستخدم الغاز فإن ثمنه يزيد على ثمن غلاية تستخدم بالفحم؛ على أنه يغنينا عن العامل الذي يديرها، بينما نستطيع أن نعهد إلى عامل بتنظيف المرجل في بعض ساعات من الأسبوع. وإننا بهذه السبيل لتوفر مالاً يستهان به.

وما نحسب معظم الناس يؤمون مكتبات قذرة معتمة، أو يرتضون بمجرد معابد للمعرفة، بل إنهم ليرغبون عن أمكنة كهذه، لما يتصورونه من وحدة حال بين الكتب والموظفين والبناء المعتم العتيق، وإنهم لعلى حق كبير! ومن ثم يجب أن نوفر مكاناً يهيئ سبل الراحة للقراء، ويمهد لهم التجوال الطليق خلال طرقات المكتبات، كما يحسن أن نعد لهم بعض المقاعد والموائد. وإن أموراً طفيفة كهذه لتحدث تغييراً كبيراً يحس به الرواد، فهم مثلا عندما يغادرون المكتبة يريدون أن يضعوا كتبهم في حقائبهم، ونادرا ما يجدون في ممر المكتبة مائدة يضعونها عليها.

وإننا لنلحظ الارتفاع الشديد في معظم رفوف الكتب مما يحجب الضوء والهواء ويثقل جو المكتبة ويزعج المستعيرين، ولذا يحسن ألا يزيد ارتفاع الرفوف العامة عن ١٩٠ سم.

وتزدحم أكثر المكتبات برفوف تنوء بكتب قديمة مهملة، تخلع على المكتبة مظهرة مقبضة خربة عديم الجدوى، ولذا يجب ألا نضع في القاعات العامة إلا كتباً مفيدة، وأن نختزن غيرها من الكتب في غرف منفصلة مليئة بالرفوف. وأما المكتبات الصغيرة فيجب أن تخلو من تلك الكتب التي لا يطلبها القراء، والتي تحتفظ بها المكتبة كي يقال إنها تشمل مؤلفات عديدة!

ساعات العمل:

يميل الكثير من سكان البلدان الواسعة إلى القراءة خلال ساعات مختلفة من اليوم، فيدعو ذلك المكتبة إلى أن تفتح أبوابها أغلب ساعات النهار والليل من أيام العمل جميعها. ومن ثم تحتاج هذه المكتبات إلى عون أمناء كثيرين. وأما في غير هذه الحالات، فتحدد ساعات الفتح بحيث تتناسب وأوقات معظم القراء؛ ففي ذلك ما يحقق رغباتهم. وأما المكتبات التي يقتصر عدد موظفيها على شخص واحد، فيجب أن تظل مفتوحة خلال ساعات محدودة، حتى يتوفر لأمينها من الوقت ما يسمح بإنجاز أعماله اليومية الضرورية، أو الاتصال بالمدارس والأندية والمعاهد ورجال الأعمال ... إلخ ... ويحب في تحديد ساعات العمل وأيام الفتح أن تراعي الأحوال المحلية؛ فالمركز الذي يزدحم فيه الناس مثلا يوم السوق يجب أن

تظل فيه المكتبة مفتوحة طيلة ذلك اليوم، بحيث تهيؤ الفرصة لسكان القرى للاستفادة. ولنقل بصفة عامة أن المكتبية تفتح عشر ساعات في الأسبوع إذا كانت منطقتها تشمل من ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ ساكن، بينما يحسن أن تفتح خمس عشرة ساعة في المناطق التي تضم من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ساكن.

الموظفون:

ولكن مهما تكن مواعيد الفتح في أي مكتبة، فهناك قاعدة لا يجب أن تعرف استثناء، وهي أن يقوم بخدمات المكتبة شخص واحد له من الكفاءة والخبرة ما يكفي:

أ- لاستغلال المصادر الموجودة لديه استغلالا حسنا فيحقق بذلك رغبات القراء.

ب- لمعرفة مصادر أخرى أوسع، ومعرفة الرجوع إليها عند الاقتضاء.

ج- المعرفة منوال العمل، والمناهج التي تنهض بخدمات المكتبة.

د- لاستغلال إمكانيات المكتبة، فلا يقتصر عمله على أداء أعماله اليومية. ويتعلق عدد الموظفين الآخرين بعدد القراء، ونوع الخدمات وسير العمل في المكتبات.

وأما في مكتبات البلاد الكبرى، فالحد الأدنى هو أن نوفر مساعدة واحدة لكل عدد من القراء يتراوح بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ قارئ، بينما نكتفي في المكتبات الصغيرة بعدد أقل من الموظفين. وأما المكتبات التي

تقوم بخدماتها لعدد من القراء يتراوح بين ألف وألفي قارئ فيمكن أن تكتفي بأمين واحد. وهناك مكتبات صغيرة متقاربة يمكن أن تكتفي معا بأمين واحد يعمل فيها بالتناوب، ويحسن ولا ريب أن تتقاسم بعض البلدان خدمات أمين مكتبة كفء، فهذا أفضل من أن يضم كل منها موظفة عديم الخبرة.

الفصل الخامس

رصيد المكتبات من الكتب

إن رصيد المكتبة من الكتب يعتبر العامل الحيوي في كيانها، ومن ثم يجب على المكتبات الصغيرة أن تواجه المشكلة التي أشرنا إليها آنفا، وهي أن تجد سبيلا إلى تغيير نسبة كبيرة من كتبها وأن تعمل على تجديدها في فترات متقاربة. وقد يبدو للقارئ أننا نردد هذه النقطة إلى "غير نهاية"، ولكنها من أدق ما يمكن ذكره في انتشار خدمات المكتبات العامة. وقد نشأ عن الإهمال في مراعاتها، أن لحق العاملين الأوائل فشل وخيبة وضيعة في الجهد، بل ما يزال هذا الإهمال يقف عثرة في سبيل الجدد من العاملين. ولا تقتصر أهمية هذا الأمر على تمتع القراء باختيار ما يشاءون من كتب، بل تقوم هذه الأهمية على أسس مادية اقتصادية. وتتوقف قيمة الكتب، في نظر أمين المكتبة، على درجة استخدام القراء لها، دون أن يعني هذا أن تقييم الكتب يقتصر على ما يطلبه القراء غالية منها، فقد يحدث على العكس أن تجني الجماعة فائدة قصوى من كتاب لا يقرأ سوى مرات ثلاث أو أربع، دون أن تجني شيئا من كتاب يقرأ مئات من المرات. على أن واجب أمين المكتبة أن يستنفد النفع الأقصى من كل كتاب لديه، حتى هي بذلك أسباب الاقتصاد. ولما كانت كل جماعة صغيرة تستنفد قراءة جميع الكتب إذا كان الموجود منها في المكتبة قليلاً، فإن الحس السليم يقضي بإرسال هذه الكتب بعد استنفادها إلى مكتبة أخرى فينتفع بها قراء أخر،

على أن تنال المكتبة الأولى من الثانية بديلا من الكتب، فيعم النفع القراء جميعاً.

ونتساءل عما يحدث إن لم تقم المكتبات بهذا الإجراء؟ ويكفي في هذا الصدد أن نذكر ما حدث لمئات المكتبات في مختلف البلاد، فلقد استنفد كتبها النافعة قراؤها القليلون، وبقيت الكتب بعدئذ مهملة فوق الرفوف ثم أصابها مع الأيام كل الإهمال .. ثم جاء اليوم الذي يقول فيه القراء: أي نفع من شراء مثل هذه الكتب؟ أو هذا من الاقتصاد في شيء؟ أما كنا لنشتري من الكتب ما يقرأه الجميع؟ وما تلبث المكتبات أن تقف عن أداء أية خدمة تستحق الإنفاق من الأموال العامة، بل ما يلبث القراء أن يرغبوا عنها، لرغبتهم الحقة في قراءة النافع من الكتب. على أن ثمة كتب كثيرة (كالقصص الشعبية وكتب الأطفال وغير هذا مما يقبل الجمهور على طلبه) يجب استبعادها عند تطبيق مشروعات تبادل الكتب بين المكتبات، لما تلقاه تلك الكتب من إقبال محلي يقصد إلى الانتفاع الدائم بها.

وما نحسب تنظيم هذا التبادل عسيراً، بل لنجده يصبح منوالاً عادياً عندما تشرف سلطات المكتبات (في المقاطعة أو الإقليم) على عدة أماكن لخدمات المكتبات تضم بينها مكتبات بلدية. وأما إذا كانت المكتبة البلدية هيئة مستقلة، فيجدر بها القيام بأحد الإجرائين التاليين:

أ- أن تتعاقد مع هيئة أكبر تستبدل منها ما تريد من كتب، على أن يجري هذا في فترات معينة، لتكن مثلا ستة شهور أو عامة.

ب- أن تشترك في مشروع تعاوني مع مكتبة أو مكتبات بلدية، قد تكون قريبة منها.

ويحسن الأخذ بالإجراء الأول، ذلك لأنه ممهد للمكتبة الكبرى أن تغترف من مجموعاتها الكاملة المنوعة لتزود بها المكتبة الصغرى، مما يفيد القراء منه. هذا ولن تكون هناك حاجة إلى اتخاذ حيطة معينة إزاء استعارة المكتبة كتبة في حيازتها أو أعيرت من قريب إليها. وغالبا ما نقع على كتب حديثة بين ألف مختار من آلاف المؤلفات، أو قد نجد مزدوجاً منها فيسهل علينا استبداله.

على أن الموقف ليتغير إذا قام التعاون بين مكتبات صغيرة، فتلك تميل إلى شراء الكثير من نوع واحد من الكتب، بحيث يجدر بالمكتبات الذي تعاقدها على تبادل مجموعات ضخمة فيما بينها، أن تتفق على اختيار الكتب المشتراة، أو أن تكلف أحد الأمناء باختيار هذه الكتب للمكتبات جميعا، على أن يحتفظ بقية الأمناء بحق شراء أي كتاب من الكتب، ويبلغ هذا العمل نتيجة طيبة، كلما بسطت أساليبه سواء لدى تنفيذه أو لدى شراء الكتب الحديدة. وغالباً ما نصل بفضل استمرارنا على تطبيق هذه السبل العملية البحتة، إلى نتائج تماثل في القيمة نظم قد درست من قبل دراسة وافية.

ولنأخذ مثالا مكتبات ثلاثة اتفقت على تنفيذ مشروع لتبادل الكتب فيما بينها، وقد ساهمت كل منها في بدء المشروع بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه انجليزي، على أن تدفع كل عام مبلغ ٢٠٠٠ جنيه إنجليزي وأن

يعهد إلى المكتبة الأولى شراء الكتب للجميع، ففي ذلك اقتصاد في الوقت والمجهود. ويتم تصنيف الكتب فتنال المكتبة الأولى الكتاب الأول، وتنال الثانية الثاني، وتنال الثالثة الثالث، ثم تنال المكتبة الأولى الكتاب الرابع .. وهكذا حتى يتم توزيع الكتب جميعا عليها. ويشار "بالمجموعة الأولى" إلى مجموع الكتب التي نالتها المكتبة الأولى، و "بالمجموعة الثانية" إلى كتب المكتبة الثانية .. وهكذا. ثم تأتي نهاية العام فتتبادل المكتبات "مجموعات" الكتب فيما بينها.

وقد يؤتى بالحديد من الكتب ليكون في متناول الجمهور على أثر نشره، فيحسن عندئذ ألا تنتظر المكتبات في توزيع هذه الكتب أن يتوفر أولا عدد كبير منها، بل ينبغي على أثر شرائها أن تنال المكتبة الأولى الكتب المشتراة أولاً بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، ثم تنال المكتبة الثانية الكتب المشتراة بعدئذ بمثل هذا المبلغ ... وهكذا .. ثم يتغير، في العام التالي، نظام التوزيع بين المكتبات، ولكي تسهل عملية الإبدال، يشار إلى هذه الكتب بحروف معينة. ولقد تبدو هذه المناهج مصطنعة غير منهجية، إلا أنها تحقق مع الزمن غاية مرضية.

وينبغي أن نراعى اتخاذ أدنى حد ممكن من الإجراءات لدى تنفيذ هذه المشاريع الخاصة بتبادل الكتب أو استعارتها: فمثلا تلصق بالكتب ورقة: داخلية تستخدمها المكتبات المساهمة في المشروع. وقد تشاء إحدى المكتبات ذكر أشياء لا تتعلق بالمكتبات جميعاً (مثلاً ساعات الفتح أو مبلغ الغرامات أو موجز للتعليمات) فتقيد هذه البيانات في "بطاقة الوارد"، وترفق هذه بالكتاب وتنزع منه عند استبداله، وإلا فيكتفى بوضع

خاتم المكتبة المسؤولة عنه قبل الخاتم المشير إلى تاريخ "خروج" الكتاب للمرة الأولى. وأما كثرة التعقيد في عمليات الفهرست، فيعوق تنفيذ هذه المشاريع، إذ يتضمن عمليات كثيرة تقضي بنقل "الوارد" أو تغييره لدى كل مبادلة.

وإن التجربة تبيح للمؤلف أن يأخذ على المكتبات الصغيرة مبالغتها في الاهتمام بتفاصيل دقيقة، قد تكون لها قيمة في مكتبة كبيرة، ولكنها في المكتبة الصغيرة مضيعة للجهد والوقت. وإننا بالطبع لندرك أن أمناء المكتبات وقد دربتهم المدارس وفق المناهج المثلى، يسعون إلى تطبيق هذه المناهج، في مكتباتهم، ولكن ... إذا كانت المدارس تلقن هؤلاء قواعد كثيرة يمكن إجراؤها، إلا أن التجربة لا تلقنهم إلا قواعد قليلة ينبغي اتباعها. فقد نجد في المكتبة الصغيرة منهجاً فهرسياً، أو فهرساً مصنفاً، جميلي المنظر دون أن يحققا نفعا، إن القارئ يهمه قبل كل شيء أن يعرف ما تحويه المكتبة فعلا. وذلك ما يعرفه أمين المكتبة ولذا يكفي إعداد تصنيفين بالكتب على شكل "بطاقات" بحسب المؤلفين مرة وبحسب الموضوعات أخرى، ويعتبر هذان التصنيفان بياناً للمكتبة ودليلاً. وإذا كانت المكتبة تضم في وجودها من الكتب مجموعات جاءتها عن طريق التبادل، فيقتضي هذا إعداد فهرسين متمايزين، بحيث تأخذ "بطاقات" كل "مجموعة" لوناً يميزها، فيسهل بعدئذ سحبها من الفهرس[٢].

---

(٢) إن أهم الفهارس التي كثيراً ما تعتمد المكتبة الصغيرة عليها هي تلك التي تتضمن كتباً لا يحتويها مخزن المكتبة، والتي يمكن مع هذا الحصول عليها لدى طلبها، ولكن هذا موضوع آخر.

الكتب التي لا يطلبها القراء:

ونورد هنا ملاحظتين عامتين تتعلقان بوجود المكتبة من الكتب (وتنطبقان على جميع المكتبات دون أن تقتصرا على الصغيرة منها): إن كثيراً من المكتبات تعج بالكتب، وأن بعض المكتبات لا يتوفر لها منها إلا القليل المحدود.

وأما فيما يتعلق بالملاحظة الأولى، فلقد رأى المؤلف خلال زيارته لبلاد عدة، إن مئات من المكتبات قد اختزنت على رفوفها العامة كتب طائلة ولكنها بالية لا تنفع، كئيبة، تتراكم الأتربة عليها أو يتطلب تنظيفها وقتا غير متوفر. ويتردد معظم أمناء المكتبات في استبعاد مثل هذه الكتب المهملة، فيؤدي هذا إلى خسارة كبيرة، ولو أنهم نظروا إلى عملهم بعين التاجر العملي، أي بعين مجردة من كل عاطفة، لطردوا أوهاما تعوق سبيلهم. ولنأخذ مثل تاجر الأقمشة فهو يبيع أقمشته يوم تكون فيه صالحة للبيع. أما يجدر بالمثل بأمين المكتبة أن يستغل كتبه في اللحظة المواتية؟ وقد لا يتهيأ لتاجر الأقمشة أن يبيع بضاعته بأكملها في الوقت المناسب فتراه لا يملأ رفوفه بالقبعات أو القمصان العتيقة وينتظر يوما من يطلب شراءها، بل يعلم أنها، شأن الكتب المهملة في مكتباتنا، تعوق نظام عمله، وتؤذي حس زبائنه، ومن ثم يتخلص منها كما يجب أن يتخلص أمين المكتبة من الكتب المهملة. أو نستطيع بطبيعة الحال أن ننظر إلى المشاكل على نطاق أوسع، ذلك أن هناك في كل منطقة مخزناً رئيسياً للكتب تحفظ فيه نسخة على الأقل من كل مؤلف يظهر، على أن تطلب عند طلبها.

كيف نهيئ للمكتبة رصيدها من الكتب؟

تنطبق الملاحظة الثانية، على المكتبات الناشئة، كما ينطبق عليها مثال التاجر، ذلك أن التاجر لا يفتح حانوته إلا عند ما يثق من أنه يملك من البضائع كمية تكفل له أن يواجه حاجات الجمهور، وأن يحقق النفع من تجارته. على أننا نرى مكتبات تفتح أبوابها دون أن يتوفر لديها من الكتب إلا القليل المحدود. ومن ثم يجب أن يستنفد موجود المكتبة من الكتب الجزء الأعظم من نفقات المكتبة (انظر الفصل الخاص بمساعدة الولاية أو الإقليم)، دون أن نفكر في إعداد هذا الموجود تدريجية اعتمادا على دخل المكتبة الجاري.

وعلى هذا، فإذا أعددنا من الرفوف ما يكفي لحمل كميات من كتب تريد أن تكون دائما في متناول الجمهور (دون أن نعمد إلى الإكثار من الرفوف خشية أن يظل نصفها فارغاً، أو يصبح مع الزمن أنقاضاً)، وإذا سمحنا للمستعير بكتابين مرة واحدة (وذلك حد أدنى معقول)، وإذا افترضنا أن ٢٠٪ من السكان يقدمون في الشهور الأولى طلبات للاستعارة، (وهو تقدير معقول)، فينبغي أن يتضمن موجود المكتبة من المؤلفات ما يملأ هذه الرفوف، على أن يضاف إليها من الكتب ما يعادل ضعف نسبة العشرين في المائة من مجموع سكان المنطقة. وثمة صيغ كثيرة لتقدير العلاقة بين موجود المكتبة من الكتب وعدد السكان، فكلما كان مخزن الكتب صغيراً وكلما دعت الحاجة إلى مخازن صغيرة لمواجهة الحاجة، ازدادت حاجة المكتبات إلى الكتب بنسبة عدد السكان.

ولقد تعرضنا المعادلات الجامدة المرتجلة إلى حساب خاطئ، كأن تحسب كتابة عن كل راشد من السكان، وكتابة ونصف عن كل شاب منهم. وأما أن نحسب ٧٠ أو ٨٠ كتاباً متداولاً عن كل ١٠٠ من مجموع أفراد مدينة زاخرة بالسكان بشرط أن تكون تلك الكتب صالحة غير بالية، فإن ذلك يهيئ للمكتبة رصيداً ممتازاً من الكتب. وأما إذا ضم القطر جماعات صغيرة مشتتة، وكان به مدت قليلة الأهمية، أو كان يخلو على الإطلاق من المدن، فإن تزويده بكتب يبلغ عددها ضعف عدد السكان، لن يكون تقديراً مبالغاً فيه. وكذلك البلد الذي يعتمد على موارده فحسب، فإنه يحتاج بالمثل إلى كتب يبلغ عددها ضعف عدد السكان ...

ويمكن أن تختار مثالاً وأساساً معتدلاً مقاطعة حاشدة بالسكان، انتشروا بين البلاد الصغيرة، والقرى والحقول المنعزلة، بحيث تقوم على خدمتهم مكتبات فرعية ومركزية ومتنقلة، فالتجارب السابقة تدل على أن نسبة الكتب اللازمة لمثل هذه المقاطعة تبلغ كتاباً واحداً عن كل قارئ راشد ١–٦ كتاباً عن كل تلميذ على أن الأمر الهام هو أن نعمل على زيادة الرصيد الإجمالي بنسبة عدد النشيطين من القراء. وليس العكس صحيحاً بالضرورة، وأما المكتبات الفرعية الصغيرة التي لا تفتح أبوابها إلا ساعات قليلة في الأسبوع، والتي تقوم على خدمة سكان يبلغ عددهم ألفاً فيجب أن تحتوي رفوفها مجموعة من الكتب تبلغ ألفي مؤلف تقريباً، مما يمكن أن يكني مخزن أكثر أهمية منها. ومن شأن وفرة الكتب المتبادلة أن تزيد من قيمة المكتبة دون أن يؤثر ذلك في مجموع ما يلزمها من الكتب.

استهلاك الكتب:

ولنذكر بالمثل أن الكتب بضاعة هالكة، فهي تبلى وتصبح قديمة العهد قليلة النفع، وما يلبث الكثير منها أن يصبح مع الوقت باليا راكدا، فيحتاج إلى التجليد والتصليح، وهناك منها ما يفقد أو يسرق، وعبثا أن ننكر كل هذا .. ومن ثم يحسن أن نوفر اعتماداً سنوياً ملائماً، حتى نحتفظ دائما بمجموعة من الكتب لها قيمتها وأهميتها الدائمتان، دون أن نزيد من كميتها أو أن نزود القراء الجدد بكتب جديدة.

وكيف يتاح لنا أن نقدر النفقات السنوية؟

نقول إن هناك سببين يدعوان إلى استبدال الكتب:

أ- إنها قد استهلكت بالاستعمال، إذ ينبغي أن نحرص على أن تكون مجموعة الكتب نظيفة وفي حالة جيدة، فالكتب القذرة الممزقة الملطخة لا تستهوي القراء، بل ينفر منها القارئ الأديب، وإلى هذا فهي تشجع القارئ المهمل على عدم المبالاة بالكتب الأخرى، كما أنها تسيء إلى سمعة المكتبة).

ب- إنها تكف عن أن تكون صالحة للاستعمال، لكونها قديمة العهد، وتدور موضوعاتها حول أمور لم تعد هامة ولم يعد لها من قيمة.

ولا شك أن معدل الاستهلاك" يختلف من منطقة إلى أخرى، فهو يرتفع في المكتبات، التي يؤمها عمال يقومون بأعمال تنال من نظافتهم، ويعيشون في مدن صناعية مليئة بالدخان ويقطنون بيوتا فقيرة وتجتاحهم ظروف اقتصادية سيئة، بينما ينخفض معدل "الاستهلاك" في مناطق تقع

في ضواحي المدينة أو في الريف. ويمكن أن نقدر هذا المعدل بأخذ نماذج كافية من الكتب القذرة المستهلكة، وحساب المرات التي استعيرت فيها هذه الكتب. ويختلف تقادم عهد الكتاب بحسب أصناف الكتب، فهناك كتب فنية تتعلق موضوعاتها ببعض المهن، فيما تلبث أن تصبح قديمة العهد، بينما هناك مؤلفات أخرى تحفظ كامل قيمتها الأعوام عدة. وأما مؤلفات الأدب والتراجم فتستخدم خلال وقت أطول مما تستخدم فيه كتب السياسة أو بعض مسائل العلم. وعلى كل حال، فهذه المشكلة معقدة وتتطلب بحثا يتجاوز الحد الذي يمكن أن نقتضيه من أمناء المكتبات. ومن ثم يكفي أن نحدد العوامل العامة، على أساس أنه كلما كانت أكثرية القراء نظيفة دقيقة ذكية، أتاح ذلك للكتاب أن يبقى زمناً طويلاً، وكلما ارتفعت نسبة الكتب التي تضم موضوعات خاصة محدودة، قدم العهد برصيد المكتبة من الكتب.

ومن ثم يضح لنا أن نقرر ما يأتي:

أ- إن القصة المتداولة يستمر بقاؤها من ثلاثة أعوام إلى أربعة.

ب- إن كتب الأطفال المتداولة يستمر بقاؤها من عامين ونصف عام إلى ثلاثة أعوام.

ج- إن الكتب المتداولة التي يستخدمها معظم الجمهور، دون أن تكون قصصاً خيالية (عدا المؤلفات القديمة أو التي تتناول موضوعات خاصة، مما يمكن أن نحفظه جانباً دون أن نضمه إلى رفوف المكتبة) يستمر بقاؤها من سبعة أعوام إلى ثمانية.

وهذا يعني أنه إذا كانت نسبة ٢٠ %من الرصيد كتب أطفال، وكانت نسبة ٣٠ % قصصاً، وكانت نسبة ٤٥% مؤلفات غير القصص ، ونخرج من هذا إلى أنه ينبغي إنفاق خمس رأس المال سنويا لكي نحصل على مجموعة من الكتب المختلفة وفق النسب المبينة.

وقد يبدو أن هذا المبلغ باهظ ، ولكن لنذكر أولا أن مجموعة تتكون من مائة ألف كتاب إنما هي مجموعة ضخمة تكفي لعدد من القراء يبلغ تسعين ألفاً تقريباً. ومن ناحية ثانية فإن رصيد الكتب بهذا النحو يتكون على التدريج. وإلى هذا فليس هناك ما يدعو إلى الهرب من الحقيقة، كما فعل من قبل كثير من أمناء المكتبات، بل لتعلمنا هذه الأرقام الضخمة مبدأين: الأول إن من العبث أن ننشئ مكتبات دون التفكير في المبالغ اللازمة لإنشائها، والثاني إن من العبث أيضا أن نبدأ بشراء كتب يزيد عددها عما نستطيع أن نحتفظ به منها.

وهناك تجليد الكتب وإصلاح أغلفتها، وذلك باب آخر، ينال نصيبه من النفقات السنوية، وغالبا ما نغفل ذكره عندما نقدر نفقات مكتبة جديدة ولهذا الباب نقدر من ٢٥% إلى ٣٠% من قيمة ما يجب إنفاقه في باب الاحتفاظ بالكتب.

الفصل السادس

المراكز والمكتبات المتنقلة

لنتناول الآن أناساً قد استحال عليهم الاتصال اليومي أو الأسبوعي بمدينة بل بمدينة صغيرة ،لقد تهيئ ظروف البيئة لهؤلاء مزايا تفوق مزايا المدينة، ولكنهم يحتاجون إلى الكتب أكثر مما يحتاج إليها سكان المدينة الكبيرة ، وذلك لأسباب رئيسية ثلاثة:

الأول، إن المرء منهم يقابل زملاء قليلين يسرون إليه الأخبار والأفكار والآراء، ولا يتمتع إلا قليلا بالمناقشات والحوار وتبادل الآراء مما يجعله في حاجة ماسة إلى الكتب تسر إليه الكثير مما كان يتحدث به إليه زملاؤه.

والسبب الثاني، إنه مضطر إلى التفكير بنفسه (ولعله يهنأ بهذه القدرة) وأن عليه أن يعتمد دائماً على موارده الخاصة، المادية والعقلية، ذلك لأنه يفتقر إلى "مختصين" يرجع إليهم لينال إرشادهم، أو يطلب إليهم أداء شؤونه، بحيث يجد لزاما عليه أن "يتصرف" بنفسه في أموره – وهي عملية تؤدى الكتب العلمية فيها نفعاً كبيراً.

والسبب الثالث، أنه لا يجد إلا وسائل قليلة ليملأ بها أوقات فراغه، ولشد ما يحتاج الأطفال أيضاً إلى إكمال معارفهم نظرة لما يتلقونه من تعلم

محدود. وعلى كل حال فإن ساكن الريف يحتاج إلى خدمات مكتبة منظمة، وأنه ليستحق هذه الخدمات، وما نحسب هناك مشقة في تحقيقها له. على أنه من الخطأ أن تزوده بمكتبة لا تحقق له نفعاً.

وإذا نظرنا إلى الأمر نظرة عملية، وجدنا أن إنشاء مكتبة صالحة في الريف يتكلف من النفقات أكثر مما تتكلفه مكتبات المدينة. وإلى هذا فقد لا يكون في وسع ساكن الريف أن يساهم بضريبية محلية كبيرة كما يساهم ساكن المدينة. ومن ثم يجدر بهيئات الولاية أو الإقليم أن تزود مكتبات الريف بالمال والتنظيم –وسنعود إلى هذا مرة أخرى– وأما الآن فلا نهتم إلا "بالمناهج".

هناك ثلاثة مناهج رئيسية في تحقيق خدمات المكتبات في أماكن صغيرة تضيق عن تحمل مكتبات فرعية. "المركز" (ويزود بصناديق من الكتب أو بطريقة أخرى) والمكتبة المتنقلة، وإرسال الكتب عن طريق البريد.

وهناك جماعات تكفي سعتها لوجود مركز اجتماعي فيها –إن كل قرية وكل بلدة، تستطيع أن تلتقي فيها فئة من السكان معا بين الحين والحين– فيجدر بنا أن ننشئ فيها مراكز تصبح ملتقى للناس، بل تصبح معهداً اجتماعياً لهم يزوده بالكتب. ويمكن إنشاء هذه المراكز في أنحاء مختلفة، كالمحال التجارية والمنتديات والمعاهد، والمصانع والدور والحانات والمدارس وفي فناء المعابد. وإنما تتدخل العوامل المحلية والأهلية في تحديد هذه المراكز، فهناك بلاد لا ترغب في قيام هذه المراكز بالمدارس، وهناك

رأي سائد بأنه لا ينبغي وجود مكتبة بالمعابد، حتى لا يتردد في الذهاب إليها قوم لهم عقيدة مختلفة، وهناك إلى هذا عقبات تقوم بإزاء اختبار كل مركز من المراكز. على أنه ينبغي دائماً أن ننشئ المركز في مكان يعوده الناس أغلب أوقاتهم، ويمكن لهيئة المكتبة أن تستأجر جزءً من بناء حكومي، أو أن تعمل على بناء أو تأجير مبنى تقصره على خدمات المكتبات.

وينبغي أن يكون للمركز من الوسائل ما يسمح له بتخزين الكتب وعرضها، بمعنى أن يشمل خزائن للكتب يمكن إغلاقها بالمفاتيح بعد انتهاء ساعات فتح المكتبة، أو أن يشمل صناديق للنقل يمكن استخدامها بمثابة رفوف، وأن يهيأ بالموائد والمقاعد والإضاءة الجيدة والتدفئة.

ويقوم على خدمة هذه المراكز عادة موظفون متطوعون أو أفراد من البلدة يمنحون بعض وقتهم لخدمة المركز لقاء أجر ضئيل. وتتعدد الآراء عن أفضل الأوضاع، فيفضل بعض أمناء المكتبات أن يكون هناك إشراف على أولئك الموظفين، على أن هذا لا يتحقق إلا في حالة صرف مرتبات لهؤلاء، ويصر آخرون على أنه يحسن لدى استدعاء مثل هؤلاء الموظفين المتطوعين أن يختار منهم من يهتم بشؤون المكتبات. ويرى الفريق الأول أن هؤلاء المتطوعين المجتهدين قلما يرضخون للنظم الرسمية، وأنهم كثيراً ما يميلون إلى التدخل في حرية القراء فيما يختارون قراءته. وعلى كل حال فمن شأن الظروف المحلية أن توجه المسؤولين إلى اختيار الأصلح.

ومهما تكن طبيعة القرار المتخذ فيجدر بنا أن نراعي:

أ- أن يزور المركز وأن يشرف عليه أمين مكتبة مختص يمثل هيئة المقاطعة أو الإقليم أو الولاية أو هيئة أكبر تتولى شؤون المركز وما نحسب أن جماعة ما تستطيع أن تدير بنفسها مكتبة مستقلة إذا كانت الحال تضطر هذه المكتبة إلى الاستعانة بمركز، ومن ثم يجدر بمكتبة كهذه أن تكون جزءا في وحدة أكبر ويصبح من شأن أمين المكتبة المختص أنئذ أن يعين الأمين الموظف بالمركز، وأن يكون همزة الوصل بين المركز والهيئة العليا.

ب- أن ينال أمناء المراكز قسطاً وافراً من التدريب، وأن يعلموا أن مراكزهم إنما تكون جزءاً من مجموعة أشد أهمية وسعة، تتمتع بمصادر موفورة، يجدر بهم أن يشجعوا القراء على الاستعانة بها. ولقد يكون في تنظيم اجتماعات يلتقي فيها أمناء المراكز، بين الحين والحين، لزيارة وحدات المقاطعة أو الإقليم، ما يحقق لهم نفعا ويدفع بهم إلى النشاط.

وينبغي أن تتجدد مجموعات الكتب في المراكز، بين حين وآخر، بأن تأتيها الكتب من الإدارة العامة أو من مكتبة بلدية تكون المراكز مرتبطة بها. وكلما صغر المركز وقل رصيده من الكتب، زادت حاجته إلى تغيير كتبه بين الحين والحين.

ويمكن أن تتم عملية استبدال الكتب بواسطة: "أ" صناديق من الكتب ترسل إلى المراكز بوسائل النقل المعتادة (كالسكك الحديدية أو

العربات) أو بواسطة وسائل النقل الخاصة بهيئة المكتبات. "ب" بواسطة المكتبة المتنقلة.

ويجب –إلا في الظروف الاستثنائية– إرسال الكتب إلى المركز من الإدارة العامة مباشرة على أن يعيدها المركز في الوقت المحدد. وهناك طريقة أخرى تؤدي إلى نتائج سيئة (ونعني بها النظام الدوري الذي ترسل بمقتضاه الكتب من مركز إلى آخر، وهكذا دواليك، بحيث تدور شحنات الكتب بين المراكز)، ذلك أن الكتب تفقد في هذه الدورة الكثير من قيمتها، فتبلى وتستهلك وتتسخ وتتمزق، وقد يحدث ألا نلاحظ استهلاكها إلا بعد فوات الأوان أو أن تفقد، ويستحيل بعدئذ تحديد المسؤولية في فقدانها، وإلى هذا فيستحيل على مكتبة المركز أن تحدد –على وجه الدقة– ما تحتاج إليه كل جماعة من الكتب الخاصة.

وقد يحسن أحيانا، –بمثابة مرحلة وسطى بين المركز والخدمة الفردية– أن يرسل بصناديق الكتب إلى مجموعات العائلات الصغيرة، أو إلى العائلات التي تظهر استعدادها لإشراك جيرانها في قراءة، تلك الكتب.

المكتبات المتنقلة - أغراضها:

لم يستوقف الجمهور في كل ما أخرجه في المكتبات شيء مثل المكتبة المتنقلة، وهي المكتبة القائمة على عجلات، "المكتبة السيارة"، وأنها والحق لفكرة مبتكرة جريئة، بل فكرة عملية تحقق بها المكتبة رغبات الجميع، وتجد فيها كل مشكلة حلا. ويقوم أمناء المكتبات في المدن الزاخرة بالسكان، بتجربة "المكتبة السيارة"، كما يقوم غيرهم بحمل الكتب إلى أناس منعزلين

في الصحاري أو المناطق المحاطة بالجليد.

وينبغي حين ننظر إلى هذه الحقائق، أن نكون قريبين من الواقع بعيدين عن الانفعال، فيرى أن المكتبة المتنقلة تستطيع في بعض الحالات أن تؤدي بعض الخدمات بل يجب أن تؤديها، على أن هناك حالات لا مبرر لاستعمالها فيها.

ولنتبين أولاً أغراض المكتبة المتنقلة، ونقول "أغراضها" لأنها يمكن أن تؤدي على الأقل أربع وظائف مختلفة (ولعلها تستطيع أن تؤدي منها اثنتين أو أكثر في آن واحد).

أولاً: تستطيع عربة كبيرة مهيأة برفوف ورف خارجي صغير، أن تقوم بوظيفة مكتبة فرعية متنقلة، على أن تحمل مجموعة من الكتب تبلغ ألفين أو ثلاثة آلاف مجلد، حتى تقدم خدماتها لعدد وافر من السكان، ونسمي هذا النوع "بالمكتبة الفرعية المتنقلة".

ثانياً: قد تكون العربة أصغر حجما من العربة السابقة لكي تتيسر الها سرعة التنقل، ولكي لا تتكلف نفقات كبيرة، وتحمل مثل هذه العربة الكتب على رفوفها، وتقوم على خدمة الجماعات الريفية، والحقول والبيوت المنعزلة، إلخ .. وتسمى هذا النوع "بعربة المكتبة الريفية".

ثالثاً: قد تستعمل لهذا الغرض عربة شبيهة بالأخيرة ،تعرض على رفوفها مجموعات الكتب، ليختار منها أمناء مكتبات المراكز كتبة يضيفونها إلى مجموعاتهم. ونسمي هذه "بعربة العرض". ويمكن لهذه

العربة، من الناحية العملية، أن توفق في الوقت نفسه بين الوظيفتين معا، فإذا كانت "عربة العرض" توفر خدماتها الأمناء المراكز، فليس ما يمنع من أن تحقق رغبات بعض الأفراد من القراء. وعلى الرغم من هذا، فإن الوظيفتين مختلفتان كما أن لها تأثيرا حقيقيا في النهج الذي تستخدم وفقه العربة، بل في العلاقات التي تربط العربة وبقية مخازن الكتب.

رابعاً: يمكن أن تقوم العربة، على وجه الخصوص، بعملية نقل الكتب في صناديق دون أن توفر سبيلا إلى عرض للكتب – أعني أن يقتصر عملها على نقل الكتب إلى المراكز. ونسمي هذه "بعربة نقل الكتب" (أو عربة التوزيع).

ونذكر هنا أيضا أن "عربة المكتبة الريفية" يمكن أن تقوم إلى جانب وظيفتها بعملية "النقل"، ذلك أنها يمكن أن توفر مكانة لصناديق الكتب المراد نقلها.

المكتبة الفرعية المتنقلة:

وفكرة هذه المكتبة ليست جديدة، ففي كثير من المدن الواسعة كانت تستخدم قبل الحرب عربات تؤدي خدماتها الأحياء حديثة لم تكن المكتبات. الفرعية قد أقيمت بعد فيها. وكانت هذه العربات تطوف بالأمكنة المختلفة، لتقضي بعض ساعات من الأسبوع في كل مكان منها. والواقع أنها لم تكن تختلف عن مكتبة فرعية تفتح أبوابها بعض الوقت فقط.

وتعترض المكتبة الفرعية المتنقلة الأمور التالية:

(١) إنها لا تستطيع البقاء إلا بعض الوقت في أي مكان، بحيث يظل هذا المكان بقية الأسبوع (أو الأسبوعين) محروماً أي نوع من الخدمات.

(٢) إنها من الصغر بحيث لا توفر خدماتها لقراء كثيرين دفعة واحدة. فهي إذا استخدمت في أقسام محتشدة بالسكان، تجتذب الكثير منهم، وإذا تهافت عليها هذا النفر الكبير دفعة واحدة، كان عليهم أن ينتظروا خارج العربة دون أن يجدوا ما يقيهم المطر أو الطقس الرديء. على أن القراء، لقاء هذا، يجنون بعض الفائدة، ذلك أن العربة تهيئ لهم من الكتب مختارات ما كانت لتتوفر لهم –بالنفقة ذاتها– في المكتبات الفرعية التي تفتح بعض الوقت فقط. وأما التفاصيل الخاصة بأثمان هذه العربات، أو بالمال اللازم لتوفيرها، أو "لتشغيلها)، وكذلك التفاصيل الخاصة بأحجام هذه العربات .. إلخ إلا أن المكتبة الفرعية المتنقلة، على الرغم من هذا، لا تتكلف نفقات أقل. وتعتبر هذه العربات، إذا استخدمت في ضواحي مدينة حاشدة بالسكان، الوسيلة الوحيدة المجدية في مثل هذه الظروف، مهما يكن هناك من وسائل أخرى قد تكون أفضل منها. بل هناك حالات تعتبر فيها المكتبة المتنقلة الكبيرة أفضل السبل، كأن تستخدم في مناطق متحضرة منتشرة على طول طريق رئيسي خال من أي مركز مناسب بالمعنى الصحيح.

ولقد تبين أن هناك اقتصاداً في استخدام مكتبة فرعية متنقلة –في

الظروف الملائمة– بدون محرك فيها، على أن تكون مقطورة بالعربة أو جزءاً ينفصل عنها، بحيث إذا استمر بقاء العربة زمناً في جهة ما، أمكن للسائق أن يترك العربة الملحقة عائدة إلى المخزن لأداء أعمال أخرى فيه، بل ويمكنه –والحالة هذه– أن يتولى قيادة مكتبتين فرعيتين أو أكثر.

عربة المكتبة الريفية:

تختلف هذه عن السابقة تمام الاختلاف، وهي عنصر أساسي ترتكز عليه كل محاولة ترمي إلى انتشار خدمات المكتبات العامة في الأرياف.

ومن الجلي أن "المكتبة المتنقلة" يجب أن تحمل كل ما تستطيع أن تحمله العربة من الكتب، ولعل أفضل ما يميز عربة المكتبات الريفية أو عربة "عرض الكتب" هو أنها توفر للقراء، مجموعة واسعة من الكتب المختارة. وإلى هذا، فإن مرتبات الموظفين لا تبرح العنصر الأساسي في نفقات المكتبات، وهي لا تتغير بتغير سعة العربة أو حجمها. ولكن أهم العوامل هو تكيف العربة مع طبيعة الأراضي في كل منطقة، بحيث تستطيع أن تسير في كافة الطرقات داخل الريف وخارجه، إن اقتضى الأمر، ومهما تختلف أحوال الجو. ولقد دلت التجربة على أن أفضل نمط لهذه العربات هو ما يتسع لعدد من الكتب يتراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ مؤلف ويتولاها السائق وأحد مساعدي أمناء المكتبات. على أن هناك في بعض المناطق طرقات يشق على مثل هذه العربات أن تسلكها، سيما إذا كان على العربة أن تصل إلى بيوت نائية منعزلة. ويجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد –وإن كان في الذكر شذوذاً عن الموضوع– أنه إذا كان في المنطقة

من جهة، عدد من مراكز هامة تصل بينها طرق معبدة تصلح لعربة تتسع الألفي كتاب، وكان فيها، من جهة أخرى، بعض محطات الوقوف العربة (في شكل جماعات منعزلة، وبيوت نائية عن الطرق العامة) – فإن المصلحة تقضي بأن تلحق بالعربة الكبرى أخرى أصغر منها تناط بها خدمات هذه الأماكن المنفردة، على أن تتبع طريقاً مختلفة. على أنه إذا اقتصرت خدمات المكتبة على العربة الصغرى لتحقيق رغبات المنطقة بأسرها، على الرغم من أن العربة الكبرى لا تستطيع الوصول إلى بعض الجهات المنعزلة، فذلك من شأنه أن يحرم المراكز الكبرى مجموعات واسعة من الكتب.

ولا يفوتنا أن مثل هذه العربات لا يمكن أن تقوم مقام مكتبة فرعية (تفتح أبوابها طوال النهار أو بعضه) ولها بناء يتسع لرصيد من الكتب يتراوح عدده بين ١٥٠٠، ٢٠٠٠ مؤلف أو أكثر (مما يحقق رغبات ألف من القراء يعيشون في محيط المكتبة)، على أنها قد تحل مكان "مراكز" محلية لا يتجاوز رصيد كل منها ٢٠٠ أو ٣٠٠ كتاب، ولا تفتح أبوابها إلا بعض الوقت كل أسبوع. ويقوم بالخدمة فيها موظفون متطوعون تنقصهم الخبرة المهنية (وهذا أقصى ما يمكن أن نزود به هذه الجهات الصغرى).

ولعربة المكتبات الريفية المزايا التالية:

أ- إنها تحمل أضعاف ما يمكن أن يسعه مركز صغير، وأهم من هذا إنها توفر عرضاً لائقاً للكتب "غير القصصية" مما يتيح تزويد الجمهور بكتب قيمة مفيدة.

ب- إنها تضم، إلى جانب الكتب، موظفين مختصين، وفي ذلك فائدة قصوى، فهؤلاء يساعدون القراء على معرفة ما يلزمهم من كتب (ويمكن أن نجزم بأن أكثر الناس ممن تقوم "العربات" على خدمهم يفتقرون إلى خبرة خاصة بالكتب والمكتبات). وإلى هذا فإن وجود هؤلاء الموظفين يمها للاتصال بين المركز الإداري وجمهور القراء، حتى إذا ما أبدى أحد القراء رغبة في الحصول على كتاب ما، أمكن موافاته به مباشرة عن طريق البريد مثلا، أو لدى عودة العربة إلى المنطقة.

ج- إنها تسهل إلى حاء ما، الوصول إلى كتب "المراجع"، فإن المرء في المدينة الكبيرة، يستطيع أن يتصل شخصياً أو بطريق "التليفون" بقسم "المراجع" للحصول على ما يحتاج إليه من معلومات. وهناك أيضاً قسم المعلومات وهو يضم طائفة من المراجع وعدداً كافياً من الموظفين يؤدون للجماعات خدمات طائلة. وبالمثل يستحق سكان المدن الصغيرة والأرياف، أن نهيئ لهم الحصول على ما يطلبونه من معلومات، وذلك أولاً، بأن تحتوي العربية على رف خاص بالمراجع تفيد القارئ في بعض الأمور البسيطة. وثانية، أن يستطيع أمين المكتبة -في أثناء جولته مع العربة- أن يكون فكرة جلية عن رغبات القراء مما لا يقوى هؤلاء دائما على إيضاحه عن طريق المراسلة، وأن يحمل المركز الإداري على إجابتهم إلى رغباتهم أو على موافاتهم بالمراجع المطلوبة.

د- إنها توفر خدمة منتظمة طيلة العام، إلا أن يحول الطقس الردى دون

اجتياز الطريق. وتتضح أهمية هذه الخدمات في المناطق التي تقتصر فيها "المراكز" على المدارس – وهذه بالطبع تغلق أبوابها فترات طويلة بسبب العطلات المدرسية.

هـ- إنها تتيح لقراء قد لا تتوفر لهم خدمات "المركز، ألا يحرموا فائدة القراءة، كما هي الحال -على الأخص- في منطقة تقع فيها أغلب "المراكز" في مباني المدارس، فهذه لا تفتح أبوابها عادة إلا عند انتهاء اليوم الدراسي، حيث يكون معظم الرجال عاكفين على أعمالهم، ومعظم النساء منهمكات في إعداد وجبة العشاء. وقد دلت التجربة على أن الراشدين في المناطق التي لا تستخدم فيها "العربات" يضطرون إلى الاكتفاء بما يحمله إليهم أبناؤهم من كتب. ولا يحقق هذا الحل غاية منشودة، بل إننا لنتساءل كيف تتاح القراءة للآباء مني انقطع أبناؤهم عن الدرس؟

ويتضح من هذا كله أن فائدة "العربات" تنتشر على جمهور غفير لا يستطيع أن يحصل بدونها على الكتب.

وأشد ما يؤخذ على عربة المكتبة الريفية، أنها لا تستطيع عادة أن تزور الجهات جميعا في أنسب الأوقات، إذ عليها أن تتقيد في زيارتها بمواعيد منتظمة، وإلا اختلط على القراء موعد مرورها. ولما كانت مواعيد العربة تتأثر، بالطبع، بعوامل منها الجغرافي ومنها ما يتعلق بمواعيد عمل الموظفين، وهذه دائمة ضيقة محددة، فغالباً ما تمر العربة في أوقات وجود السكان في أماكن أعمالهم، بعيدين عن منازلهم. ولكم يتعذر على العربة أن

تمر في الضحى بالأماكن جميعاً بعد أن ينتهي هؤلاء من أعمالهم، أو أن تقتصر في زيارتها على يوم السوق في القرية. على أن هذا النقص هو في الواقع أقل خطورة مما يبدو للوهلة الأولى، فإذا توقفت العربة مثلا أمام منازل خاصة أو مزارع أو معامل، فإن في وقوفها ما يجذب نحوها كل من يستطيع مغادرة عمله بعض اللحظات .. وقد يتعذر ذلك على البعض، فيكلفون بعض رفاقهم أو أنسبائهم باستعارة بعض الكتب وفق رغباتهم.

وأما نفقات هذا النوع من المكتبات فتتجاوز أضعاف نفقات "مركز" يزود "بصناديق من الكتب" ذلك لأن العربة تزود القراء بمجموعات منتخبة "قيمة" من الكتب لها ثمنها، شأن كل شيء قيم. ولقد دلت التجربة على أن عددا وفيرة من أمناء المكتبات قد واجهوا -الخطأ من حكوماتهم- صعوبات مالية جسيمة، باءت عليهم بالفشل، وكان الفشل محتوماً ..

ويجدر بالقراء أن ينتهزوا مرور العربة فيتزودوا من الكتب بعدد يكفيهم حتى عودة العربة مرة تالية. على أن هذا العدد لا يتوقف على استعداد هؤلاء للقراءة فحسب، بل على عدد الكتب التي تتداولها أسرة أو حلقة من الرفاق.

ومن الواجب أن يتكرر مرور العربة في فترات متقاربة. ولقد جرت العادة أن تمر العربة مرتين كل شهر في المناطق المتلاصقة، على أن العوامل الجغرافية، وعدد الجهات التي يمكن للعربة أن تزورها في يوم واحد أو أسبوع واحد، وفترات الوقت التي يستغرقها تنقل العربة من جهة إلى أخرى – كل هذه تلعب بطبيعة الحال دورا هاما.

وهناك مناطق ريفية تزدحم بالسكان، ولا تبعد فيها المدينة عن جهات أخرى تزورها العربة، فيمكن أن تؤدى لها العربة زيارات يومية، على أن هذا الوضع نادر الوجود. ذلك أن رحلات العربة تقتضي عادة زمنا طويلا، كما هي الحال مثلا في منطقة تتقارب فيها مراكز السكني، إذ تستغرق العربة في كل رحلة إليها ستة أسابيع، ويقضي خلالها أمين المكتبة (وهو السائق أيضا) لياليه في العربة أو لدى صديق في مكان تقف عنده العربة. ومن ثم يحسن أن يصحب الأمين شخص آخر، فالسفر طويل شاق، إلا إذا دعا هذا إلى نفقات لا تتناسب وعدد محدود من القراء في منطقة أو غيرها. على أننا لا ننكر الفائدة من صحبة هذا الآخر، فهو خير معين لأمين المكتبة حين تقف العربة أو في أثناء رحيلها ... إلخ ...

ولا يفوتنا شيء جوهري آخر، هو أن مجموعة الكتب تتعرض هي الأخرى "للتعب"؛ ففي كل مرة تقف فيها العربة قد يجئ القراء بكتب تتطلب بعض الترميم، أو كتب من مجموعة قديمة لم تعد تثير اهتمامهم. وسرعان ما تنفد الكتب الشيقة، ويأتي آخر النهار فلا يجد القراء مجالاً واسعاً للاختيار. ومن ثم يجدر بالمركز الإداري، لدى رجوع العربة، أن يعيد النظر في مجموعة الكتب، ولكم يحسن –توفيراً للوقت– أن نعمل من قبل على تهيئة مجموعة أخرى بديلة، ولقد يضطر أمين المكتبة إلى بعض الوقت للبحث عن كتب طلب إليه أن يحملها معه في زيارته التالية (إلا إذا كان قد أفاد بها المركز الإداري سلفة لكي يعد هذه الكتب له، على أننا لا نفضل الأخذ بهذا الإجراء، فإن أمين المكتبة وحده يستطيع أن يقف على رغبات القراء).

ومن مساوئ الرحلات الطويلة أيضاً أنها تحمل على إعارة القراء كتباً تكفيهم حتى عودة العربة مرة تالية، فما تلبث مجموعة كبرى من الكتب أن تظل "سجينة" بين أيديهم.

وقد يطول غياب العربة عن المركز الإداري، فيوجب هذا أن ترسل إليها الكتب إلى محطات قيام القطار أو أن ترسل صناديق من الكتب إلى أماكن أخرى تمر بها العربة، وعندما يتسلم أمين المكتبة هذه المجموعات الجديدة، يعيد إلى المركز الإداري كمية معادلة من الكتب من مجموعته القديمة. وإنه لمن الإسراف الشديد أن نغدق الكثير في سبل التوزيع، دون أن يقوم التوزيع على مجموعة ممتازة من الكتب.

خطوط سير العربة:

إن التجربة وحدها تدلنا على عدد ونوع العربات التي يجب استعمالها، كما تدلنا على أنسب الأماكن لمرورها. على أننا نستطيع أن نتحاشى التجارب العابثة بأن تمعن النظر في تفاصيل خطط الرحلات، أو بأن نقوم من قبل برحلات استكشافية، كما نستطيع أن نهتدي بخريطة مفصلة تحدد عليها، كافة الطرق، التي يسهل على العربات اتباعها، وأن نختار منها أقصر طريق تمر بأكبر عدد من الجهات. ويحسن القيام –ما أمكن– برحلات مستقلة تستغرق يوما أو يومين، لتنظيم الخدمات بشأن الجهات المجاورة للمركز، حتى يتمكن السائقون من استئناف رحلاتهم البعيدة، والانتهاء منها دون توقف خلال يوم واحد.

ويحسن بالمثل القيام بهذه الرحلات المستقلة إلى الجهات النائية عن

الطرق العامة، والتي يصعب الوصول إليها، على أن تكون هناك رحلات أخرى خاصة بالجهات الواقعة على هذه الطرق. وتقوم خدمات العربات، في أول عهدها، على مراحل متتابعة. وهنا يؤكد المؤلف -كما يفعل دائماً لدى تناوله مظهراً جديداً من مظاهر نمو المكتبات- أن من العبث أن نقوم بعمل يتجاوز طاقة مواردنا. ولا شيء أدعى إلى النجاح من النجاح، إذ يجدر بالعربات في أول عهدها - بغض النظر عما تؤديه من جليل الخدمات - أن تحقق الغاية من استخدامها، وأن تمدنا بعناصر نعمل بمقتضاها على إنماء هذا النظام. ومن ثم تحسن في بادئ الأمر تجربة العربات في مناطق مختلفة، إذ أن في قصر تجربتها على مناطق سهلة أو صعبة ما يسفر عن ضلال في تقدير النفقات.

عربة "العرض":

هي عربة معدة أصلا لعرض مجموعات من الكتب تتيح للمراكز والفروع الصغرى اختيار ما تشاء من كتب. ولهذا النوع من العربات استخدام محدود. على أن بعض أمناء مكتبات المقاطعات يرون أن مجموعة يقوم المركز الإداري باختيارها أفضل من مجموعة يهيئها أمين "مركز" ما، يفتقر دائماً إلى وقت كاف، ويميل إلى اختيار الكتب "المشهورة" دون أن يعني يكتب أقل من تلك ذيوعاً، والوسط العدل أن يقوم المركز الإداري باختيار معظم المجموعة على أن يعني أمين "المركز" باختيار نسبة من الكتب تتراوح بين عشرة وعشرين في الماية من المجموعة. وقد جرت العادة على الجمع بين عربة "العرض" وعربة "المكتبة الريفية"، وننوه هنا بأن الأخيرة لم يقصد بها أصلاً أن تقوم مكان "مركز" ما، بل كثيراً ما تفيد في القيام

بخدمات إضافية. وقد ألف البعض طلب الكتب من المركز فهو في نظرهم يحقق الكثير من رغباتهم، بينما لا يستعينون بالعربة إلا بين الحين والحين. وهناك قراء يرغبون في اختيار الكتب من مجموعة واسعة منتخبة، فيفضلون العربة على المركز، كما يستطيع أمين مكتبة المركز أن ينهز زيارة العربة فيجدد من رصيد كتبه، على أنه يجب أن يستمر بقاء العربة زمنا كافية لكي يتمكن الأمين من استعراض مجموعات الكتب، دون أن تعوقه جمهرة القراء.

ويحملنا هذا التنويه بالمركز وما يقوم به من مبادلات للكتب (سواء استخدمت في نقلها العربة أو صناديق الكتب على ذكر طريقتين للتبادل "ا" مبادلة المجموعة بأكملها دفعة واحدة. "ب" المبادلة الجزئية. وإننا لنفضل الأخذ بالطريقة الثانية، وقد يؤخذ أحيانا بالطريقة الأولى، وذلك

لأنها تتطلب إجراءات إدارية أقل مما تتطلبه الأولى. ولكنها تقضي بإعادة المجموعة دفعة واحدة فيحرم بهذا القراء من الكتب طيلة أيام بل أسابيع، ومن ثم يحسن ألا يؤخذ بها إلا لدى الضرورة القصوى.

عربة التوزيع:

لا حاجة بنا إلى ذكر الكثير عن وظيفة عربة التوزيع. على أن التجربة قد دلت على أنه يحسن أن تستقل هذه العربة بوسائل النقل الخاصة بها، فلا تتقيد المكتبة بعربات تستأجرها أو بوسائل أخرى كالسيارات والسكك الحديدية، إلا إذا حالت دون ذلك صعوبة في المواصلات أو بعد في المسافات، أما العربات المستأجرة فليست سبيلا مضمونة، إلى جانب ما

تتطلبه من نفقات باهظة، وعناية فائقة في رزم الكتب دون أن تضمن وصول الكتب بطريق مباشرة. ومن ثم يحسن أن يقود العربة موظف من المكتبة يستهويه هذا العمل، وفي ذلك أيضا فائدة جلية، إذ يتاح الاتصال بين أمناء المكتبات في المراكز المحلية. ويجدر بنا أن نذكر لدى تقرير حجم عربة التوزيع أن وزن ١٥٠٠ كتاب يبلغ حوالي ١٠١٦ كيلو جراماً، وأن العربة التي لها حمولة ٥٠٠ كيلو جرام لا تسع أكثر من ٥٠٠ كتاب، مما لا يبرر استخدامها إلا المسافات قصيرة أو في طرق شاقة. وأما العربة التي تتراوح حمولتها بين ١٢٦٦ و١٥١٦ كيلو جراماً فيمكنها أن تحمل مقداراً وفيراً من الكتب، دون نظر إلى ظروف الطريق. وينبغي أن تكون أبواب عربة التوزيع في المؤخرة منها، على أن تنشئ لدى فتحها في مستوى أفقي، فذلك يقي العربة احتكاك السيارات الأخرى، ولا يجعلها تسد جانب الطريق، كما يمهد لها أن تقف إلى جانب طريق منحدرة.

عربات المكتبة الريفية:

يتوقف نجاح خدمات المكتبة الريفية المتنقلة على اختيار نموذج عرباتها، وطريقة تجهيزها. وقد يحسن -إن أمكن- أن نختار لهذه العربة قاعدة تماثل قاعدة عربة الركاب (لا عربة النقل)، فهي بذلك توفر سبل الراحة الأمين المكتبة والسائق، بل وتقي الكتب من الانزلاق من فوق رفوفها سيما إذا سلكت العربة طريقة رديئة. ولهذه العوامل ينبغي أن تتوفر في عربة المكتبة الريفية الشروط التالية:

قاعدة العربة:

أ- يجب أن تحدد قاعدة العجلات (المسافة بين مركزي العجلات الأمامية والخلفية) طول الهيكل فلا يرتفع هذا الهيكل إلى أكثر من نصف طول قاعدة العجلات. ونوصي باستخدام قاعدة عجلات يتراوح طولها بين ١٣ قدماً، و١٥ قدماً وست بوصات.

ب- ينبغي أن تهيئ العربة بدائرة تحويل صغيرة.

ج- يجب أن يكون مكان السائق إلى جانب المحرك لا خلفه (على مثال السيارات العامة في لندن) فذلك يزيد من حجم الهيكل.

د- يفضل استخدام قاعدة مهيأة بمضخة ميكانيكية لنفخ العجلات وبروافع آلية.

هـ- يجب أن تراعي -في المنطقة التي ستعمل العربية فيها- كيفية الحصول على قطع الغيار، وإمكان القيام بالإصلاحات الطفيفة الطارئة، مما يمكن أن يتوفر في هذه المنطقة. ولنعلم أن للعربات خططاً للسير والمواعيد، ينبغي مراعاة الدقة في تنفيذها، بحيث يجب العمل -ما أمكن- على تلافي كل سبب يؤخر موعدها، أو يعرقل سيرها.

هيكل العربة:

هناك نموذجان متمايزان:

أ- نموذج برفوف "داخلية" (داخل العربة)، يدخلها المستعيرون الاختيار ما يلزمهم من الكتب.

ب-نموذج برفوف "خارجية" (خارج العربة) مغطاة بمصاريع ترفع لدى استخدام الرفوف فيقف إلى جانبها القراء.

ويستخدم النموذج الأول دون غيره في المكتبات البريطانية، وتفضل بعض المكتبات الأمريكية استخدام النموذج الثاني، فهو ولا ريب يسمح لعدد كثير من القراء أن يستخدموا العربة في آن واحد.

على أنه يفضل استخدام النموذج الأول، إذ لا يضمن المرء اعتدال الطقس دوامة في أي بلد في العالم، ولكي يحسن بالتالي أن يستطيع المرء دخول العربة في لحظات المطر أو برودة الجو. وإلى هذا، فإن هذا النموذج يمهد لعرض كمية كبيرة من الكتب.

وهناك نماذج أخرى تتألف من رفوف داخلية وخارجية معا. (انظر الملحق في آخر هذه الرسالة، لاستيضاح تفاصيل هذه النماذج، ونماذج العربات ذات الرفوف الداخلية).

وتتعلق الملاحظات التالية بنموذج العربة ذات الرفوف الداخلية:

أ- يجب أن يكون مدخل العربة من الجانب الأيسر لا من الخلف، تحاشيا لسقوط القراء -وعلى الأخص الأطفال- لدى نزولهم، تحت عجلات العربات العابرة. ويحسن استخدام باب منزلق، فهو يمهد للعربة أن تقف في طريق منحدرة، هذا إلى سهولة استخدامه في حالة هبوب الريح.

ب- ينبغي أن نهيئ في العربة مكتبة صغيرة لأمين المكتبة يستطيع أن يضع عليه الكتب، وأن يكون بالمكتب أدراج، وفي أسفله دواليب، على أن

يراعي أن يكون المكتب خلف مكان قيادة العربة، ويمكن أن نستخدم أيضا حاملا مثبتة على عجلات، يجذبه السائق إليه عند وقوف العربة، فيأخذ الكتب من فوقه أو يضعها عليه، وعندما تسير العربة من جديد، يدفع السائق بهذا الحامل إلى داخل العربة.

ج- ويختلف ارتفاع الرفوف بحسب حجم الكتب التي توضع عليها - فهناك الكتب القصصية وهناك المؤلفات الأخرى "غير القصص". ويراعى الارتفاع الخاص بالكتب التي يزيد حجمها عن المستوى المعتاد. ويحسب هذا الارتفاع وفق كل بلد وحسب أحجام الكتب المستخدمة عادة فيه: في بريطانيا يبلغ ارتفاع الرفوف الخاصة بالقصص ٨ بوصات والرفوف الخاصة بالمؤلفات (غير القصص) ١١ بوصة. ويراعى أن تكون الرفوف مائلة إلى الخلف حتى لا تسقط الكتب من فوقها، على أن يرتفع مقدم الرف عن مؤخره، بمقدار بوصة ونصف، وعلى أن تكون قاعدة الرف مائلة بنفس الزاوية، وإلا تمزقت أركان الكتب. ويحسن استخدام رفوف جيدة من الخشب الدقيق فهي أفضل من رفوف معدنية ثقيلة تشغل مكاناً كبيراً.

د- يجب أن تكون الإضاءة كافية سواء أكانت طبيعية أم صناعية. وكذلك يجب أن تتوفر وسائل التهوية. ولما كانت رفوف الكتب تشغل معظم جوانب العربة، فيحسن أن تهيأ العربة بسقوف من ألواح منفصلة تسمح باستقبال الضوء والهواء، أو بسقوف مهيأة بنوافذ زجاجية صغيرة، على أن يراعي إمكان فتح هذه النوافذ أثناء سير العربة، دون أن تسمح بنفاذ مياه الأمطار إلى داخل العربة.

وأما الإضاءة الصناعية، فيمكن إعدادها عن طريق المولد الكهربائي الخاص بالعربة (أو عن طريق مولد آخر إذا اقتضى الأمر) أو بمصابيح الغاز. وأما إذا استخدمت العربة في مناطق تنار بالكهرباء فيمكن العمل على تهيئة وصلات كهربائية، تصل بين العربة وبين الجهة التي تقف عندها. ولهذا الغرض تجهز العربة بلفافة من السلك يبلغ طولها **١٥** متراً ويمكن أيضاً إدارة المروحة أو "المدفئة" من نفس هذا المصدر الكهربائي إذا كانت طاقته قوية.

هـ- يمكن أن تستخدم طريقة كلايتون للتدفئة (أو أي طريقة أخرى مماثلة) فهي تسحب الماء الساخن من آلة التبريد في المحرك، وتغذي به مولد الحرارة تثبت خلفه مدفأة كهربائية. وهذا النظام يمكن أن يستخدم في بعض العربات بشرط أن يكون ذلك أثناء سيرها. وكذلك يمكن استخدام الغاز في تدفئة العربات، وهناك إلى هذا عربات تزود بمدفأة فحم بطيء الاحتراق.

و- يجب أن تجهز العربة بنفير أو صفارة لها صوت متميز خاص يدرك منه القراء وصول العربة.

ز- وهناك عربات مزودة بكل أسباب الراحة، فهي تقدم مقاعد القراء. على أننا نشك في سلامة هذا النظام، فإن المكان الذي تشغله الرفوف أو يمر به القراء قد لا يسمح بوجود هذه المقاعد.

عربات المكتبة الريفية - نفقاتها:

من المحال أن نقدر المال اللازم لشراء العربات أو القيام بالإصلاحات الجارية، فذلك كله يعتمد على الظروف المحلية (الضرائب على شراء العربات ضرائب المرور، ثمن البترول، رسوم التأمين، الأجور إلخ ...)

ويجب بطبيعة الحال إدخال هذا البند الأخير (نفقات الكتب) ضمن التكاليف الإجمالية التي تتطلبها خدمات كل مكتبة ريفية متنقلة. ذلك أن العربة "تستخدم" عدداً وافياً من الكتب يتناسب وسعة المنطقة التي تزورها،

كما تتناسب والفترات التي تفصل بين كل زيارة وأخرى. ونذكر على سبيل المثال أن العربة التي تقوم على خدمات منطقة معتدلة (من حيث عدد السكان) بحيث تزورها مرة كل أسبوعين، على أن تقوم أيضاً بعدد من الزيارات المستقلة (تؤديها العربة في يوم واحد)، إنما تتطلب عدداً من الكتب يبلغ نحو عشرة آلاف كتاب، تشمل كتبا بين أيدي القراء، وكتبة تكون رصيد العربة، وكتبا احتياطية لتجديد الرصيد الأصلي، وكتبا تستبعد مؤقتة لإصلاحها أو تجليدها ... إلخ .

الفصل السابع

خدمات المكتبات للأفراد المنعزلين

لكي تتم في أغلب المناطق خدمات المكتبات الفرعية، والمركز والمكتبة المتنقلة، ينبغي الأخذ بأحد المطلبين التاليين لتزويد الأفراد المنعزلين بالكتب:

أ- خدمات خاصة تقوم على توفير الكتب القراء لا تصل إليهم الخدمات المعتادة، أو لا يتهيأ لهم الانتفاع دائماً بها.

ب- خدمات خاصة تقوم على توفير الكتب القراء لهم رغبات خاصة لا يحققها لهم رصيد الكتب في مكتبهم.

وليس بين المطلبين تناقض.

خدمات المكتبات للأفراد المنعزلين:

نعني أول ما نعني بهؤلاء الأفراد المنعزلين أولئك الذين يقطنون المزارع النائية، والجزر والأقطار الجبلية، أو أولئك الذين يقيمون في خيام قرب المناجم وورشات البناء، أو يعيشون في المنائر. ولكي نزود هؤلاء جميعا بالكتب، يجب أن نستعين بمختلف سبل المواصلات والنقل، فيرسل بالكتب أنى ذهبت البواخر والطائرات. ولا نعني هنا بوسائل المواصلات في ذاتها، وإنما بالطرق التي يمكن أن نقف بها على رغبات هؤلاء المنعزلين من

القراء، ولهذه المشكلة وجهان:

أولها: إن الإدارة التي تتولى إرسال الكتب ينبغي أن تستوضح رغبات القراء..

والثاني: إن بعد هؤلاء عن المكتبات وعالم الكتب، لا يتيح لهم معرفة ما يمكن للمكتبات أن تمدهم به. وقد يشق على أمين المكتبة أن يتأكد من أن هؤلاء القراء يعلمون بوجود مكتبات تقدم لهم خدماتها. ويبدو لنا أن أجدى نهج في مثل هذه الحال، أن يطوف بالمنطقة موظف من هيئة المكتبات ليتصل بأكبر عدد من سكانها، وأن يتحدث إلى هؤلاء عن وظيفة المكتبات. وإمكانياتها، وأن يتبين رغباتهم وميولهم ومستواهم العقلي. ويظل هذا النهج مثالاً في أغلب المناطق، إلا أن أفضل الحلول بعدئذ هو أن تزود المناطق بالدوريات المنتظمة وقوائم الكتب والنشرات. فالولاية الكبيرة التي تقوم على خدمات إقليم واسع قفر قليل السكان تستعين مثلا، في تزويد هذا الإقليم بالكتب، بفهرس مطبوع يمثل رصيداً من المؤلفات يبلغ عددها نحو ثلاثة أو أربعة آلاف مؤلف، يختار منها القراء ما يشاءون. وكلا أعاد هؤلاء إلى المكتبة مجموعة من تلك المؤلفات أرفقوا بها قائمة توضح ما يرغبون في تسلمه بعد ذلك.

ولما كان من شأن هذا النهج أن يحرم القراء مطالعة الكتب بضعة أيام على الأقل، فيحسن البدء بإرسال الطلبات عن طريق البريد، حتى تصل الكتب المطلوبة بمجرد إعادة المجموعة القديمة إلى المكتبة. وينبغي أن يلحق

بالفهرس كل جديد يظهر من الكتب. ولما كانت هذه الفهارس لا تورد تفصيلا عن كل كتاب، فيحسن أن تصحبها لوائح موجزة تتضمن تحليلا لبعض المؤلفات وعرضة لأهم الكتب الجديدة. وعلى هذا النحو يقوم اختيار القراء على أساس صحيح، سيما إذا قام قسم المكتبات الريفية – على مثال الولاية– بمراسلة مئات من القراء، حتى يعلم، إلى جانب رغباتهم في قراءة الكتب واختيارها، أحوال عائلاتهم وبيوتهم وأعمالهم. وخطأ أن نزعم أن هذه الأمور تتجاوز عمل أمناء المكتبات، فهي إنما تكسبهم معرفة بالناس وودا لهم، وما نحسب المكتبات بغير ذلك تستوي على أساس قويم، بل إن في ذلك لما يحمل سكان الأرياف النائية على الشعور بأن حكوماتهم البعيدة لم تغفلهم وأنها تقيم لهم حسابا في الاقتصاد القومي.

ويجب أن تتحمل الهيئة التي تتولى توريد الكتب جميع نفقات البريد والنقل، كيلا تقع هذه النفقات على عاتق القارئ المنعزل، وذلك لسببين:

أ- ليس من الإنصاف أن يتكبد هذا القارئ نفقات قد تفوق كثيرا ما يتكبده القاطنون في جوار المكتبات.

ب- إن في إلزام القراء بنفقات البريد والنقل، ما يصرفهم عن الإفادة من خدمات المكتبات الفائدة التي يريدون.

على أنه مهما يكن شكل النهج المقرر، فهو يضطر الموظفين إلى إضاعة وقتهم في الذهاب آلاف المرات إلى دوائر البريد الإرسال الطرود وسداد نفقاته وإعادة نقود قد تكبدها القراء في إرسال خطاباتهم. ومن ثم تقضي الأسباب الاقتصادية وغيرها من الأسباب بأن تنشئ البلاد نظاما

يتيح تبادل الكتب بين المكتبات والقراء، دون أن يخضع التبادل الرسوم معينة، أو على أن تكون هذه الرسوم طفيفة. ولا يتطلب هذا الإعفاء من رسوم البريد –في البلاد التي تساهم الدولة فيها في نفقات المكتبات– سوى تعديل في قيد الحسابات، فيحول دفع المبالغ من صندوق إلى آخر، هذا إلى ما ينتج عن هذا الإعفاء من اقتصاد.

وهناك أساليب عدة لتوفير الخدمات لأولئك الذين يؤمون الفروع والمراكز دون أن يجدوا في رصيدها المحلى ما يحتاجون إليه من الكتب، فمثلا يمكن أن ترسل الكتب المطلوبة إلى الفروع المحلية مباشرة، أو أن يبعث بها في عربة القرية ... إلخ. ويمكن بالمثل أن ترسل بالبريد إذا اقتضى الأمر ذلك، وإذا لم يشأ القراء انتظار موعد تغيير الكتب أو موعد زيارة العربة مرة جديدة. على أن هناك قراء يتعذر عليهم الوصول إلى مركز كبير فيضطرون إلى الاكتفاء بمركز صغير، بحيث يحسن أن ترسل الكتب عن طريق البريد مباشرة إلى منازلهم لا إلى أماكن المكتبات.

طلبات القراء الخاصة:

ويؤدي بنا هذا البحث إلى موضوع آخر أوسع مدى، فلا نتساءل عن السبيل إلى إيصال الكتب إلى القراء، بل نتساءل من أين تأتي بهذه الكتب؟ أو بعبارة أخرى نتساءل كيف ننظم المكتبة في أي منطقة أو ولاية أو دولة، بحيث يتهيأ للقارئ، أني كان، أن يحصل على ما يحتاج إليه من كتب مهما يكن موضوعها فنية أو خاصة، ولهذا النظام مراحل مختلفة:

أولا: قد يجد القارئ، منعزلا كان أو من رواد المراكز والفروع الثانوية،

ما يشاء من كتب لدى المخازن المحلية التي تزود تلك المراكز والفروع، ولذا ينبغي –كما أوردنا من قبل– ألا تستقل هذه المكتبات الصغيرة بالعمل، فهي لا تحتوي من مجموعات الكتب ما يحقق الكثير من طلبات خاصة لدى القراء. ولذا فيحسن دائما أن تنشأ شبكات واسعة تشمل المدن المتقاربة في المقاطعة شبكات إقليمية.

وإذا وجدت أجهزة واسعة تنتشر على مقاطعة بأكملها، فإن مركزها الإداري يضم ما يمكن أن نطلق عليه: "مكتبات الطلبة" (إذ لا نجد تعبيراً أصلح لذلك)، ويعتبر مخزنا هاما للكتب، فقد يحتوي على مؤلفات فنية لا يمكن أن ندرجها ضمن ما تضمه الفروع من مجموعات، أو قد يشمل كتبا في التربية والعلم ومناهج البحث والاقتصاد وغير ذلك مما قد يلزم بعض القراء المنعزلين أو بعض رواد المراكز، ويجب أن تضم "مكتبات الطلبة" نسختين من هذه الكتب، ففي ذلك اقتصاد في النفقات والوقت، إذ يمهد هذا إلى الحصول على الكتب مباشرة دون داع إلى طلبها من المخزن الفرعي، وإن كان ذلك ممكنة، بل إنه بالفعل يتم أغلب الأحايين، ذلك أن المركز الإداري في المقاطعة يحتفظ دائما بقائمة بالكتب (غير القصصية) – أو على الأقل بأقل الكتب تداولا – مما تحتويه الفروع في أي وقت من الأوقات. ومن ثم يمكن الرجوع إلى هذه الفروع وتكليفها بإرسال الكتب المطلوبة أو بحفظها حتى يحين وقت طلبها. (وهذا التدبير يسير إلا أنه بطيء إذ تأخذ إجراءاته من الموظفين وقتاً طويلاً).

ونشير هنا إلى أن أمين المكتبة إذا كان نابهاً، يجب أن يوازن بين ثمن الكتب وعمل الموظفين، فلا يعمد إلى اقتصاد كاذب بأن يقتر في

الأول على حساب الثاني. فمثلا إذا اقتضى استرجاع كتاب من أحد الفروع إنفاق ثلاثة شلنات أو أربعة لدفع أجر العمل والبريد، وإذا اقتضى الأمر أن يتكرر هذا الإجراء في العام مرتين أو ثلاثة فيحسن أن تبادر المكتبة إلى شراء نسخة إضافية من ذلك الكتاب.

وإما فيما يتعلق بالجهاز الذي يشمل مكتبات المدينة معا، فإن محتويات هذه المكتبات (التي تقوم على خدمات سكان المدن والريف على حد سواء) تقوم إلى حد بعيد، مكان "مكتبات الطلبة" في المقاطعة. وفي هذا الإجراء بعض الاقتصاد، فكلما أقبل الناس على استخدام الكتب، تضاءلت قيمة تكاليفها.

وما نحسب أن تنظيم "مكتبات الطلبة" ومخازن الكتب الفنية، أمر عسير، فيكفي في ذلك أن تكون هناك وحدات صغيرة مستقلة –لا هيئات ضخمة موحدة– فتتعاون فيما بينها، وتعمل إحداها على توفير مجموعة من هذه الكتب الخاصة، على أن تضعها هذه الوحدات تحت تصرف الجميع. وأما الأموال اللازمة لذلك فيساهم فيها أولئك جميعا، أو تقدمها لهم إدارة المكتبات في الولاية.

وإلى هذا فيمكن لهذه المكتبات، أن تعد فهرست مشتركة يضم كافة الكتب (غير القصصية) التي تحتويها كل مكتبة، فذلك يتيح عمليات الاستعارة بين المكتبات جميعاً.

وثانيا: مهما تكن أهمية هذه المكتبات المحلية، ومهما يكن شأن تنظيمها، فإنها لا تقوى على تلبية الكثير من طلبات الكتب الخاصة الفنية،

فيقتضى الأمر عندئذ أن تحال هذه الطلبات على مخازن كبرى أكثر اتساعا وتخصصاً. ويمكن للهيئات المناطة بها مكتبات الولاية (وسنتناول موضوعها فيا بعده) أن تنشئ "مكتبات الطلبة"، و أن تنشئ –إذا كانت الولاية واسعة– مراكز إقليمية تقوم بدور الوسيط بين الاثنتين.

ومن شأن هيئات الولايات أيضاً أن تنشئ مكتباً مركزياً يضم كل ما يلزم من الفهارس العامة التي تساعد القراء على تحديد مكان كل كتاب في يرغبون في قراءته. ويستطيع ذلك المكتب المركزي بدوره أن يساعد هيئات أخرى على القيام بهذا العمل ذاته. وهذا النوع من التعاون متوفر في قطر من الأقطار على الأقل، فنجد هذا القطر مقسمة إلى مقاطعات اكل منها مكتب إقليمي. ويضم هذا المكتب فهرساً عاماً بجميع الكتب (غير القصص) مما تحتويه المكتبات العامة وبعض المكتبات الخاصة في تلك المنطقة. وقد لا يفيد هذا النهج أحيانا في الحصول على كتاب ما، فيقتضي الأمر عندئذ أن يحال طلب بالكتاب إلى المكتب المركزي الأهلي، وعندئذ يرجع هذا المكتب إلى:

(أ) إمكانياته الخاصة.

(ب) مكاتب إقليمية أخرى.

(ج) مكتبات متخصصة مساهمة في النظام الإقليمي.

الفصل الثامن

تنظيم مكتبات المقاطعات ومناهجها

رأينا من الضروري أن نستعرض كل أنواع خدمات المكتبة وأن نسلم بأن هناك عددا ضخمة من المكتبات يعتمد على سلطات محلية صغيرة، بل وأن هذا الوضع قد يستمر أيضاً سنين طوالاً. ومع ذلك فقد دلت التجربة، إن كانت، على مزايا النظم الواسعة التي تحصر إدارة المكتبات وتوزيع الكتب في شبكة تصل بين المدينة والريف، والتي توفق بين ضرورة إفادة أكبر عدد من القراء والاضطلاع بالإشراف المحلى والوقوف على حاجات الأفراد جميعاً.

المركز الإداري للمقاطعة:

إن إنشاء مركز إداري المقاطعة ما يقتضي وجود أمكنة للأقسام الآتية:

١- القسم الإداري الذي يختص بمسائل الموظفين والمالية ومشروعات التوسع والمحفوظات إلخ ...

٢- قسم الكتب الواردة والفهرس.

٣- مكتبة للإعارة وتفتح لكل من يستطيع الذهاب إليها من قراء

المناطق المحيطة، دون أن تقتصر على أهل المدينة التي يوجد المركز بها.

٤- قسم للمراجع، ومركز من شأنه أن يجيب على مختلف الأسئلة التي يوجهها القراء في أي مكان من منطقة المكتبة، وأن يمد قراء المكتبة وموظفيها بالمعلومات الخاصة بالمراجع، ولا ينبغي أن يقتصر قسم الوثائق والمعلومات على سكان المدن، فإن قراء الريف أيضا قد يحتاجون إلى قسم صالح للوثائق يوجهون إليه طلبهم مباشرة أو عن طريق الفروع المحلية، ويتلقون منه ردوداً على أسئلتهم أو كتبة تحوى المعلومات المطلوبة، أو مقتطفات من هذه الكتب، أو نسخة فوتوغرافية لبعض فقراتها. ويجب أن يقوم هذا القسم على خدمات السكان المحليين أيضا إلا إذا كان بالمدينة مكتبة للمراجع تقوم هي بنفقاتها. أما إذا لم توجد هذه المكتبة فيحسن الاتفاق على نظام من شأنه أن يتجنب جهودا ومصاريف قد تؤدي إلى نفس الغرض. وتلك حجة قوية تؤيد القول بنظام موحد يربط بين المدينة والريف.

٥ - "مكتبات الطلبة" وقد حددنا فيما سبق الدور الأساسي الذي يلعبه هذا القسم الذي يقع عليه أيضا تنظيم الإعارة بين الفروع وإمداد فصول الراشدين بمجموعات الكتب اللائقة.. إلخ ... وجمع الكتب المعدة لمعارض خاصة وإعارة المؤلفات التي تعالج موضوعات فنية.

مبادلات الكتب جملة:

يحسن الفصل في رفوف المكتبات بين الكتب الموجودة "لمكتبات الطلبة" ومجموعات الكتب المعدة للإعارة جملة.

ويجب أن نحصل على عدد كبير من الكتب حتى يتيسر لنا القيام بالمبادلات بكمية كبيرة. ويجدر بأمناء المكتبة القائمين بهذه الخدمة أن يحاولوا يقدر جهدهم تقسيم العمل على أقسام السنة. ولما كانت الكتب ترد إلى المكتبة وتخرج منها دون توقف فإن ذلك يثير أمامنا المشاكل الآتية:

١- يجب أن يقوم كل اختيار للكتب على أساس صحيح وأن تكون هذه الكتب بحالة مادية جيدة.

٢- يجب الحرص على ألا ترسل إلى المراكز والفروع كتب سبق إرسالها إليها.

٣- يجب الإقلال ما أمكن من تناول الكتب باليد. وأما في حالة إرسال كتب بكمية قليلة فيحسن اتخاذ منهج بسيط هو عبارة عن ترتيب الكتب الواردة من الفروع على مائدة، ثم التحقق من كل كتاب ووضع إشارة تدل على رجوعه؛ على قائمة الكتب الخارجة أو على البطاقات المعدة لذلك، واستخراج الكتب التي تحتاج إلى إصلاح أو التي لم تعد نافعة، ثم إكمال المجموعة بكتب جديدة، ثم وضع كتب تناسب بوجه خاص المركز الجديد الذي ترسل بعدئذ الكتب إليه بعد قيدها في قائمة الكتب الخارجة.

ومن الجلي أن هذا المنهج البسيط لا يمكن تطبيقه إلا إذا كانت هذه المراكز تتلقى نفس العدد من الكتب على التقريب، وفي هذا ما يؤيد القول باختيار مجموعات قياسية، على عكس الرأي القائل بأن يتوقف عدد

الكتب في كل مجموعة على عدد القراء في كل منطقة.

وتتفادى بعض المكتبات إرسال نفس المؤلفات مرتين متتاليتين بأن تعد قائمة بالكتب المرسلة لكل مركز وبأن تقارن هذه القائمة كل إرسال جديد للكتب. ولما كان هذا يقتضي عملا إضافيا كبيرة، فمن الأوفر والأبسط ألا تعبأ بإرسال نفس الكتاب مرتين. وعل أي حال فإن مثل هذا الخطأ لا يحدث إلا في عدد محدود من الكتب، ومن السهل إبداله بعدد آخر عن طريق البريد. ويمكن استخدام أسلوب آخر يقوم على إعداد فئة من مجموعات الكتب، وإرسالها على التوالي لكل مركز. وهذه الطريقة لا بأس منها بشرط أن تستخدم باعتدال إذ يغدو من العسير بعدئذ الاحتفاظ بترتيب المجموعة الأصلي عندما تحتاج بعض الكتب إلى إصلاح.

المبادلات بين الفروع:

تتم المبادلات بين الفروع عادة على دفعات ،وفي هذا أيضاً ما قد يبرر إلى حد ما الالتجاء إلى طريقة "المجموعات" المختلفة.

وليست المبادلة الإجمالية مستحيلة، إنما ينبغي لها وجود فرعين على الأقل يملكان نفس العدد من الكتب على وجه التقريب. وحينما تراد المبادلة بهذه الطريقة يجب أن تحمل الكتب التي يملكها كل فرع علامة مميزة ظاهرة (ورقة داخلية من لون مختلف مثلا) ويكفي قيد إعارة الكتاب من أحد الفروع على بطاقة التاريخ التي تلصق لصقة خفيفة على الغلاف بحيث يسهل فصلها عن الكتاب. وتتم المبادلة على مرحلتين، على أن تمضي فترة كافية بين كل مبادلة وأخرى (لنقل مثلا أربع أو خمس سنوات).

وفي المرحلة الأولى تنقل الكتب من الفرع "ا" إلى الفرع "ب" وتستبدل بطاقة التاريخ القديمة بأخرى جديدة، ويجب بالمثل أن يجرى التبادل بين الفهارس (وتلك إحدى ميزات هذا النظام، إذ أن إكمال الفهارس يحتاج إلى زمن كي تجاري المبادلات التي تتم بين المجموعات).

وفي المرحلة الثانية تعزل الكتب التي كانت يوم المبادلة معارة في الخارج ثم يبعث بها في الوقت المناسب إلى المكتبة الأخرى.

تسجيل الإعارات في المقاطعة:

يجب الإقلال من إجراءات التسجيل إلى حد أدني يحقق النهوض بالعمل، ذلك أن أمين المكتبة إذا اضطر إلى تدوين كل شيء أدى هذا إلى ضياع وقته، ومن ثم يجدر بكل أمين مكتبة على أن يتساءل، كلما احتاج إلى تدوين شيء، عما يحدث إذا أغفل تدوينه. ولهذا الأمر أهميته وأن المؤلف ليعرف بخبرته، إن في المكتبات الناشئة والمكتبات الصغيرة من يميل، لسبب ما، إلى الإكثار من تفاصيل وتعقيدات لا ضرورة لها، أو من يميل إلى البحث عن "ضمانات" تثبت التجربة فيما بعد أن لا قيمة لها، أو من يميل إلى إجراء إحصاءات مفصلة لا يتبين لها نفع. ومن ثم نذكر أنه كلما كانت المكتبة صغيرة أو ناشئة وجب أن يقل الوقت الذي يكرسه الموظفون للأمور الثانوية.

ومع هذا، فإن أمناء مكتبات المقاطعات يتفقون على أنه، إلى جانب الفهارس والمراجع، يجب إعداد القوائم المعينة التي نوردها فيما يلي:

فعلى المركز الإداري للمقاطعة أن يتبين:

(أ) عدد الكتب التي تملكها المكتبات المنتمية إلى المقاطعة.

(ب) عدد الكتب في كل فرع.

(ج) المكتبة التي يوجد بها، في وقت معين، كتاب ما من مجموعة الكتب غير القصصية.

وعلى كل فرع أن يتبين:

(أ) الكتب التي تحتويها مجموعته

(ب) الشخص الذي أعير كتابة ما "خرج" من المكتبة.

ومن ثم ينبغي على المركز الإداري أن يملك بطاقتين (والأفضل أن تكونا من قطع ٧٥ × ١٢٥). وتصنف مجموعة كاملة من هذه البطاقات وفقا للنظام الملائم (ووفقا لقواعد الفهارس المتبعة): حسب اسم المؤلف، أو عنوان الكتاب أو حسب تصنيف منظم. ويذكر في كل بطاقة من هذا الفهرس المكان الذي يوجد فيه، في وقت معين، كل مؤلف من مجموعة المؤلفات غير القصصية. وتوضع البطاقة الثانية داخل الكتاب نفسه عندما يكون الكتاب في المركز. وأما إذا أرسل الكتاب إلى أحد الفروع فتوضع هذه البطاقة بين بطاقات الكتب الأخرى التي يملكها ذلك الفرع.

وحينما يرسل الكتاب إلى الفرع، ترفق به بطاقتان (من قطع ٧٥ × ١٢٥) إحداهما بطاقة المجموعة والأخرى بطاقة الإعارة.

وعندما يصل الكتاب إلى المركز أو إلى الفرع يفصل أمين المكتبة

المحلى البطاقة الأولى ويضعها بين بطاقات الكتب الأخرى التي توجد بهذا المركز، ويعتبر الصندوق الذي يحوي هذه البطاقات قائمة بالكتب الممتلكة. أما البطاقة الأخرى فتبقى داخل الكتاب إلى أن يعار. وحينئذ تفصل عن الكتاب وتضم إلى بطاقة المستعير. وإن أشد الخلافات التي تعترض مهنة أمين المكتبة لهو الخلاف بين هؤلاء القائلين بمناهج مختلفة في الإعارة. ومع هذا فإن المؤلف، وقد درس عدداً طائلاً من النظم، من التسجيل فيا قبل التاريخ إلى التسجيل الفوتوغرافي، ليقترح –دون اغترار– أن تعد بطاقة لكل كتاب وأن تعد تذكرة (أو تذاكر) لكل مستعير، وأن ترفق البطاقة بالتذكرة حين خروج المستعير والكتاب معين من المكتبة، وذلك النظام البسيط هو في نظر المؤلف أفضل النظم في تحقيق كل ما يلزم من إجراء.

موظفو المركز الإداري في المقاطعة:

تتكون هيئة المركز الإداري في مقاطعة ذات فروع عديدة من بعض الفنيين من الموظفين، كالمختصين بالمراجع والمعلومات أو المختصين بالأطفال والمدارس وتعليم البالغين والشباب والمجموعات الموسيقية إلخ ... ويحسن إلى هذا أن يقوم بأعمال الحسابات موظف فني يساعده سكرتير خاص. ويجب أن يسرى هذا أيضا على جميع المكتبات التي لها بعض الأهمية. أما تكليف أمناء مكتبة متخصصين بمثل هذه الأعمال، مما يحدث في معظم الحالات، ففيه تبديد للكفايات بل ويزيد على هذا أن لا يستطيع هؤلاء القيام بمثل هذه الأعمال على أفضل الوجوه. هذا ويقضي كل نظام هام بالالتجاء إلى موظفين غير الأمناء للقيام بأعمال المباني (الإصلاحات

والأبنية الجديدة والإجراءات الخاصة بتهيئة أماكن معينة لأعمال معينة .. إلخ) وكذلك للاهتمام بشؤون السيارات.

ومع ذلك، فإلى جانب هؤلاء الموظفين المتخصصين الذين حصرناهم الآن يحسن العمل على التبادل بين موظفي المركز الإداري وموظفي الفروع البعيدة، فذلك يحقق لكل منهم فهم المشاكل التي تواجه الآخرين. ويجب تجنب المبالغة في المركزية وتحاشي الخطر الذي ينشأ عن ابتعاد كبار موظفي المكتبة عن أعمال تقتضي إشرافهم عليها.

اللامركزية في المقاطعات:

لقد أخذ المسؤولون باللامركزية، في تحقيق النظر الكبيرة للمقاطعات، فأنشئت مراكز إدارية إضافية تحقق حاجات المراكز والفروع الواقعة في المنطقة، وتتلقى من المركز الأكبر مجموعات الكتب المعدة للمبادلات، ويديرها موظفون يوفدهم هذا المركز، ولهذا النظام مزايا عدة، إذ يتيح للموظفين الذين يشغلون درجات عليا أن يعززوا صلتهم بالجمهور، بل يؤدي تطبيقه إلى اقتصاد في النفقات الخاصة بالنقل وموظفي الفروع والمراكز، كما يمهد لبعض الفروع التي تفتح بعض ساعات في الأسبوع أن تستخدم موظفي المركز الإضافي. وهؤلاء الموظفون بوجه عام يقومون بأعمال الإعارة وتقديم المعلومات لسكان المدينة التي يعنون بخدمتها. ولهذا يتمتع هؤلاء السكان بمنتخبات من الكتب لا تتوفر لهم لولا تطبيق هذا النظام.

وغالباً ما تلحق المكتبات المتنقلة في الريف بهذه المراكز الإضافية، على أن شر مساوئ هذا النظام –وإن كانت مزاياه راجحة– أنه يضطر

المراكز إلى اقتناء عدد كبير من الكتب، إذ ينبغي أن يحتفظ كل مركز إضافي باحتياطي من الكتب لتوزيعه. ومن الصعب أيضاً، في نظام كهذا، أن تحدد مكان بعض الكتب التي تطلب من المركز الرئيسي، إذ أن قوائم الكتب المعارة لا توضح إلا وجود الكتب المطلوبة في دائرة مركز إضافي ما، دون أن تشير بالذات إلى الفرع الذي توجد فيه. على أن هذه الإشارة الدقيقة لا توجد إلا في قوائم المراكز الإضافية ولنذكر أنه غالباً ما يطلق على هذه المكتبات اسم المكتبات "الإقليمية"، وعلى هذه النظم اسم النظم "الإقليمية"، فيجدر بالقراء ألا يخلطوا بين هذه وبين "النظم الإقليمية التي تخدم أقاليم واسعة. الأطراف، هي أقسام من ولاية لا من مقاطعة.

النظم الإقليمية:

وأما النظام الإقليمي، بالمعنى الذي نقصده هنا – فيمكن أن يوجد بفضل:

(أ) سلطات المقاطعات أو سلطات أخرى محلية، تتحد لهذا الغرض، وتمثلها هيئة إدارية مركزية.

(ب) "هيئة إقليمية" تقتصر وظيفتها على القيام بشئون المكتبات، أو تخضع للإدارة العامة للإقليم أو للإدارة التي تشرف على أقسام تختص بالمكتبات.

(ج) أو بفضل الولاية إذا كان للولاية بعض السلطة اللامركزية.

(د) على أنه، مهما يكن أصل هذا النظام، فإن طريقة العمل الإدارية في هيئة كهذه لا تختلف اختلافا جوهريا عن طريقة الإدارة في مقاطعة

كبيرة – تشتمل على مركز إداري إضافي وفروع ومراكز، ومكتبات متنقلة إلخ ... وتؤدي نفس الخدمات أو تكاد.

وأما الاختلاف فينصب على الطريقة التي ينظم بها التوزيع. فمعظم الفروع التابعة لهذا النظام فروع صغرى، يبعد الواحد منها عن الآخر، بحيث يدعو هذا إلى الالتجاء غالبا إلى "خدمات مباشرة خاصة" أو إلى خدمات المكتبات المتنقلة. ولقد تتباعد الفترات بين زيارات المكتبات المتنقلة أو بين المبادلات بحيث يجب –والحالة هذه– أن يتوفر لدى القارئ عدد أكبر من الكتب. وهناك بالمثل مساحات شاسعة يصعب إمدادها بالكتب على نحو منتظم خلال السنة، فيقتضى الأمر أحيانا إنشاء مراكز هامة لجماعات قليلة العدد، وتتطلب هذه الحالات من الولاية نفقات طائلة. ولما كانت هذه المساحات شاسعة المدى، فلن تجدها أن تزودها لجان المكتبات بنظم تقتصر عادة على المكتبات المتجاورة (ونعني بهذا تلك اللجان التي تمثل فيها مختلف العناصر المحلية تمثيلاً عادلاً).

ومن ثم يجب الالتجاء إلى موظفي المكتبات وإلى ممثلين ينتخبهم الجمهور لأنهم يستطيعون الإشراف على عمل المركز الإداري أو المراكز الإدارية الإضافية. على أن من الضروري أن تقف الخدمات المحلية على حاجات القراء الذين تتباين، ولا ريب، ظروف معيشتهم وفق طبيعة الإقليم. ويجب كذلك أن تتوفر نسبة كبيرة من الموظفين الذين يحتكون بالجمهور بطبيعة عملهم، على أن يطوف هؤلاء بمختلف أنحاء الإقليم (مع المكتبة المتنقلة مثلاً) وبين أقرب حين وحين.

الفصل التاسع

هيئات الولاية ونظام تعاونها

لقد حددنا في فصل سابق وظائف وتكوين الهيئات التي تشرف عليها الولاية. أما وقد درسنا بعض المشاكل العلمية وخصائص المكتبات المحلية والإقليمية ومكتبات المقاطعات، فنتناول الآن الأعمال التي تقوم بها هيئات الولاية، وخاصة فيما يتعلق بصلاتها بالهيئات المحلية، ونتساءل: أي واجب يقع على عاتق إدارة مكتبات الولاية لدي تعيينها؟

هيئة الموظفين:

أولا: يجدر بهذه الإدارة أن تحرص على أن يكون موظفوها (وخاصة من احتل منهم درجات كبرى) جديرين بالعبء الملتقي عليهم. على أن هذا لا يعني إطلاقا مقارنة أو تمييز بين أمناء مكتبات الولاية وأمناء مكتبات المدن الكبرى أو المقاطعات، ذلك أنه يلزم هذه المكتبات أيضا أن تهتدي إلى أكثر الموظفين جدارة، بل لعل في إدارة مكتبة محلية ما يغرى من أمناء المكتبات أكفأه. ويتيح لهم احتلال درجات تعادل درجات موظفي مكتبات الولاية إن لم تكن أعلى منها. على أن التبعات الملقاة على أمناء مكتبات الولاية عظيمة الخطورة، إذ يقتضي هذا المركز سعة في التفكير والنظر، ونشاطاً، وقدرة على الإدارة لا مثيل لها، بل إنه ليقتضي أشخاصاً وهبوا مقدرة على الاحتفاظ

بعلاقات طيبة مع الأمناء والموظفين الحكوميين، يبذرون في نفوس الآخرين روح العمل، ويسيرون في "الطريق المستقيم" إن حكموا بصوابه، متفادين، مع كل هذا، خلق الاحتكاك أو المعارضة. ويجدر بهم على الأخص أن يبعثوا الأمناء الآخرين على احترامهم احتراما جديرة برجل خبير بمهنته عليم خفاياها، بل وليجدر بهم (إلا في بدء نشأة المكتبات) أن يكونوا قد خبروا المهنة خبرة عملية وافية.

إعانة الولايات للهيئات المحلية:

ثانيا: يجدر بالولاية ألا تشرع في إنشاء مكتبات جديدة إلا بعد اختبار دقيق للظروف التي تحيط بالمكتبات حال تكوينها وتطورها، واستشارة السلطات المحلية والجماعات التي لها صفة التمثيل، والوقوف على الأهداف المنشودة. ويهيأ برنامج التوسع على خطوات، وفقاً لخطط مرنة بحيث يتهيأ لنا، كلما استخدمت شيئا فشيئا، أن ننتفع من خبرة الماضي دون أن نلجأ إلى خطة جديدة. وأما الخطط التي تنقصها هذه المرونة فتحول دون استغلال الإمكانيات التي تتضمنها النظم القومية أو المحلية. وينبغي أن تصحب المرونة دقة كافية حتى يتهيأ لمن يناط بهم تطبيق الخطط أن يكونوا على ثقة من عملهم، وأن يدركوا نوع المساعدة التي تمكنهم نيلها، والمسئوليات التي تلقى عليهم.

وينبغي أن يؤدي تطبيق هذه الخطط إلى تقدم خدمات المكتبة وإلى انتظام سيرها، ولكن بلوغ هذه الغاية يقتضي النظر إلى مصالح السلطات المحلية وسلطات الولاية وإلى مقدرتها. وبعبارة أخرى، يجب على الولاية ألا

تغالي في اعتمادها على المساعدة المالية التي قد تنالها من السلطات المحلية. فمن العبث مثلا إنشاء مكتبة محلية تمنح في البدء إعانة ضخمة ثم تسحب منها هذه الإعانة أو يسحب جزء منها، دون أن يكون بوسع السلطات المحلية أن تقدم لها الفارق والمبلغ الإضافي اللازم للتوسع في خدمات المكتبة. ولا يعني هذا أن نتوقف عن منح إعانات كبيرة، خشية أن يصل الأمر بالسلطات المحلية إلى الاعتماد كليا على السلطة المركزية، أو إلى إهمال الأعباء الملقاة عليها وحدها، إن استمرت الإعانة. ففي الإمكان مثلاً أن يطلب إلى السلطات المحلية أن تعمل شيئاً فشيئاً على زيادة المبلغ الذي تساهم به، حتى تصل إلى مبلغ يمكن أن تنتظم على دفعه كل عام.

هذا وإن منح المكتبات اعتمادات محلية، يعتبر في بعض البلاد، أمراً اختيارياً يتوقف على مشيئة المجلس المحلى. والقانون عامة لا يبيح لأعضاء المجلس أن يفرضوا على من يخلفهم أن يتعهدوا القيام، زمنا طويلا، بأمر من الأمور. وأما الوسيلة الوحيدة لتعويض هذا العجز من جانب السلطات المحلية فهي: "ا" أن ينص في تشريع الولايات على إمكان السياح بعقود طويلة الأجل وعلى وجوب العمل بها؛ أو "ب" (وهذا حل أفضل من نواح عدة) إجبار هذه السلطات على تقديم إعانات كافية منذ البدء، حتى يمكن إنشاء مكتبات صالحة.

وعلى القراء، بعد هذا، أن يطالبوا بحق هذه المكتبات في تسلم المبالغ اللازمة لها. أما عن العامل الآخر وهو افتقار السلطات المحلية إلى وسائل مالية، فيجدر بنا أن نواجه الحقيقة، فلا ينبغي للولاية أن تقدم على شيء ما لم تكن على استعداد لتزويده بالمال إن كان في هذا شرط دوامه وفاعليته. هذا،

وباختصار، يجب أن تكون الولاية على استعداد لسد العجز المحلى كلا اقتضى الأمر ذلك (بشرط أن يكون لهذا ما يبرره) وأن تجهد في أن تحصل من الحكومات على الاعتمادات اللازمة.

لقد تحدثنا حتى الآن عن الإعانات الخاصة "بصيانة المكتبات"، أي الإعانات التي يقصد بها تغطية المصاريف السنوية: للموظفين، وإصلاح المباني، والعناية بالمجموعات .. إلخ .. أما الإعانات التي تتخذ شكل "رأسمال"، فهي أكثر أهمية من الأولى. والحق أنه إذا رضيت الولاية تمنح رأسمال كاف منذ البدء، أمكنها، بعد هذا، أن تكتفي بمساهمة دائمة في المصاريف الخاصة "بصيانة المكتبات"؛ فتتعهد مثلا منح نسبة مئوية من مصاريف المكتبة (وتحدد النسبة المئوية بحسب القدرة المالية المحلية). وبذلك تزداد إعانات السلطات المحلية وسلطات الولاية بقدر ما تتسع خدمات المكتبات. ولنعد القول بأن منح "رأسمال" يعتبر الصورة الأساسية للإعانات، إذ أن امتلاك مبلغ ما منذ البدء يعتبر أمرا ضروريا للعمل دائما على شراء ذخيرة كافية من الكتب. وإلى هذا فهو لازم أيضا لإنشاء الأبنية الخاصة وإعدادها، ثم لشراء المعدات والأدوات والعربات... إلخ .. وكلما اتسع المركز، اقتضى الأمر اعتمادات أخرى؛ ويمكن عندئذ (إن كان المركز كبيرة) تغطية الجزء الأكبر من المصاريف بالإيراد السنوي على أنه يجب دائماً أن نزود المكتبة حال إنشائها بكل ما يلزمها. وسنرى في المستقبل أنه لا يحسن تغطية هذه المصروفات بقرض، لأن الفائدة السنوية قد تغدو تكليف باهظة. وكثيراً ما نجد في مختلف أنحاء العالم سلطات مشرفة على المكتبات، قد أثقلت كاهلها الديون، حتى عجزت عن القيام بشراء الكتب، وهو الغرض الحقيقي من بناء المكتبات.

تزويد المكتبة الكتب:

ثالثا: من البديهي أن النتائج الحاصلة يجب أن تكون معادلة للتضحيات التي تتجشمها الولاية والسلطات المحلية. فتنظيم الإعانات، والتفتيش الإداري، والإشراف، والنصائح التي تسدى إلى أمناء المكتبات أمور لها فائدتها الحلى إلا أن الكتب لا تبرح العنصر الأساسي في كيان المكتبة. وأن قيمة المكتبة المرهونة بنوع الكتب التي تضمها، وإن انتقاء الكتب الأمر عسير. ومن ثم يجب أن تتمتع السلطات المحلية، في هذا المجال، بأكبر حرية ممكنة، ولكم يمقت المؤلف كل إدارة تفرض على القراء نوع الكتب. ومبدأ المؤلف أن من واجب المكتبة العامة أن توفر للقراء أقصى حرية ممكنة، إلى جانب أبلغ حد من التسهيلات ولا يعني هذا أن نترك الكل السلطات المحلية –أو حتى لمعظمها– أن تقوم بنفسها على توفير هذه التسهيلات والحرية للقراء، وهنا نجد أنفسنا بإزاء المشكلة الآتية: إما أن نترك حرية العمل للسلطات المحلية، وقد تهمل القيام بمهمتها، أو أن نفرض المهمة عليها، وقد يمس هذا من كرامتها ويحملها على النفور من المكتبة. وليس لهذه المشكلة من خطورة في المناطق الهامة التي يشرف فيها على المكتبة موظفون أكفاء، وإنما نجد الصعوبة في الجماعات الصغيرة، وإنها لكثيرة العدد. ولهذا، يبدو لنا أن "المنح العينية" التي تكمل المنح المالية، دون أن تلغيها، إنما هي طريقة لها مزايا عدة: فلن أصبح للسلطات حرية التصرف في جزء كاف من المبلغ المخصص لشراء الكتب، إلا أن المكتبة تتلقي مجموعات من الكتب، تزودها بها هيئات الولاية وتختارها لها.

وهناك بلاد تقوم فيها الهيئة المشرفة على المكتبة الأهلية بإعارة بعض

الكتب لكل المكتبات المحلية، عدا المكتبات الهامة منها، ودون أن تنال عن ذلك أجرة. وتستبدل الكتب بين فترات متقاربة، على أنه يراعي في الإعارة أن يتناسب عدد الكتب المعارة إلى المكتبة مع عدد السكان الذين تخدمهم هذه المكتبة، على أن تنال المناطق الصغرى كتب تفوق نسبياً ما تناله المناطق الكبرى. وهناك غرض آخر من الإعارات، فضلا عن أنها تتيح انتشار مؤلفات هامة نافعة: فلين كان أمين المكتبة والقارئ يستطيعان فعلا طلب كتب يرغبان في قراءتها، إلا أن سكان المناطق الصغيرة يجهلون الشيء الكثير عن كل كتاب يتجاوز نطاقهم.

وبعبارة أخرى، ليس بوسع أمناء المكتبات، في هذه الحالة، أن يوفروا جميع الكتب النافعة، لأنهم يفتقرون إلى المعرفة الضرورية بالمراجع. ولهذا، شرعت بعض البلاد في طبع قوائم بالكتب المختارة لتسد بها نقص المكتبات الصغيرة. وعلى الرغم من أن وجود قوائم كهذه أفضل بالطبع من الافتقار التام إلى المعلومات، إلا أن هذا الطريق يوصلنا إلى النتيجة الآتية: إذ يشترك عدد كبير من المكتبات في اختيار قائمة متماثلة من الكتب، فلا يسمح هذا للقراء أن يكونوا فكرة عن المطبوعات في مجموعها. ولذا يجدر بالولاية أن تزود هذه المكتبات بمنتخبات من الكتب تتوفر فيها الكثيرة والتنوع بقدر الإمكان، وأن تضمن طواف هذه الكتب بجميع وحدات المكتبات.

إعارة الموظفين:

إن الهيئة المشرفة على المكتبة الأهلية، التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة تؤدي خدمة إضافية يجدر بالهيئات الأخرى محاكاتها فيها، إذ أنها تعير

السلطات المحلية الموظفين القادرين على تأسيس المكتبات التابعة لها، أو الجديرين بتنظيمها (وإصلاحها). نعم، إن من واجب كل المكتبات أن تضم الأكفاء من الموظفين، غير أننا لا ننكر المزايا الكثيرة التي تجنيها السلطات المحلية من هذا النوع من الإعارة. إذ من المحتمل أن يكون أمين المكتبة، الذي يندبه مركز الولاية الإداري، شخصية نشيطة ذات خبرة واسعة، مما قد لا يتصف به موظفون تختارهم الهيئة المحلية الصغيرة.

أما أمين مكتبة الولاية فيستطيع أن يبث في الأشياء روح النظام، وأن ينهض مشروعات جريئة عملية لا تخطر على بال موظف محلى، بل ولعله لا يستطيع تنفيذها، بينما يستطيع أمين المكتبية في الولاية أن يحقق كل ذلك، إلى جانب ما يجنيه من عون تقدمه له السلطات المحلية. هذا، ويستطيع أمين المكتبة المحلية –عند إعادة تنظيم مكتبة قديمة– أن يستفيد من خبرة أمين مكتبة الولاية، وأن يكتسب بالاحتكاك به أفكاراً لعلها في المستقبل أن تؤدي له نفعاً ...

الخدمات المركزية:

رابعاً، من واجب هيئة الولاية أن تتفادى أداء عمل بعينه مرتين، أو أن تقلل من ذلك إلى الحد الأدنى. وأن هذا ليحدث دائما عندما يستقل الأشخاص الكثيرون في أداء بعض المهام، وكان يمكن، عن طريق مركزي أو تعاوني، أن تؤدي هذه المهام على الوجه الأكمل. وأوضح مثال لهذا هو الفهرس المركزي والتصنيف المركزي، فمن العبث أن تقوم المكتبات بفهرس الكتب الذي يصل إليها، بينما تقع على عاتقها مهام محلية أولى

بعنايتها العاجلة، وبينما يمكن للهيئة المركزية أن تنهض طفرة واحدة بهذا الفهرس. وهناك إلى هذا أمثلة عديدة، كأن يقوم المركز بطبع قوائم الكتب أو أن يقوم بسبل الدعاية أو غير هذا. ومن المفيد أيضا توحيد طرق تناول الكتب، والتزويد بالورق والأجهزة. وإذا استطاعت المكتبات أن تدون الإعارات وتصنفها على نحو واحد، بأن تستخدم نفس النظام فيما يتعلق ببطاقات القراء .. إلخ

فإن هذا ييسر تبادل المجموعات، ويسمح بتركيز شراء البطاقات والأجهزة، مما يؤدي إلى اقتصاد لا بأس به.

أعمال أخرى تقوم بها الولاية:

وما الذي نتوقعه أيضا من هيئات الولاية؟ يجب على الولايات، كما سبق أن أوضحنا، أن تفرض على السلطات المحلية ألا تستخدم من الموظفين إلا من كان منهم كفؤة. ولهذا يجب تحديد الدرجات والشهادات العلمية التي يستلزمها القيام بمهنة أمين المكتبة. ومن واجب الولايات أيضا أن تتحقق من وجود الوسائل الملائمة لتكوين الموظفين وتهيئتهم للشهادات المطلوبة، فتعين المدارس الخاصة الجديرة بإعداد أمناء المكتبات، أو تؤسسها إن لزم الأمر.

وإذا كان في اتساع الولايات (أو الدولة) ما يبرر وجود عدة مدارس الأمناء المكتبات، فمن الأفضل أن تقوم بالتكوين المهني مؤسسات مستقلة عن الولاية: كمدارس ملحقة بالجامعات، أو مدارس ترعاها جمعيات أمناء المكتبات. ويحسن الأخذ بهذا الاقتراح أيضا في حالة وجود مدرسة واحدة فحسب لتكوين أمناء المكتبات. والواقع أن من شأن المدارس التي تنشها

الهيئات الخاصة أن تقوى في أذهان الطلبة روح الاستقلال، إذ أنها تتحرر من التحيز لرأي أو غيره، وذلك ما لا تستطيعه المدرسة الرسمية في الولاية أو الدولة، إذ تعمل هذه الأخيرة دائما على أن تكون الآراء الرسمية هي السائدة. ومع هذا فإن على الولايات أن تتخذ الإجراءات اللازمة لكي توفر للمكتبات عدداً كافياً من الموظفين الصالحين.

وتستطيع مؤسسة الولاية أن تقوم بنشر كتيبات عن التدريب المكتبي، وينبغي أن يكون الأمناء المكتبات في كل ولاية جمعية منظمة فعالة؛ ويفيد من هذا العمل دون شك كل من يهتم بنشر خدمات المكتبات، ولذا فليس ثمة ما يمنع مؤسسة ولاية من أن تمنح هذه الجمعيات إعانات دون أن تتدخل في حريتها في الفكر والعمل.

لقد أشرنا من قبل إلى برامج "العرض"، سيما إذا ساعدت على تطبيقها الولاية، وإعانات الهيئات الاتحادية وإرشادات الخبراء. وإنما تهدف كل هذه البرامج إلى التدليل على القيمة المنشودة من خدمات المكتبات. البرنامج "العرض" وظيفة خاصة، هي أن "يعرض" السلطات المكتبات

كل ما يمكن أن تحققه من تنظيم وحسن إدارة، بل وأن "تعرض" الأمناء المكتبات المناهج السليمة في العمل. وأما القيمة الأساسية لمثل هذا "العرض"، فهي أن يحقق غرضة مزدوجة بأن يتخذ نهج عملا للجهة التي يطبق فيها. فمثلا يجب أن يراعى في تقدير نفقات هذا العرض أن تتحمل الهيئة المحلية الوفاء بنصيبها فيه، وإلا فقد تقول الهيئات المحلية الأخرى: "إن هذا جميل ولكنه يتجاوز طاقتنا". وإلى هذا فلسنا بحاجة إلى الإشارة إلى

وجوب اختيار مناطق "نموذجية"، يطبق فيها هذا "العرض".

التعاون:

لا يمكن أن ينتفع السكان في بلد ما من مكتبة فعالة اقتصادية إن لم تتعاون العناصر العديدة التي تتألف منها هذه المكتبة تعاون وثيقة، وإن لم تشترك جميعها في الموارد والخبرة، بحيث تتفادى أن يتكرر العمل الواحد مرتين. ولقد أسهبنا في شرح مظاهر هذا التعاون، أعني مبادلة الكتب أو إمكان مبادلتها، إلا أن هناك مسائل يجدر بنا أن نقف عندها بعض الشيء.

ولنذكر أولا أن التعاون بين المكتبات لا يقتصر على المساعدة التي تؤديها المكتبات العامة إحداها للأخرى، إذ لابد أن يكون هناك نظام قوي يضم عددا كبيرة من المكتبات الأخرى. ويجب على كل مكتبة أن ترضى رغبات أولئك الذين يقومون بتمويلها، والذين أنشئت المكتبة لتوفر لهم الكتب. ولذا فلا يمكن أن ننتظر من مكتبة جامعية، أو مكتبة معدة لمركز أبحاث، أو مكتبة اختصاصية لهيئة مهنية معينة، أن تهمل واجبها الأساسي، وأن تضطر إلى أن تزود بالكتب الجمهور جميعه عن طريق المكتبة العامة. وعلى أي حال، فمن الممكن الوصول إلى نتائج ذات قيمة دون الإضرار بأحد، بل لعل المكتبات الخاصة أن تجني بعض النفع من هذا التعاون.

ومن العسير أن نضع حداً فاصلاً بين ما يلائم مكتبة متخصصة لا تفتح أبوابها للجمهور، وبين ما يلائم مكتبة عامة كبيرة؛ إذ يجدر بهذه الأخيرة أن توفر للقراء ما لا يستطيعون الحصول عليه بسهولة من الأولى. وأن بعض الأفراد الذين يحرمون دخول المكتبات المتخصصة ليحتاجون من حين لآخر

إلى الرجوع إلى كتاب خاص، بينما يجد عامة الناس مجالاً واسعاً الاختيار ما يشاءون من كتب. وأن الفكرة القائلة بأن المكتبة العامة لا يصح أن توفر لقرائها كتبة متخصصة، لفكرة تحرم هؤلاء مؤلفات قد يحتاجون إليها، بل فكرة تلحق ضررا عاما بالجماعة بأكملها إذ تمنعها من الاستفادة من مثل هذه المؤلفات. وأما التطرف في الرأي الذي يقول بعكس هذا، أي بأن المكتبة العامة ينبغي أن توفر لقرائها كل المؤلفات من كل ضرب، فرأى يؤدي –لو استطعنا تطبيقه– إلى تكرار في أداء عمل بعينه. والوسط العدل هو أن يكون بين المؤسسات المشرفة على المكتبات المتخصصة، تعاون تام بحيث تستطيع إحداها الالتجاء إلى موارد الأخرى، كلما مست الحاجة إلى ذلك، ولذلك فإن منهج "القائمة المشتركة، يجب أن يضم، في هذه الحالة، قوائم المكتبات العامة وقوائم المكتبات الخاصة.

ولكن فلنعد إلى التعاون بين المكتبات العامة نفسها: ذلك أنه لا يكفي أن تعار الكتب من مكتبة إلى أخرى، بل ينبغي أن يستطيع المستعير استخدام بطاقاته في أي مكتبة كانت، إذ أن كل قارئ –أني أقام– قد يحتاج إلى ارتياد عدة مكتبات، إذا كان في هذا ما يناسبه، أو إذا كان بين المكتبات ما يشبع رغبة خاصة لديه. وأما نظام البطاقات التي تؤهل لارتياد مكتبات عديدة، فله مزاياه:

(أ) في المناطق الحضرية التي تقتسمها سلطات مختلفة مسئولة عن إنماء المكتبات، إذ أن الحدود التي تضعها السلطة المحلية لكي تفصل بين المكتبات، إن هي إلا حدود تعسفية لا تعبأ برواح القراء ومجيئهم.

(ب) عندما تشرف على خدمات الضواحي أو المناطق الريفية، هيئات للمكتبات غير الهيئات المشرفة على مكتبات مدينة أو بلدة. (ويجدر بنا أن نلاحظ أن مثل هذه الطرق تحول دون انتفاع الريفيين من مجموعات قد يكون لها مزاياها بالنسبة لهم).

وقد يصبح التعاون بين المكتبات ميسوراً لو اتبعت المناهج الموحدة والطرائق النموذجية (كاستخدام بطاقات للمستعيرين من نفس الشكل والحجم) ويجب أن تملى السلطات العليا نظاماً واحداً، دون أن يكون في ذلك مساس باختصاصات السلطات المحلية التي يجب أن تحتفظ بحرية العمل، إذ أن من شأن التوحيد التعسفي أن يحول دون القيام بتجارب نافعة، وبالتالي أن يعيق النمو والتحسن. ونحن نقترح للوصول إلى توحيد المناهج، أن يتشاور أمناء المكتبات في كل منطقة، في كل ما يتعلق بالمسائل المختلف عليها، بشرط أن تكون هذه المنطقة محدودة المدى، بحيث يستطيعون الاجتماع مرات كثيرة. وهذه الاجتماعات التي ينظمها أمناء المكتبات إنما تؤدي إلى نتائج لا يؤدي إليها تنظيم موحد للطرق الفنية المعروفة. وأن في هذا الما يتيح لأمناء المكتبات أن يعرضوا تجاربهم، وأن يكونوا على علم بالموارد التي يملكها كل منهم، وأن يضعوا الخطط التي تهدف إلى تقسيم العمل وتنظيم الخدمات.

الفصل العاشر

المكتبة وبعض فئات القراء

الأطفال:

لقد سلمنا ضمنا في بحر هذا الكتاب بأن يكون الفئات القراء -دون تمييز في الطبقة الاجتماعية أو في السن- الحق في التمتع بخدمات المكتبات. وما من امرئ ينكر أهمية تربية النشء، إذ يجب أن نثير في الطفل حب القراءة وأن نزوده بمجموعات وفيرة من الكتب تتناسب وسنه. وللعناية بمكتبات الأطفال -دون أن تهمل مكتبات الراشدين- مزايا عملية وعاطفية: نعم، عاطفية، فقد أثبتت التجربة أن الحصول على إعانات المكتبات الأطفال أيسر من الحصول عليها لنشر أنواع عامة من المكتبات.

هذا، ويترتب علينا هنا أن ندرس أفضل الأوضاع لتوفير خدمات المكتبة للأطفال، وهذا يقتضينا أن نشير أولاً إلى أن ذخيرة الكتب اللازمة لعدد من الأطفال، يجب أن تكون أوفر منها لعدد ذاته من الراشدين وذلك لسببين: الأول أن القراء المواظبين أكثر عددا في الأطفال منهم بين الراشدين. والثاني أن الأطفال يقرأون بسرعة أكبر، وأن لديهم وقتاً أوفر، وأنهم "يلتهمون" عددا أكبر من الكتب.

وهناك وضعان لتنظيم قراءة الأطفال، فبعض أمناء المكتبات يرون أن تقدم الكتب للأطفال عن طريق المكتبات المدرسية، والبعض الآخر يفضلون أن يذهب الأطفال والراشدون معا إلى المكتبات العادية. ويرى الأول أن الوضع الذي يدعون إليه ييسر للأطفال دخول المكتبات، إذ أنهم يرتادون المكتبة في نفس الوقت الذي يذهبون فيه إلى المدرسة، ولأن مدرسيهم يستطيعون تشجيعهم، وتوجيههم في القراءة.

وأما الفريق الآخر، فيخشى أن يفرض المدرسون على الأطفال ألا يقرأوا سوى الكتب التي لها قيمة تعليمية، وأن يتدخلوا في اختيار الأطفال للكتب وأن يضيقوا من مجال هذا الاختيار، ثم إنهم يخشون أن ينتهي الطفل إلى اعتبار القراءة نشاطاً مدرسياً، بل وفي رأيهم أن الطفل قد يكف يوما عن القراءة إن اضطر، حتى بلوغه، أن يستمر في الذهاب إلى المدرسة لكي يحصل منها على الكتب. وللرأيين حججهما القوية، على أن الاختيار بينهما، يتوقف، من الناحية العملية، على اعتبارات أخرى وظروف محلية. في المدن الكبرى مثلا يتيسر للأطفال ارتياد "قسم الأطفال" في أقرب الفروع، وأما في المناطق الريفية، فقد تكون المدرسة هي المركز الوحيد الممكن، إذا كان المركز المعد للراشدين أو الفرع المفتوح بعض ساعات في الأسبوع، أو المكتبة "السيارة"، لا تفتح أبوابها في وقت فراغ الأطفال، أو إذا لم تكن هذه المكتبات مزودة بما يكفي حاجات الأطفال والراشدين معاً.

والشيء الهام الوحيد، هو أنه أيا كان المكان الذي يستطيع فيه الأطفال الحصول على الكتب، فإن خدمة الكتب للأطفال يجب أن تكون جزءا من النظام الكلى للمكتبات العامة. وإننا لفي غني عن القول بأن من واجب

السلطات المشرفة على المكتبات أن تتعاون تعاون وثيقة مع المعلمين والمسئولين عن التربية الوطنية. وأما مسئولية اختيار الكتب النافعة (فيما خلا الكتب المدرسية أو كتب التعليم بمعنى الكلمة) فتقع على عاتق السلطات المسؤولة عن المكتبات وحدها. وأن كل طريقة أخرى للعمل، لتؤدي ضرورة، إلى ازدواج في الجهد، أو على العكس، إلى نقص مشين. كما أن في تزويد المكتبات المدرسية بالمجموعات القيمة من الكتب، وفي الإنفاق عليها، وفي تنظيم هيئة للشراء والتوزيع، ما يكلف باهظ النفقات. وإنه لمن الخير أن تقوم هيئة واحدة بتحقيق حاجات الأطفال والراشدين على السواء.

خدمات المكتبة الفئات أخرى من القراء:

وهذا المبدأ ينطبق أيضاً على إمداد الكتب وخدمات المكتبات الفئات أخرى تستطيع الذهاب إلى الفروع، وخاصة إذا كان ينفق على هذه الفروع من الأموال العامة، كما هي الحال على العموم، ولذلك فإن مكتبات المستشفيات والمستوصفات وملاجئ الشيوخ والفقراء، يجب أن تكون جزءا أساسيا من خدمة المكتبات، إذ لا يمكن أن ننكر ضرورة وجودها، ولقد نكون على حق إن قلنا إن القاعدة تقضي على السلطات المحلية المسئولة عن المكتبات أن توفر الكتب لكل السكان، سواء استطاعوا ارتياد الفروع أو لم يستطيعوا.

ومع هذا، فيلزم إجراء بعض التعديلات الإدارية والمالية، وإن الأمر ليهون لو كان المرضى في مستشفى يسكنون جميعا نفس المدينة، على أن هذا قلما يحدث، إذ أنهم يفدون من نواح بعيدة، تشرف فيها على المكتبات

سلطات مسؤولة مختلفة. ولكن هذا لا يدفع بنا، على كل حال، إلى أن نهمل تزويد المستشفى بالكتب، أو أن ننشئ مكتبة مستقلة تقتصر خدماتها على المستشفى. ويمكن أن نوفق بين الأمور بأن ننشئ هيئة من المسئولين المحليين يقبلون القيام بهذه الخدمات، أو بأن نلجأ إلى طلب إعانات خاصة من الولاية.

ويستحيل علينا هنا أن نتطرق إلى تفاصيل تنظيم خدمات المكتبة في كل من تلك المؤسسات. وحسبنا أن نقول إن الكتب المعدة لها يجب أن تختار اختياراً خاصاً من بين مجموعات الكتب الموجودة في المخازن العامة، على أن تقوم بعض سلطات المكتبة؟ باختيار الكتب والمبادلات وتوفير الموظفين لهذه المؤسسات، وإننا لنجد، عدا المزايا الأخرى التي نكتسبها من هذا الحل، أن الصلة بين المستشفى والمكتبة تتيح للمرضى الحصول على كتب خاصة يرغبون في قراءتها، ذلك أن نزلاء المستشفيات والمصحات العقلية يهتمون بأمور شخصية، وغالباً ما يطلبون كتباً تعالج موضوعات تتعلق بهذه الأمور. على أن هذه الخدمات لا يمكن، بطبيعة الحال، أداؤها في بعض المستشفيات، تلك التي تعالج، مثلا، أمراض معدية. ومهما يكن، فينبغي أن نتحاشى تلك المجموعات "المزعومة" من كتب هالكة، ومن "فضلات" كتب، جاءت عن طريق الهبات.

ويجب أن نفكر أيضاً في المساجين والجنود والبحارة والطيارين وحراس المنائر .. إلخ. وهذا أيضا مجال يدعو الهيئات القائمة على المكتبات، أن تلعب دوراً هاماً، وأن تتحمل تبعات جسيمة. ويمكن أن نشير على سبيل المثال، بأن تمنح سلطات السجون في مدينة ما إعانة للمشرفين فيها على

المكتبات؛ ولقاء هذا تمدها المكتبة الكتب والموظفين. وكذلك يمكن للمكتبات الموجودة في بعض الموانئ، سواء تلقت أو لم تتلق إعانة من شركات الملاحة، أن تمد موظفي السفن التجارية بمجموعات من الكتب تكفي لكل رحلة، على أن تعود الكتب إلى المكتبة في نهاية كل رحلة، فيتلقى الملاحون مجموعة أخرى.. أما المنشئات الحربية، فشكلتها مختلفة، فقد تكون مثلا على مسافة بعيدة من أي مكتبة عامة، ومن ثم يقتضي الأمر أن تزوده بالكتب هيئات الولاية أو الهيئات القومية.

ونتكلم الآن بإيجاز عن مسألتين تتعلقان بهذا الأمر:

أولاً، أن بين المرضى والعاجزين من يعجز عن البقاء في مستشفى أو ملجأ، بل من حرم صاحبة، أو أهلا يستطيعون أن يحضروا له كتب من المكتبة. ولهذا وجب، في بعض المدن، أن يذهب أحد المساعدين يوما كل أسبوعين لزيارة الشيوخ والمرضى الذين لا يبرحون الفراش، ولا يستطيعون من ثم الذهاب إلى المكتبة، وأن يمدهم بالكتب التي يحتاجون إليها، ويتحدث إليهم قليلا ويواسيهم فيستعيدون بذلك صلتهم بالعالم الخارجي.

ثانياً، هناك مهمة حيوية أخرى هي خدمات المكتبة للمكفوفين من الكتب العادية والكتب المكتوبة بطريقة "برايل"، على أن تقوم الولاية بتنظيمها، وإن كان في وسع الهيئات العادية أن تنهض بها. ذلك أن المكتبات المحلية قلا تقدم إلى قرائها أنفسهم منتخبات كاملة من الكتب، ولذا قد تفشل المحاولات التي تقوم بها هيئات محلية مستقلة لإمداد المكفوفين بالكتب.

الباب الثالث

البواعث على بسط خدمات المكتبات
وتوسيع نطاقها

الفصل الحادي عشر

كيف ننهض بالمكتبات؟

لا يأتي بسط خدمات المكتبات وتوسيع نطاقها من تلقاء ذاته، ولا يمكن أن يفرض نفسه بنفسه، ولن تنال هذه الغاية إن لم يكن هناك أناس وطدوا العزم على بسط خدمات المكتبات وتوسيع نطاقها، وكان هؤلاء قادرين على التأثير في المواطنين والحكومات؛ وشأن المكتبات في هذا شأن معظم مظاهر التقدم الاجتماعي. ولقد يرغب العامة رغبة قوية في بسط الخدمات، التي تؤديها المكتبات العامة، ولكن .. كيف ننتظر من الجماهير أن تكون "القوة الدافعة) إلى نشر خدمات المكتبات؟ ذلك أن العامة يجهلون المدى الذي يمكن أن يبلغه برنامج تقدم المكتبات، وإنهم ليجهلون المشاكل التي تعترض هذا التقدم، والطرق العملية التي يجب أن تنتهج في حل هذه المشاكل.

ومن ثم وجب أن يقود العامة رجال عليمون بالوسائل التي تحقق هذه الأهداف. وإذا كان معظم السكان، في بلد ما –كما هي الحال عادة– يجهلون المسائل المتعلقة بالكتب، أو كانوا على علم ضئيل بها، فإن وجود رجال كهؤلاء، يصبح أمرا جوهريا. وإنه لواجب هذه الصفوة القليلة أن تبذل كل سعيها حتى يتحقق انتشار خادمات المكتبات، فهي وحدها تدرك أن المنافع تعود على السكان من هذه الخدمات.

ويرجع الفضل، في كل ما تحقق من ذلك في مختلف البلاد، إلى حماس بعض الأفراد بل إلى قدرتهم على الدفع بالآخرين إلى جهاد لا يعرف مللاً.. وهل ثمة ما يمنعنا من أن نرى المستقبل على صورة الماضي؟ إن هذا الأمر يجب أن يدركه قراء هذه السطور، حق الإدراك لسببين اثنين: الأول، لأن القائمين منهم على نشر خدمات المكتبات يجب أن يظهروا، في كل عمل لهم أو فكرة أو كفاح، أن عليهم أن يؤدوا رسالة، دون أن ينتظروا أحداً ليشق الطريق أمامهم، والثاني. لأنه يجب تركيز الجهود الفردية وتوجيهها نحو السبل الفعالة، حتى تتحقق وحدة العمل وحسن الاتجاه، إلى جانب أوثق اتصال ممكن بالنظم الحكومية والإدارية.

وقد لا يكون هناك كبير أمل في توسيع خدمات المكتبات في بلد ما إن لم يضم ذلك البلد هيئة تكفل النهوض بها أو إن لم تنشأ فيه هيئة كهذه.

وهناك نوعان من الهيئات يتوليان عادة النهوض بتقدم المكتبات: الهيئات الرسمية، والهيئات غير الرسمية، وقد نجد الهيئتين معاً في ولاية واحدة (أو إقليم واحد) وطالما استقامت الأمور استطاعت الهيئتان أن تتعاونا معاً تعاون وثيقة) وأما إن حدث العكس، فإن الهيئات غير الرسمية تقوم بدور الناقد الحافز. ويبدو أن هذه الهيئات هي التي تبدأ دائمة برامج نشر خدمات المكتبات، وإن لم يكن هذا بالضرورة قاعدة عامة.

الهيئات الرسمية:

قد تكون الهيئات الرسمية "دائمة" أو "مؤقتة. أما الدائمة فهي "المصلحة" (أو الوزارة إلخ ..) التي تختص بإدارة مكتبات الولاية أو

(المكتبة الأهلية). وتتألف من أعضاء منتخبين ومن موظفين معينين، ينهضون معا بتقدم المكتبات، بأن يقدموا لها المال والإرشاد، وبأن يدفعوا السلطات المحلية إلى الاشتراك في الأعمال والتبعات التي يقتضيها برنامج نشر خدمات المكتبات. وقد سبق أن أوردنا الوظائف الأساسية التي تقوم بها مثل هذه الهيئات.

وأما الهيئة الرسمية المؤقتة، فتتخذ. في العادة شكل "لجنة" تعينها الولاية أو الحكومة القومية، ويكون عملها أن تقدم تقرير عن الحالة العامة في المكتبات وعن حاجاتها وأهدافها، وعما تم في الولاية (أو الدولة) أو ما يمكن أن يتم فيها، وعن الظروف القائمة في المكتبات وعن وسائل النهوض بها. ولقد وفقت هذه اللجان في كثير من الظروف إلى أعمال مفيدة وكانت بمثابة "خطوة أولى" تهتدي بها الولايات (أو الدول) سواء منها من لم ينهض بعد بخدمات المكتبات، أو من لم تحقق لديه المكتبات غاية كبيرة. وقد يحدث في بعض الأحيان أن يقوم خبراء متخصصون مقام هذه اللجان، على أنه يجب في كلتا الحالتين ألا يتحيز هؤلاء لرأي بعينه، بل أن يبرهنوا على خبرتهم بالأمور، وعلى شجاعة وحرية أدبية. ونحن نخلص، من هذا كله، إلى ضرورة إنشاء هيئة دائمة يناط بها العمل على تقدم المكتبات، على أن تقوم اللجان المذكورة بتدعيم هذه الهيئة وتزويدها بكل ما تصل إليه من بحث وكشف.

جمعيات أمناء المكتبات:

وأما الهيئات غير الرسمية، فتتخذ عادة شكل "جمعية" تضم أمناء المكتبات. وتتألف هذه الجمعية من رجال وسيدات يعضدون –على نحو من الأنحاء– برنامج نشر خدمات المكتبات، فتضم:

(أ) أولئك الذين يعنون بتقدم المكتبات وإن لم يكونوا أنفسهم أمناء المكتبات أو فنيين في شئونها. وإلى هذا الفريق ينتمي المربون وممثلو الخدمة الاجتماعية، ورجال الأعمال وممثلو الهيئات الاجتماعية الأخرى كالنقابات والمنظمات النسائية والجمعيات الزراعية، وباختصار كل الأفراد الذين يعملون على تقدم الثقافة، أو الذين يمثلون فئة من الناس يهمها أن توضع برامج صحيحة لبسط خدمات المكتبات وتوسيع نطاقها.

(ب) ممثلي لجان المكتبات المحلية.

(ج) أمناء المكتبات

وإن جمعية لأمناء المكتبات في ولاية (أو جمعية أهلية لأمناء المكتبات) إن ألفت على هذا النحو وعلى أسس واسعة النطاق، تستطيع أن تؤدي دوراً عظيماً، إذ يمكنها أن توفر في "داخلها" وسيلة لتبادل الآراء ونشرها بحيث يشترك الجميع في كل خبرة مكتسبة، وقد تستطيع جمعية كهذه أن تنظم مناقشات ومحاضرات (في نطاق محلى أو أهلي)، وأن تشرف على أداء تجارب مختارة، وأن تخلق إلى هذا كله، روحا من العزم والاهتمام. وكذلك تستطيع في "خارجها، أن تطلع الجمهور على أعمال المكتبات

مهتدية في هذا بكل وسائل النشر والإعلان وأن تعمل بصلاتها الخاصة مع الناس على مكافحة الحمود وعدم التقدير.

وهناك مزايا عدة لاختيار الأعضاء على نطاق واسع، وخاصة إذا اهتمت الجمعية بكل مظاهر التوسع في المكتبات وخدماتها. فمثلا يستطيع أمناء المكتبات أن يتصلوا عن طريق الجمعية بالذين يعنون بشؤون المكتبات أو بالذين أنشئت من أجلهم هذه المكتبات، وإلى هذا، قد تخلق الجمعية روحاً من التعاون المثمر بين الهيئات والأفراد ممن يعنون بتقدم التربية والتقدم الاجتماعي. وتظل على هذا النحو بعيدة عن الدفاع عن مصالح مهنية بحتة مما كان يحدث لو اقتصرت في تكوينها على أمناء المكتبات. ولكي ينتفع الأعضاء غير المختصين باتصالهم في الجمعية بأعضاء مختصين، بل لكم نتفادى خلافاً كان يحدث لو استقلت في العمل كل فئة منهما. وأخيرا، فإن في اختيار الأعضاء على نطاق واسع، ما يعود على الجمعية بموارد مالية وفيرة، وإنه لأمر جدير بالاعتبار.

على أنه ينبغي العمل دائماً على وجود هيئة مهنية بحتة، تتبع نظام الجمعية العامة أو تستقل عنها، ذلك أن لكل طائفة مهنية مصالحها الخاصة بها، فلأمناء المكتبات مصالح أخرى غير مصالح المكتبات، ومن ثم وجب أن تكون لها جماعة تعبر عنها وتعنى بمشاكلها. ومن بين هذه المشاكل قضايا الاستعداد المهني والمرتبات، وظروف العمل، والعلاقات التي تربط بين جماعة أمناء المكتبات وهيئات مهنية أخرى.

ويجدر بنا أن نحث الناس ما أمكن على الاهتمام بنشر خدمات

المكتبات ومن الأفضل أن تصدر الرغبة في ذلك من هيئات محلية أو من سكان المدن والأرياف؛ ويحسن العمل على إبلاغ هذه الرغبة إلى الحكومة المركزية مباشرة لا إلى الهيئات المركزية. ذلك أن الحكومات أكثر استعداداً لأن تصغي إلى مطالب الناس لو أن هؤلاء عبروا عن رغبتهم في إنشاء خدمات للمكتبات، وأبدوا استعداداً للمساهمة في النفقات.

ومن ثم يجدر بالمسؤولين عن النهوض بالمكتبات أن يستميلوا القراء المحليين إلى جانبهم، وأن ينشئوا لهذا الغرض "فروعاً" محلية أو إقليمية تضم القادرين على الدعاية بين جيرانهم وإن في استطاعة هؤلاء أن يبلغوا الهدف المنشود إذا راعوا البساطة في التعبير عن أغراض المكتبات وأهميتها.

كيف نحث الناس على الانتفاع من المكتبات؟

على أن مهمة نشر خدمات المكتبات لن تبلغ غايتها يوم تفتح المكتبات أبوابها، أو تقوم عربات المكتبات بأول زيارة؛ فهذا كله لا يعدو أن يكون الخطوة الأولى. ذلك أن قيمة خدمات المكتبات تتوقف كماً وكيفاً على مقدار الانتفاع بها. وهناك أشخاص –سواء في مستهل خدمات المكتبات أو بعد مرور عهد طويل عليها– يزيد عددهم أو يقل بحسب الحال، لا يستخدمون المكتبات السبب أو غيره، في حين أنهم كانوا يستطيعون أن يجنوا فائدة كبرى منها لو لاقوا عوناً أو تشجيعاً. والناس لا يرتادون المكتبات لأسباب ثلاثة، فقد يكون بينهم من يجهل وجودها، أو من ينأى عنها لفكرة خاطئة، أو اعتقاد لا مبرر له، أو من لا يشعر برغبة في القراءة.

وأما الجهل بوجود المكتبات، فعلاجه النشر والإعلان – وذلك بإذاعة المعلومات عن المكتبات، وعن ساعات فتحها، وعن الفئة التي يمكن أن تنتفع بها، وعما تحتوي عليه من كتب. وليس الإعلان عن المكتبات أمراً يسيراً فلن يدفع الناس إلى ارتياد المكتبات أن نذيع عليهم أفكاراً عامة، بل يجدر بالداعين أن يمسوا صميم القراء، وأن يبرهنوا لكل شخص أن للمكتبة وجوداً حقيقياً وأنها ضرورة لا يستطيع القارئ أن يستغني عنها. ومن ثم وجب ألا نكتفي في الإعلان بعبارات عامة أو نداء مبتذل، بل أن نوضح الصلات العديدة التي تربط بين الكتب ومهن القراء وأعمالهم، كالزراعة والميكانيكا، والتمريض والطبخ، والحياة الاجتماعية وأحوال العالم، والموسيقي، ودراسة الطبيعة ... وغير ذلك. وإذا أشدت بمزايا الكتب إلى مسامع قارئ ما، وأوضحت له أن المكتبة مفتوحة للجميع، فقد تستطيع أن تحمله على التردد إليها كلما راق له أن يطالع كتاباً مفيداً. ولكن قد يحدث كثيراً أن ينسى هذا العزم، أما إذا قلت له مثلاً – وهو يحاول عبثاً أن يجد وسيلة لإصلاح عطل أصاب الإضاءة في سيارته –: "إن في المكتبة كتباً تبحث في موضوع النظام، الكهربائي في السيارات". فثق أنه سيبادر إلى كتاب من المكتبة في تلك اللحظة عينها، أو في أول مرة يواجه فيها نفس المشكلة أو غيرها من المشاكل الفنية.

وليس هذا مجال التفصيل في نوع الدعاية التي تلائم خدمات المكتبات، ولكننا نقتصر على الإشارة إلى وسائل للإعلان تحقق صلة طيبة بين المكتبات وأعمال الأفراد في الجماعات: ومن هذه الوسائل عرض الكتب وإنشاء المعارض وتنظيمها إبان ظهور صورة من صور النشاط

المحلى كمعارض فلاحة البساتين، ومهرجانات الموسيقى والرقص، والمحاضرات الجامعية، ومعارض الخدمات الصحية العامة. ولا كان واجب المكتبة أساساً أن تحقق غايات لدى الأفراد والجماعات فيجدر بنا أن نحث كل جماعة أو جمعية على الدعاية للمكتبات، ففي ذلك سبيل إلى إعلاء رغباتهم وعندما يأتي الإعلان عن المكتبات من هيئات خارجية نجده يبلغ قراء جدداً قادرين على الانتفاع من خدمات المكتبات. فمثلاً لا يجدي أن نقوم داخل المكتبة بتوزيع قائمة عن كتب في تربية النحل، بل يحسن أن تقوم جمعية تربية النحل نفسها بتوزيع هذه القائمة على أعضائها، فقد يكون بينهم من لم يطأ بعد عتبة المكتبة.

وكذلك اتضحت الفائدة من عرض الكتب في واجهات بعض المحال التجارية (وهي كتب تتصل بالبضائع التي يبيعها المحل) ويجب أن يضارع الإعلان عن المكتبات سائر الإعلانات التجارية الأخرى، فذلك من شأنه أن يوحى إلى الناس بفكرة طيبة، أما الإعلانات السطحية المهملة، فلا تستهوي الناس بل توحي إليهم بفكرة سيئة عن المكتبات. ومن ثم وجب أن تكون معارض الكتب، التي تقام بالمكتبة بمناسبة معرض زراعي مثلاً، جذابة شأن الأقسام التجارية الأخرى بالمعرض، ويحسن في هذه الحال، وجود مساعدين يجيبون على الأسئلة التي يوجهها الرواد، ويشرحون لهم أعمال المكتبات.

على إننا لا نريد أن يفهم القارئ من هذا أننا ندعو إلى إعلان "موجه" وإنما نشيد بأن واجب الهيئات المسئولة عن المكتبات أن توقن بأن كل أعضاء الجماعة يعلمون بخدمات المكتبات. حقاً إن افتتاح مكتبة

جديدة، في مدينة صغيرة، يعتبر "حادثة" لا يتطلب إعلاناً جديداً، على أن هذا لا يعني أن سكان الضواحي أو السكان المشتتين –الذين تخدمهم مراكز أو مكتبات متنقلة– يستطيعون أن يعلموا بوجود تلك المكتبة الجديدة، ولذا يجدر بنا إعلامهم جميعاً بالأمر بالوسائل الملائمة. وكذلك قد يصعب على سكان المدن الكبيرة، وخاصة تلك التي يقطنها سكان "متنقلون"، أن يدروا بوجود المكتبة، فيقتضى هذا إرسال مذكرات إلى الصحف، ونشر إعلانات كثيرة وانتهاز كل فرصة للإعلان.

وهناك مزاعم خاطئة عن المكتبات تصدر عن البلاد التي مضى فيها على خدمات المكتبات وقت طويل دون أن تؤدي هذه المكتبات وظيفتها على الوجه الأكمل. ذلك أن الذين حاولوا الانتفاع منها قد لمسوا فيها عدم الكفاية، فرغبوا عنها، بل عن كل محاولة جديدة من هذا القبيل. وواجبنا هنا أن ننبه إلى هذا أولئك الذين يفكرون في إنشاء المكتبات. وإلى هذا فهناك بواعث أخرى لهذه المزاعم: فقد يخال لبعض الناس أن المكتبة قد أعدت لطبقة اجتماعية دون أخرى، وأن لها أهدافاً خاصة محدودة، كأن تعد مثلاً الطبقات الشعبية فحسب، أو للطبقات الوسطى، أو المؤسسات تربوية، أو للأطفال والشبان، أو أن يكون لها اتجاه معين سياسي أو ديني، أو أن تكون مؤسسة للنساء يشرف عليها هذا الجنس الرقيق .. فيؤدي ذلك إلى ابتعاد رجال الأعمال والفنيين عن مثل هذه المكتبات. ولقد تبدو هذه المزاعم سخيفة لمن لا يؤمن بها، على أنها تبلغ أحياناً مدي من الانتشار أوسع مما يظن أمناء المكتبات، وليس لنا أن نأمل في القضاء على هذه المزاعم إلا بأن نلجأ إلى جهود طيبة حتى نبرهن على سخفها.

الباب الرابع

برامج بسط خدمات المكتبات وتوسيع نطاقها

الفصل الثاني عشر

المبادئ التي يرتكز عليها بسط خدمات المكتبات وتوسيع نطاقها

لا شك أننا لو اتخذنا – في بداية العمل على نشر خدمات المكتبات – برنامج يعتمد على الواقع والمنطق، لكان في ذلك غني عن جهود طائلة قد تكون ضائعة، بل عن خيبة وإسراف في غير موضعه.

وأما اليوم، فقد زودتنا التجارب بخبرة كافية، يمكن أن يفيد منها كل بلد يعنى بتنظيم خدمات المكتبات، أو بإدارتها، أو بالنهوض بها. نعم، ولقد يفيد كل بلد من محاولات قام بها الأوائل، ومن أخطاء وقعوا فيها، ومن إخفاق أصابهم ، بل وقد يفيد أيضاً من كل نجاح وتفوق وصلوا إليهما.

ويقيناً أن المكتبات الأهلية، لو قيض لها أن تبدأ الخلق من العدم، لما تمشت على خطتها القديمة. فثمة نقاد قساة يسهرون على تطور المكتبات في مختلف البلاد، ويحرصون على إزالة العقبات، سواء نشأت هذه العقبات عن أسباب عارضة، أو نتجت عن أخطاء في التفكير تقع فيها حتما كل منظمة في دور الانتقال. ولو أتيح، مثلا، لأمناء المكتبات إلغاء النظام القائم، أو العمل على تعديله لما أشاروا بالإبقاء على المكتبات الصغيرة.

ومعنى هذا، أنه يجدر بكل برنامج قوي يستهدف نشر خدمات المكتبات، أن يراعي، أولاً، ظروف العمل التي يتحقق بها هذا البرنامج، وأن يفيد ثانياً، من التجربة وخبرة الماضي، وأن يراعي، ثالثاً، بعض المبادئ الأساسية التي نوجز الأن في ذكرها:

إن التوسع في خدمات المكتبات عملية تقضي بإيجاد الموارد وإنمائها، والحرص على إفادة الجمهور منها. ومن ثم، لا سبيل إلى إنشاء مكتبات أهلية بين ليلة وضحاها، وعبثاً يفلح في هذا سحر أو مجرد "أمر" بإنشاء هذه المكتبات وإنما يجب السهر على تنظيم خدمات المكتبات، وإنمائها وتوطيد دعائمها، على أن يتم ذلك في خطى مطردة ...

ويقوم نشر خدمات المكتبات على أربع دعائم جوهرية:

١- إدراك أمناء المكتبات لمهنتهم

٢- كفاءة الموظفين.

٣- استعداد السلطات المحلية للمساهمة في العمل.

٤- الموارد المادية.

ولذا يجدر بنا ألا نفكر في إنشاء المكتبات، قبل أن نثق من أن أولئك الذين يتولون أمورها قد استكملوا عدتهم وأصبحوا على بصيرة بما ينتظره من أعمال، وما تهدف إليه المكتبة من أغراض. ومن الغفلة أن تنشأ المكتبات قبل أن يتوافر عدد الموظفين الأكفاء، وإلا قضي عليها بالعجز عن أداء أي عمل مثمر. والغاية الحقة من إنشاء المكتبات هي أن تعمل

على خدمة الجمهور فواجبها أن تكون على صورته ومثاله، حتى يفيد من خدماتها القراء، أفراداً وجماعات ..

ومن ثم لا سبيل إلى فرض المكتبات، من عل، بل ينبغي أن تتفق ورغبات الأهلين والسلطات المحلية والإقليمية. هذا ولما كانت الاعتمادات الخاصة بالمكتبات، عادة، ضئيلة، فقد وجب على هذه المكتبات –إبان قيامها بالتوسع في خدماتها– أن تقتصر على أداء أهم الأشياء، وأن تتحاشى كل محاولة تحط من قدر المكتبات وسمعتها.

إدراك أمناء المكتبات لوظيفتهم:

لا داعي بنا إلى الإسهاب في بحث هذا الأمر، إذ تقضي الضرورة بأن يطلع على خبرات البلاد المختلفة أمناء المكتبات جميعاً، (أو معظمهم على الأقل) سواء من شغل منهم أرقي المناصب، أو من كان يقوم بتنظيم المكتبات الجديدة، أو بالنهوض بالمكتبات القائمة.

ويحسن بهؤلاء أن يزوروا مختلف البلاد، وأن يدرسوا نظام المكتبات فيها، وأن يقفوا على مثلها وأغراضها. على أن هذا لا يعني، بالطبع، أن يقتبسوا الأوضاع بحذافيرها، بل أن يطلعوا على محاولات قامت بها تلك البلاد ليدركوا أسباب الفشل لدى بعضها، وعوامل النجاح لدى البعض الآخر، ولما كان في تبادل الآراء والمعلومات، على هذا النحو، خير يصيب الجميع، فقد عمدت "اليونسكو" إلى تشجيع هؤلاء ومدهم بكل عون، حتى تساهم معهم في النهوض بخدمات المكتبات.

الموظفون:

ويتعلق الأمر الثاني باختيار الموظفين، فعلى هؤلاء يعتمد التطور في سرعته ونوعه. ولئن كان الناس، عادة، يسلمون بأثر هذا الاختيار في خدمات المكتبات، إلا أنه قد يفوتهم أحياناً أن يتبينوا هذا الأثر في سرعة التطور.

ويجدر بنا، إذن، أن نوفر عدداً كافية من أصحاب الكفاءة والخبرة فهؤلاء وحدهم يستطيعون امتلاك زمام المكتبات في جميع أطوارها. ومن الخطأ السافر أن ننشئ المكتبات قبل أن تهيئ لها أمناء ممتازين يجمعون بين المعرفة والخبرة الواسعة. ولكن ...كيف العمل، مثلا، في بلد يخلو من مكتبة عامة؟ إن من الخطل أن نختار المكتبة عامة ناشئة، موظفين يعملون أصلا في أنواع أخرى من المكتبات، كالمكتبات الجامعية مثلا، أو المكتبات التي تنشئها الوزارات. ذلك أنه يشق على هؤلاء أن يدركوا أن المكتبة العامة تتميز

كلية عن المكتبات الجامعية والوزارية. وليس الأمر إذن من البساطة حتى نستعين برجال إداريين عاديين أو بأساتذة، فهؤلاء يميلون دائماً إلى ممارسة أعمالهم في المكتبات بنفس الروح التي كانوا يمارسون بها وظائفهم القديمة. ومن ثم، يجدر بنا أن نختار موظفي المكتبات من أوسع قبيل ممكن من الناس، فيقع الاختيار مثلا، على رجل ذي خبرة في بعض الشؤون المختلفة الهامة، أو رجل ذي نشاط في الحياة الاجتماعية، أو متخصص في العلوم، على أن يتحلى هؤلاء جميعا بشخصية تؤهلهم للقيام بمهام المكتبات في بلاد تفتقر إلى أمناء مختصين في المكتبات العامة. أما البلاد التي استقرت فيها خدمات المكتبات، فيجدر بها إعداد الموظفين إعداداً مهنياً كاملاً، دون أن تأتي

بأمناء من "خارج" النطاق المهني، فذلك يجحف بالأمناء المختصين وينال من مستقبلهم.

ويحسن إذن أن يجرى اختيار الموظفين على الوجوه التالية:

(أ) يختار الأكفاء، مع مراعاة صفاتهم الشخصية ومؤهلاتهم الخاصة.

(ب) يوفد بعضهم، على الأقل، إلى بلاد قد نهضت خدمات المكتبات نهضة كاملة، فيدرسون نظامها ويتلقون فيها دروساً مهنية، ويتدربون على العمل فيها. وينبغي أن تستغرق هذه الدراسة سنة على الأقل، يمتنع خلالها المسئولون عن القيام بأي محاولة جديدة، حتى عودة الموفدين، ذلك أن الأمناء قد يضطرون، لدى عودتهم، إلى قلب هذه المحاولة من أساسها، أو قد ينشأ عنها خلل يستمر طيلة أعوام. وواجب أمناء المكتبات أن يتدربوا على حل المشاكل التي تعترضهم، حتى إذا ما أتقنوا مهنهم، استطاعوا بدورهم، تدريب الآخرين وإرشادهم.

(ج) تنشأ مدرسة إقليمية (أو قومية لإعداد مختلف الموظفين الإضافيين، ويتولى إدارتها أمناء ممن تدربوا في الخارج، ويلحق بهم –إن اقتضى الأمر– أساتذة وأمناء، ينتدبون من الخارج لمدة معينة. إن بعض البلاد تقرر فيها هيئات التعليم منحاً دراسية للطلبة، كما أن بعضها تقرر فيها هيئات المكتبات مرتبات للطلبة. وثمة بلاد تقوم فيها سلطات المكتبات بإسناد الوظائف إلى عدد من الرجال والنساء والشبان، وحين تتحقق من كفاءة المتفوقين منهم، توفدهم على نفقتها إلى مدارس فن المكتبات، دون أن تقطع عنهم مرتباتهم الأصلية. على

أنه قد يتعذر على هذه السلطات أن توفد، في أول الأمر، القسم الأكبر من هؤلاء إلى الخارج سنة دراسية كاملة، إذ لا تستطيع الاستغناء عن خدماتهم، ولذلك فإنها تنظم لهم دراسات عاجلة أو دراسات صيفية.

وقد يصعب في بداية العمل على نشر خدمات المكتبات، أن نختار الطلبة الجديرين بتعلم فن المكتبات، مهما تكن مؤهلات الراغبين في مهنة الأمين أو مساعد الأمين. ولما كان معظم هؤلاء يصبحون موظفين في السلطات المحلية، فلا ينبغي اختيارهم أو تعيينهم قبل أن تبدأ المكتبات المحلية خدماتها. وحيث إن التعليم المهني من أهم ما يجدر بالولاية أن تضعه قبلتها، فقد يتعذر عليها أن تعرف، لدى افتتاح المدرسة، أية الهيئات المحلية يمكن أن تتولى إنشاء المكتبات. فيجدر بالولاية، والحالة هذه، أن تعنى بالأفواج الأول من المتخرجين، فتأخذهم على عاتقها، وتوفر لهم نفقات الدراسة والمعيشة. وأما المتخرجون، فيجدر بهم، لقاء هذا، أن يرضوا بأي مركز يسند إليهم بعد إتمام دراستهم المهنية، وأن يسعوا بعدئذ إلى بلوغ مراكز أرقى، وحسبهم أنهم "الأوائل" في هذه السبيل، فهذا وحده يضمن مستقبلهم ويدفع بهم إلى الأمام. وقد تقضى المصلحة بأن يؤتي بطلبة من مختلف أنحاء الولاية (أو القطر)، ذلك أن هناك مكتبات لا يتوفر لها من الموظفين، في بداية عهدها، ما يسمح لها بأن توفد قسما مهم لتخصص في الخارج. ومن ثم يجدر بالولاية (أو بالدولة) أن تزود هذه المكتبات "بجماعة" من الطلبة، يؤتى بهم من أنحاء أخرى، ليقوموا مؤقتة بأعمال الموظفين المبعوثين.

(د) وأما الأمناء الأول، فيتولون إدارة نواة المكتبات العامة، فهم بذلك ينالون

خبرة يفتقرون إليها. على أنه يجدر بنا، كلما اتسعت خدمات المكتبات، أن نزودهم بمساعدين، على أن يكون هؤلاء شباناً يفيضون علماً وذكاء، أو راشدين قد تخرجوا في مدارس فن المكتبات. ويحسن أن يوفد بعض هؤلاء الشبان، بدورهم، إلى تلك المدارس، بعد أن يكتسبوا، خبرة كافية، من العمل في المكتبات،ولهذا النهج نتائج ثلاث:

١. إنه كلما بدأ البحث في مشروع جديد أو إنشاء مكتبة جديدة، اقتضى الأمر أن نستعين لذلك بأمين مكتبة يتمتع بخبرة واسعة، ويجمع إلى شعوره بالواقع طموح إلى المثل العليا، شأن "الأوائل" دائماً، تجمع معرفتهم بين الممكن والمثال المنشود.

٢. إن الأمر يقتضي، والحالة هذه، أن تنشط حركة الموظفين، وأن يكثر تنقلهم.

٣. إنه يجب أن نحقق اتفاقاً وثيقاً بين خطوات نشر خدمات المكتبات، وخطوات هيئة الموظفين الجدد، فمن العبث أن نتعجل بأمر دون الآخر.

وأما "حركة" الموظفين، أي التسهيلات التي تسمح لهم بالتنقل من مركز إلى غيره، بل من النطاق المحلى أحيانا إلى نطاق الولاية (أو الإقليم)، وبالعكس فهي مسألة هامة، إذ أنها تيسر للشبان الأكفاء أن يقوموا بدور مرموق في نشر خدمات المكتبات. ذلك أنهم يتنقلون من مكان إلى آخر، فيجدون داعا ميداناً أوسع يشعرهم بالمسؤولية ويحفزهم للنشاط. ويتيسر لأمناء المكتبات، على هذا النحو، أن يقوموا بمختلف الأعمال وأن يقفوا على شؤون المكتبات في مختلف صورها. وأن هذا كله ليجعل من فن المكتبات مهنة جذابة. ولنحرص، من ثم،

ألا تعوق "حركة" الموظفين عقبات يمكن تذليلها: كتعويضات التقاعد والحق في معاش لا يقبل التحويل، والنظم الصارمة الخاصة "بالوظائف" المدنية والتي لا تبيح للموظفين المسنين أن يتنقلوا من وظائفهم المحلية إلى خدمة الحكومة، أو على نقيض هذا، تلك النظر المحلية الجامدة التي تشترط على طالبي الوظائف أن يكونوا من المقيمين في المنطقة. فمن الواجب إذن أن تكون وظائف المكتبات ميسورة لجميع الأكفاء من المرشحين، أيا كان هؤلاء، وأيي كان مقر إقامتهم.

مساهمة الهيئات المحلية:

ويتعلق العامل الثالث، تعلقاً وثيقاً؛ بما أوردنا ذكره. إذ لما كان نشر خدمات المكتبات يتم، بطبيعة الحال على مراحل متتالية (ولا يعني هذا بطئا في التحقيق بل تدرجاً) فإن السلطات المحلية والمناطق والمقاطعات لا تستطيع جميعا أن تنشئ المكتبات وفروعها طفرة واحدة، بل لقد يصعب عليها أن تنشئ على هذا النحو، مجرد نواة لمكتباتها. على أن الهيئات المحلية –التي تعبر مادياً ومعنوياً، عن رغبتها في القيام بشؤون المكتبات– إذا تلقت قبل غيرها، عون من سلطات الولاية (أو الدولة)، فإن ذلك من شأنه أن يبعث على خلق حركة جديدة، لعلها بالتالي أن تثبت روح الإقدام في الهيئات المحلية الأخرى.

الموارد:

وأما العامل الرابع، فهو في الواقع جزء جوهري من العامل الثالث. ذلك أن الموارد إذا توافرت، استطاعت الولاية (أو الدولة) أن تزود هؤلاء "الأوائل" بكل وسيلة تيسر لهم الحصول على الكتب والموظفين والأدوات، بل وإنشاء

فروع الخدمات المكتبات. أما إذا بالغت الولاية (أو الدولة) في إعانة الهيئات المحلية، دون أن يكون لديها من الموارد ما يسمح بهذه الإعانة، فإن المكتبات تتعرض بهذا إلى نقص في عتادها فتعجز عن القيام بمهمتها (إلا إذا كان للمشرفين على المكتبات من الحماس والإيمان ما يؤهلهم لخلق الأشياء من العدم ...) بل وليؤدي هذا العجز إلى جهل الناس بعدئذ بقيمة المكتبات الصالحة ومزاياها، ومهما يحاول المسؤولون، بعد ذلك بعشرين أو خمسين عامة، أن يبرروا هذا النقص في المكتبات، فلن يطمئن إلى تبريرهم أحد.

الجمهور وبسط المكتبات وتوسيع نطاقها:

وهناك عاملان آخران يؤثران في برامج بسط المكتبات وتوسيع نطاقها، ونعني بهما: أحوال القراء، ومستوى خدمات المكتبات القائمة.

وليست المكتبات نافعة دون قراء. وإننا نجد، في كل بلاء، أناسا يحسنون القراءة ولكنهم لا يميلون إليها، كما أننا نجد في بعض البلاد أناساً يرغبون في القراءة ولكنهم لا يستطيعونها، ومن العبث أن يأمل المرء، في البلاد التي يكثر فيها الأميون، أن يبلغ استعمال المكتبات مستواه في البلاد التي يقل فيها عددهم. ولكن ذلك لا يعني وجوب الحال من المبالغ المرصودة للمكتبات في تلك البلاد، بل الأمر على العكس، إذ أن الذين يعرفون القراءة في مثل تلك البلاد هم أكثر حاجة إلى المكتبات بسبب ما يواجهونه من مسؤوليات كمواطنين، ولما ينفتح أمام نشاطهم كقادة ومربين، من ميادين واسعة للعمل.

ولكن يشق علينا أن نفكر في طريقة أخرى (غير التي تتبعها عادة في تزويد كل جماعة مثقفة) لكي نمد هذه الأقليات بمكتبات صالحة، تتطلب من الكتب

والمعدات -بغض النظر عن كميتها- ضروباً منوعة مختلفة. ولا يفوتنا في هذا أن ضآلة الموارد المالية لدى مثل هذه الجماعات قد تقضي بتفضيل شؤون التعليم على إنشاء المكتبات، سيما وأن التعليم يتطلب نفقات بالغة. ومن ثم، يحسن أن نعمد إلى الاقتصاد والتوفير، بإنشاء المكتبات الكبيرة، والقيام بعمليات التبادل على أوسع نطاق ممكن، والإكثار من إرسال الكتب عن طريق البريد، والاستعانة "بمكتبات الطلبة"، وما إلى ذلك من وسائل تقتضيها هذه الظروف. على أن هذا لا ينبغي أن يدفع بنا إلى الإقلال من إنشاء الفروع، ذلك أن عدد "أنصاف المتعلمين" يزداد في مثل هذه المناطق، كما يتكاثر فيها عدد الذين يقبلون على القراءة، فيجدر بنا أن نزود بالكتب هؤلاء جميعاً. وينبغي علينا كذلك، لدى التفكير في إنشاء فرع يضطلع تمام الاضطلاع بخدمات المكتبات - أن نوفر للجمهور (كلما اطرد تحقيق برنامج انتشار خدمات المكتبات) مجموعات مختارة من الكتب، من شأنها أن تستميل "النشء" من القراء. وإن هذا الإجراء الجوهري، فمن العبث أن نعلم الناس القراءة، ثم نحرمهم كتبا يستطيعون الانتفاع بها[٣].

ويجدر في هذا، أن يكون أمناء المكتبات على صلة وثيقة بالهيئات التربوية. وأن هذا الأمر لخليق بالاعتبار، إذ أن نسبة الأميين في الأرياف النائية تبلغ عادة حدة كبيرة، بحيث يحتاج إنشاء المكتبات فيها إلى بذل جهود شاقة ونفقات باهظة. على أنه أمر يدعو إلى كل هذا، لما فيه من قيمة ونفع.

(٣) إن هذه الملاحظة تذكر المؤلف بأنه لم يغفل الإشارة إلى زعي طالما تردد على سمعه خلال أسفاره - هذا الزعم القائل بأن أجدى وسيلة للنهوض بخدمات المكتبات، هي أن تبدأ عنايتنا بالكتب الخاصة بالأطفال، ولكن من العبث أن نعلم الأطفال قراءة الكتب، دون أن نوفر في مكتبات صالحة يفيدون منها متى اكتمل نضوجهم.

المكتبات العامة وغير العامة:

وأما العامل الثاني –وهو أن برامج نشر خدمات المكتبات تخضع الوضع القائم في هذه المكتبات– فهو أمر، وإن كان واضحا بذاته، إلا أنه جدير باهتمامنا، سيما وأن هناك مكتبات أخرى غير المكتبات العامة. والحق أن هذه المكتبات –بوضعها المحدود– إنما تقوم، خلال نموها، على أساس يغاير مبدأ إشراف الجمهور على خدمات المكتبات. وتنشأ مثل هذه المكتبات عن طريق الاكتتاب، أو عن طريق مؤسسات عمالية أو صناعية، أو عن طريق جماعات دينية أو سياسية.

على أننا يجب أن نميز بين الاعتراف بالوضع وبين التسليم به. ذلك أننا لا نجد "بديلاً" للمكتبة العامة، فهي مؤسسة تنشها الجماعة على نفقتها، لكي ينتفع منها الجميع دون أدنى استثناء. أما المكتبات الأخرى، فهي ضيقة المجال، إذ يرتادها القارئ بشروط معينة:

١– إن دخول هذه المكتبات ليس بالمجان، مما يقلل من رغبة القراء في ارتيادها، لعجزهم عن الدفع أو لأنهم لا يقرون هذا المبدأ.

٢– إن دخولها يقتصر على طبقات دون غيرها.

٣– إنها لا تضم إلا كتبة تتناول موضوعات معينة.

٤– أو لأنها، على العكس، تضم كتبة تستميل معظم القراء، دون أن تعنى برغبات "الأقليات".

٥– إنها بالطبع لا تتمتع بموارد المكتبات العامة التي تفيد منها عناصر الأمة جميعاً.

ومعنى هذا أننا لا نستطيع أن نطلق على مثل هذه المكتبات اسم

مكتبات عامة. نعم، إننا لا نستطيع أن نمنع جماعة من الناس أو هيئة من الهيئات من أن تنشئ ما شاءت من المكتبات لأعضائها، إلا أننا لا نستطيع أن نعتبر هذه المكتبات سوى مكتبات إضافية لا نستغنى، بوجودها، عن إنشاء المكتبات العامة. ولم توجد هذه المكتبات، على العموم، إلا لعدم توفر مكتبات عامة والافتقار إلى حل آخر أوفق.

ومن ثم. يجدر بنا، والحالة هذه، أن نجري تعديلا في طبيعة هذه المكتبات وأهدافها، بحيث تصبح نواة المكتبات عامة، ولعل في هذا ما يتفق ومبدأ نشر خدمات المكتبات. بل ولعل هذا هو أصلح نهج يمكن اتباعه، وإن عارض في ذلك، أحيانا، أمناء تلك المكتبات، لإشفاق منهم على أعمال نهضوا من قبل بها. ولكن معارضتهم لا تلبث أن تزول حين يتبينون أن المكتبة العامة إنما تحقق أهدافا كانوا يرمون إليها، بل وأهداف أبعد منها مدي. وقد نجاءهم بعدئذ يعارضون المكتبات "غير المجانية، ويدافعون عن المكتبات العامة.

فيجدر بنا، إذن، أن ندفع بالقائمين على المكتبات غير المجانية، ومكتبات الجمعيات الخاصة، وغيرها من مكتبات "غير عامة" — تسعى إلى تزويد الجمهور بكتب عامة (لا تخصص فيها)، إلى النزول عن وظائفهم ومؤسساتهم إلى هيئة المكتبات الحكومية المحلية. وأما إذا كانت هذه المؤسسات تعود إلى أفراد معينين من أعضاء الجماعة، فيقتضى الأمر عندئذ منح هؤلاء تعويضاً عنها. كما أنه ينبغي أن يشترك المشرفون على المكتبات القديمة في تمثيل لجنة المكتبة، وأن يتمتعوا في هذا التمثيل بحق النصف. فذلك يمهد لهم أن يستأنفوا اهتمامهم بالمكتبة، وأن يزودوا الأعضاء الجدد بخبرتهم القديمة. ويراعى في هذا التعديل

أساسا أن تفتح المكتبة أبوابها للجميع وبالمجان. وأما السلطات المحلية، فتقع عليها مهمة الإشراف على المكتبة، على أن تزودها هيئة الولاية (أو الدولة) بمنح تكفل لها توفير الكتب، والعمل على تنوعها، وتنظم المكتبة، وتحسين مبناها، وترقية موظفيها ، فتسعى إلى تحقيق أبلغ درجة من التناسق، بينها وبين هيئات المكتبات الأخرى (كالهيئات الإقليمية وهيئات المقاطعة .. أو غيرها، وما يتعلق بهذه من نظم).

وإذا تعذر القيام بهذا الإجراء، رغم ما فيه من سلامة ونفع لكلا الفريقين، فيقتضى الأمر أن تبادر إلى إنشاء مكتبات جديدة تناط شؤونها بالهيئة المحلية، على أن تراعى في ذلك الأسس الحقيقية التي يقتضيها نظام المكتبات العامة. وينبغي، إلى هذا، أن تقتصر إعانة الهيئة المحلية والولاية (أو الدولة) على المكتبات التي تبدي رغبتها الحقة في التحول إلى مكتبات عامة. وأما التهاون في هذا الأمر، فمن شأنه أن يحول دون نشر خدمات المكتبات. وإننا لنتساءل فما إذا كان من الحق أن ننفق الأموال العامة على مكتبات لا تقوم بخدمة الجميع؟ ذلك أننا، بصرف النظر عن ذلك، لو قدمنا لهذه المكتبات منحاً صغيرة لما أفادها ذلك في شيء، بل لاعتبر تبذيراً لا مبرر له! ولو قدمنا لها منحة كبيرة، لعزز ذلك من شأنها دون أن يجعل منها مكتبة تؤدي دوراً نافعاً مثمراً في حياة المجتمع. وكثيراً ما يبررون منح هذه المكتبات "غير المجانية" إعانات مالية، على زعم أنها تعتبر مرحلة "انتقالية" ولكن هذا الزعيم ينطوي على كثير من الخطورة ... نعم، لئن كان هناك ما يبرر العمل على إنماء مكتبات كهذه فإن ذلك لا يلبث أن يقف عثرة في سبيل إنشاء المكتبات العامة. والوسط العدل هو ذلك النهج الذي أخذت به "إدارة المكتبة الأهلية"، والذي يشير بإعارة الكتب إلى

المكتبات الصغيرة، على أن تكون هذه الإعارة "بالمجان المكتبات "المجانية. وأما المكتبات "غير المجانية"، فيمكنها بالمثل أن تستعير مجموعات من الكتب، لقاء اشتراك سنوي يتراوح بين أربعة أو خمسة جنيهات عن كل مؤلف في ذلك ما يبين للقراء قيمة المكتبات العامة، فيرون عندئذ أن من الحكمة أن تصبح كل المكتبات مكتبات عامة، لما في ذلك من اقتصاد في النفقات. وقد يدفعهم ذلك إلى أن يتقدموا بهذا الرأي إلى السلطات المحلية المختصة.

العمل "بالمجانية" في جميع خدمات المكتبات:

ألفت المكتبات في بعض البلاد، أن تقدم إلى القراء "بالمجان، جميع الكتب، عدا كتب القصص، فتتقاضى عليها أجراً ضئيلاً (ويطلق على هذا "نظام استئجار الكتب")، وهو نظام يجدر بنا إلغاؤه من أساسه. فمن العبث أن تستنفد المكتبات أموالها، وتستخدم موظفيها ومبانيها وأنظمتها، لكي تقدم للقراء كتب هزيلة لا تنفع ولا تثمر. وأما إذا كانت تملك كتبا نافعة جديرة بالقراءة، فيجب أن نجعلها "بالمجان" في متناول الناس جميعاً. وإذا شاء بعض القراء مطالعة كتب لا قيمة لها، فأمامهم المحال التجارية تبيعها لهم، ولنذكر أيضاً أنه يصعب علينا أن نميز بين الكتب "الجيدة" التي تقدم للقراء بالمجان، وبين كتب "أقل جودة" تعار لهم بالأجر.

وإذا ضمت الجماعة نسبة كبيرة من قراء حديثي العهد بالقراءة، أو ليس لهم من التعليم حظ كبير، أو ينتمون إلى طبقات دنيا، اجتماعية كانت أو ثقافية، فإننا نجد أن المستوى الثقافي والأدنى للكتب النافعة فيها يقل عن مستواه في جماعة راقية مثقفة. بل ويبدو أيضا أن تلك الجماعة ذاتها لا

تستطيع "استئجار" الكتب من المكتبات، كما لا تستطيع شراءها من المحال التجارية. ومن ثم لا ينبغي أن هيئ "استئجار الكتب" لبعض الناس دون غيرهم. وقد حاول بعض أمناء المكتبات استدراك هذا الأمر، فأضافوا إلى "المجموعة المجانية" كتبا من "المجموعة غير المجانية" وذلك بعد أن تستخدم هذه الكتب مرات عدة. على أن من شأن هذا النهج أن يخلق تمييز بين طبقة اجتماعية وأخرى، وأن يحط بالتالي من قيمة مجموعة الكتب "المجانية.

ونقول في عبارة موجزة، إنه يجدر بالمكتبات، أن تزود القراء جميعاً بأصلح الكتب وأبلغها نفعاً على أن يكون ذلك "بالمجان"، ودون تمييز بين الناس، من حيث الطبقة أو العنصر أو الدين.

الفصل الثالث عشر

برنامج تخطيطي

يتوقف برنامج نشر خدمات المكتبات، في أي بلد ما، على عوامل كثيرة مختلفة. وليس هناكبالفعل منهج يلائم البلاد، جميعها، بحيث يمكن تطبيقه فيها جميعاً .. ومن ثم، ليست الملاحظات الآتية إلا تذكيراً بأمور ينبغي الاهتمام بها، وبترتيب بحسن السير وفق خطاه ... إذا أردنا بلوغ غاية نافعة ، ولنأخذ حالة بلد ما، لم تتوفر له بعد خدمات مكتبة عامة. ففي مثل هذه الحالة يحسن اتباع خطة العمل الآتية:

١- تعيين لجنة رسمية للمكتبات، في نطاق الولاية (أو الدولة)، يناط بها دراسة أحوال البلد وحاجاته، والوقوف على كل ما بلغته البلاد الأخرى في مضمار المكتبات، واستشارة الخبراء. وتكلف هذه اللجنة بإعداد "تقرير عام".

٢- وضع تشريع يخول تعيين "مجلس" للمكتبات، ويحدد سلطاته. ويمكن في هذه المرحلة، أيضاً، وضع تشريع عام للمكتبات يحدد سلطات الهيئات المحلية وهيئات الولاية على السواء. ولا يجب أن يتطرق التشريع إلى تفاصيل دقيقة من شأنها أن تجعل المجلس مكتوف اليدين. وإذا لم تستطع الحكومة تحديد السلطات "العامة" التي ذكرناها،

فيحسن أن نترك هذا الأمر إلى ما بعد المرحلة "٨".

٣- تعيين هيئة دائمة لها مجلس إدارة، ونواة من الموظفين، ويرأسها مدير له مساعد أو مساعدان.

٤- منح هؤلاء كل التسهيلات التي تهيئ لهم دراسة تنظم المكتبات العامة، وإدارتها، وزيارة البلاد الأخرى، واستشارة الخبراء – تمهيدا لوضع أسس العمل وأهدافه.

٥- انتخاب فريق من الموظفين ذوي الدرجات العليا، من قبل المجلس والمدير، أو إيفاد هؤلاء إلى المناطق ليقوموا فيها بأعمال "التوسع" في خدمات المكتبات، ولكي يكونوا بمثابة خبراء في بعض الأقسام الخاصة: كأقسام المدارس، والأطفال، والتعليم المهني، والفهارس المركزية، والمراجع (الأعمال الببليوجرافية) وإدارة المراكز الإدارية والإشراف على المالية، وتهيئة الفرص اللازمة لهم لكى يكتسبوا خبرة بالمكتبات ومعرفة وافية لفنها.

٦- وفي هذه الأثناء، تستطيع الإدارة الحكومية الخاصة (وزارة المعارف مثلا أو وزارة الثقافة والفنون) أن تقوم بتحقيق يشمل موارد الكتب الميسورة ومقدار الحاجة إليها، وتتخذ الإجراءات اللازمة لتيسير نشر الكتب الملائمة بلغة البلاد.

٧- إنشاء مدرسة للتدريب على أعمال المكتبات، يختار تلاميذها من بين أشخاص ناضجين، فتؤهلهم لإدارة نواة المكتبات الأولى، ووضع الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات تدريب الطلاب ونفقات المدرسة

الأخرى.

٨- يعد المدير ومساعدوه خطة مفصلة للقيام بحملة تتضمن من جهة مشروعاً "طويل الأجل" يهدف إلى نشر خدمات المكتبات في أنحاء البلاد جميعاً، وتشمل من جهة أخرى برنامجاً "قصير الأجل" يحدد الخطوات التي يجب اتخاذها مباشرة. وتلاحظ عند وضع هذا البرنامج الأخير، العوامل التي أتينا على ذكرها، بما في ذلك:

قيمة الإعانات الرسمية الممكنة، استعداد السلطات المحلية للمساهمة في النفقات، عدد الموظفين الذين يمكن توفرهم.

وينبغي أن يحدد البرنامج أيضاً العمل الذي يناط بالهيئة الرسمية كما يحدد نوع الموظفين، والأمكنة، ومجموعات الكتب، والمواد والأدوات اللازمة، ويراعي لدى استئجار الأمكنة أو لدى تأسيسها، أن تكون على سعة تسمح بأعمال التوسع المستقبلة.

٩- تقديم طلبات إلى الإدارة الحكومية بشأن إعانات مالية:

(أ) الإدارة المكتبات المدرسية ذاتها

(ب) للاعتمادات التي يجب منحها للهيئات المحلية.

١٠- تحديد شروط منح الإعانات للسلطات المحلية. مناقشة جميع المشاكل مع الجمعيات التي تمثل السلطات المحلية وذلك للتحقق من نوعها، وللانتفاع من خبرتها وإلمامها بالظروف المحلية. التحقق من السلطات المحلية التي ترغب في إنشاء مكتبة، واختيار من يستحق

بيها أن يمنح إعانة، على أن تراعي في الاختيار المسائل الآتية:

(أ) الأماكن والظروف التي هي للمكتبة العامة أن تؤدى أكبر عدد ممكن من الخدمات المباشرة.

(ب) الاهتمام الذي تظهره السلطات المحلية للنهوض بمكتبتها، وقدرتها المالية على القيام بشؤونها.

(ج) إلى أي مدى، يمكن للمكتبة أن تقوم مركزا للتوسع، بحيث تلحق به بعدئذ مكتبات فرعية، أو يصبح إدارة مركزية لخدمات المكتبات المتنقلة في الريف؟

(د) إلى أي حد، يمكن أن يصبح لهذه المكتبة قيمة نموذجية؟ هل يمكن استخدامها لإجراء تجربة ما في بيئة مختارة، وهل يمكن استغلالها في إثارة المنافسة لدى السلطات الأخرى؟ ويجدر أن نحرص على ألا تبعثر الخدمات خلال قطر واسع، بل أن نعمل على نشرها في مناطق أو أحياء تختار على أساس سليم.

١١- وإذا تم هذا الاختيار، تزود السلطات المحلية بكل عون ممكن يمهد لها بدءا حسنا. ويتضمن هذا العون كما ذكرنا من قبل، إعانات مالية مناسبة لشراء الكتب والأجهزة والعمل على تكييف الأماكن لخدمات المكتبة. على أنه ينبغي، في نفس الوقت، أن تنتظم خدمات المكتبات التابعة للهيئة الرسمية نفسها.

١٢- من الصعب أن نقرر نوع الخدمات التي يجب البدء بها، فهذا يتوقف إلى حد كبير، على طبيعة الظروف الخارجية. ومع هذا، نقدم هنا،

على سبيل الإشارة العامة، الخطة التي قد تتبع في بلد لم تنشأ فيه بعد خدمات المكتبات:

(أ) أن ننشئ في المدينة التي تتمتع بسلطة الإدارة، مكتبة مركزية تقوم بشؤون "الإعارة" والمراجع، على أن تعي على الأخص "بالمتخصصين" من القراء.

(ب) أن ننشئ في إدارة المكتبة الرسمية، "قسما للطلبة، على أن يتعاون هذا القسم مع المكتبة البلدية، ومن شأن هذا أن يزود –عن طريق البريد– المناطق المختلفة بكل ما تحتاج إليه من كتب تتطلبها ظروف ملحة لدى الأفراد في هذه المناطق.

(ج) أن ننشئ مكتبات صالحة للإعارة والمراجع، مع العناية برغبات القراء "المتخصصين"، على أن نطبق هذا في كل مدينة كبيرة، سيما ما يقوم منها بدور مركز إقليمي (أقسام تابعة لمراكز الولاية)، بحيث تتيسر خدمات المكتبة، و"توزع" أعمال المكتبة المركزية بالولاية.

(د) أن ننشئ في المدن الصغيرة عدداً معيناً من المكتبات، بحيث تضم هذه كتباً عامة، وكتباً معدة على الأخص للأطفال والراشدين، ممن يتعلمون القراءة ويقبلون على استخدام الكتب، وكتباً تحقق رغبات الذين يكفلون تعلم هؤلاء الأطفال والراشدين. كما ينبغي أن نعمل على مضاعفة عدد هذه المكتبات، كلا سمحت الموارد بذلك.

(هـ) إقامة "شبكات تربط بين الريف والمدن والمركز الإداري في المقاطعة، والفرع والمكتبة المتنقلة والمراكز.

(و) توسيع خدمات مكتبات المدن، وتنمية فروعها. وذلك بأن ننشئ فروعة في الأحياء البعيدة عن وسط المدينة.

(ز) مضاعفة عدد الشبكات التي تربط بين المدينة والمقاطعة، مع مراعاة:

"١" أولئك الذين يحتاجون إلى الكتب.

"٢" الأطفال وأعضاء هيئة التدريس.

"٣" مكافحة الأمية.

وأما إذا توفرت في بلاد ما خدمات جزئية للمكتبة العامة، فيحسن اتباع الخطة التالية:

١٣- أن يتخذ من الإجراءات الموضحة في الفقرات ١ إلى ٩، ما لم يتخذ بعد.

١٤- أن تعمل – وفق الاقتراحات الواردة بالفقرة ١٠ – على إتمام الخطوات التي بادئ العمل بها، في بعض المكتبات، ذلك أن في هذا ما يهي سرعة تقدمها. ومن ثم، يجدر بنا أن نقدم منحة للمكتبات العامة الموجودة (أو المكتبات "غير العامة" و"غير المجانية" التي تبدي رغبتها في التحول إلى مكتبات عامة)، ذلك أنها تملك –من قبل– الكتب والمباني ولا تحتاج إلى انتظار موظفين جدد (على أن نهيئ لهؤلاء الموظفين سبلاً تمهد تعليماً خاصاً ودروساً تكميلية). ومن ثم، يجب أن نبدأ بإنماء الخدمات السابق وجودها، فإن في وجودها ما يدل على أن السلطات المحلية أكثر وعياً بمسؤوليتها من غيرها، بل ولتستحق هذه السلطات مكافأة من الهيئات

الرسمية في الولاية (أو الدولة).

وأما البلاد التي تتمتع بنظام راق لخدمات المكتبات العامة، فنراعي فيها ما يأتي:

١٥- إعادة النظر في نظامها القائم، وبيان العناصر الأساسية التي يحسن تعزيزها. فإذا لم يكن في الولاية هيئة للمكتبات، يجب أن ننشئها وفق الظروف المحلية. وإذا لم يكن التعليم المهني ميسوراً، فيجب تشجيعه بإنشاء المعاهد الخاصة به. وإلى هذا ينبغي السهر على مصالح الموظفين، ومرتباتهم وظروف العمل، واختيار الكتب.

١٦- القيام بأقصى الجهود لإدماج المكتبات الصغيرة في نظم تراعي فيها كل أسباب الاقتصاد، وذلك بأن ننشئ هيئات تشترك في إدارتها، أو جمعيات تعاونية تتعهد أمرها.

١٧- تقوية نواحي الضعف.

١٨- العمل على سد النقص، ونشر خدمات المكتبات في جميع أنحاء البلاد.

١٩- مساعدات المكتبات وحثها على القيام بتجارب جديدة. والعمل على خلق مستويات عليا وأنظمة أكثر رقياً.

الفصل الرابع عشر

خاتمة

يود المؤلف، في هذه الخاتمة، أن يعرب عن اعتذاره وأسفه لما قد تضمنه الكتاب من ثغرات. وأنه ليعي بهذه الثغرات وعي القراء بها. وقد يكون من بواعث ذلك أن الموضوع الذي تناوله الكتاب كان بالغ الاتساع، رغم ما أغفله من نواح كان ينبغي التعمق في بحثها ..

ولا ريب إذن أن القراء سيجدون في مطالعته عسراً وجفافاً، ولكن المؤلف يرقب منهم تقدير صعوبتين كبيرتين اعترضتا سبيله:

الأولى، صعوبة العثور على مجموعة من الملاحظات يمكن تطبيقها على بلاد تختلف في ظروفها الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية، كما تختلف في درجة التقدم التي بلغتها المكتبات فيها، وفي طريقة إدارة المكتبات في النطاق المحلي أو القومي.

وأما الصعوبة الثانية، فهي أنه مع سعيه إلى تيسير المهمة على البلاد التي لا تستطيع، الآن أو في المستقبل القريب، أن تمنح مكتباتها سوى عون أدبي أو مالي محدود، كان عليه أن يتجنب (فيما يتعلق بالمستوى المنشود أو بالمناهج المتبعة) كل التوصيات التي من شأنها أن تعوق سير التقدم في أكثر البلاد حضارة.

وإذا كان المؤلف قد سعى إلى إرضاء الناس جميعاً، فإنه كان يخشى دائما ألا يرضى أحدة على الإطلاق، بل كان يخشى نقداً يقذفه به فريق منهم لأنه اكتفى بالقليل، أو يقذفه به فريق آخر لأنه طالب بالكثير.

وإن المؤلف ليرجو من الفئة الأولى أن تقبل عذره ويود أن يقول للفئة الثانية إن خدمات المكتبات التي لا تحقق مطالب سامية، الخدمات عديمة النفع. وهناك في أنحاء العالم مكتبات لا تعتبر سوى تبديد مشين للأموال العامة، ذلك أنها قد بلغت من النقص حداً بالغاً فبات العدم أصلح من وجودها. وأما الأموال التي تكرس المكتبات تنهض بواجبها، فأموال تنفق في موضعها، وإنه لجنون أن تبذر مالاً على مكتبة لا تعرف السبيل إلى حسن استغلاله.

إن ما يجب أن نصر عليه في مؤلف يعالج موضوع نشر خدمات المكتبات، هو أن نبادر في الحال، إلى العمل على نحو منظم ووفق المناهج المقررة، وأن تمتنع عن أداء عمل لا يستحق منا أداؤه، أو عن عمل لن يحقق ما تهدف إليه كلمات المكتبة العامة). وأما إذا افتقرنا إلى الموارد أو الفرص المواتية، فيجدر بنا أن ننتظر ، ذلك أن واجبنا أن نحقق الأشياء على أكمل وجوهها، دون أن نزيد على ذلك شيئا. وعندئذ، نحصل، ولا ريب، على إعانة مضاعفة من جانب السلطات – إذ نكون قد أدينا عملاً نافعاً فعالاً جديراً بوظيفة المكتبات العامة.

وقد تتساءلون عن "الشروط اللائقة"، وأي قاعدة يستند إليها الحكم على المكتبات؟ هناك من أمناء المكتبات من يقابل –ولعلهم على حق–

بين عمله اليوم وعمله منذ عام أو عشرة أعوام، ومنهم من يقابل بين أحواله وموارده وأحوال و وارد جيرانه. ولقد يقال إننا نستطيع الحكم على أعمالنا في ضوء الهدف الذي يجب أن تبلغه خدمات المكتبات. ولكي يسهل القول ويشق العمل .. فكيف يستطيع المرء أن يدرك أهمية المكتبات إن لم تتوفر لديه خبرة بالأعمال التي تنهض بها؟ وما أكثر ما يعترض المرء من صعوبات، في بدء عمله ولكنه لا يلبث أن يتغلب عليها إذا ح داه على العمل مثل أعلى. وأما أمين المكتبة الذي كان له حظ إدارة مكتبة منظمة ترعاها السلطات دائما، فيعرف وحده أي الأعمال يستطيع –هو بدوره– أن ينهض بها.

ويؤدي هذا بنا إلى نتيجة وحيدة، هي أنه يجدر بأمناء المكتبات و بالسلطات في جميع البلاد، أن يتبادلوا فيما بينهم الخبرات والنظم والأهداف. وأما التنافس بين البلاد فقد يؤدي أحيانا إلى نتائج غير مرضية، وقد يصبح أحيانا أخرى من عوامل تقدم المدنية وارتقائها.

ولم يتطرق المؤلف إلى الإشارة لفلسفة فن المكتبات، في ذلك نأى عن أهداف موضوعه. ولئن صح القول –وذلك اعتقاد المؤلف– أن واجب المكتبة العامة أن توفر للقراء "بالمجان كل ما تضمه الكتب من متعة ونفع، فلا ريب أن واجب الأم أيضا أن تبذل أقصى جهودها، حتى تحقق ذلك الخير لجميع شعوبها.

الفهرس